الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

من إعداد الطالبة: أومعمر شيماء

بعنوان:

دور النوافذ الإسلامية في تعبئة الموارد المالية في الجزائر
(دراسة حالة مجموعة من النوافذ الاسلامية)

أعضاء لجنة المناقشة

براهيمي السعيد	أ.مساعد-أ-	رئيسا
فارس إيمان	أ.محاضر-ب-	مشرفا
بلالطة رشاد	أ.محاضر-ب-	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

الحمد للّه الذي بنعمته تتم الصالحات

ولا يطيب الليل إلا بذكره

ولا يطيب النهار إلا بطاعته

الحمد للّه الذي بفضله وكرمه تكتمل المساعي وتتحقق الأمنيات

حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه

إلى من كانوا لي بعد اللّه عز وجل سببا فيما أنا عليه اليوم

إلى من غرست في نفسي القيم والمبادئ

إلى من كانت مصدر دعمي وسندي في كل مراحل الحياة

إلى من لا تفي الكلمات حقهم

إلى والديّ الكريمين

أهدي إليكما ثمرة جهدي وتعب سنوات دراستي

تقديرا وامتنانا لتضحياتكما ودعائكما الدائم

رزقكما ربي من خيري الدنيا ةالآخرة رزقا لا ينفد

وإلى إخوتي وأخواتي

يوسف و إلياس و نوح، هدى و وفاء

أنتم العضد والسند الذي لا يميل

وإلى جميع أفراد عالتي

لكم مني كل الحب والتقدير

إلى أساتذتي الأفاضل

الذين لم يبخلوا بعلمهم وتوجيهاتهم

فكانوا خير دليل في طريق المعرفة

إلى كل من ساندني ولو بكلمة

أهديكم ثمرة جهدي امتنانا وتقديرا لكم.

شكر وعرفان

الحمد لله أولا وآخرا، ظاهرا وباطنا، الذي وفقني لإتمام هذا العمل

من لا يشكر للناس لا يشكر لله

أتقدم بجزيل الشكر لوالديّ العزيزين، دعاؤهما كان النور الذي أنار طريقي

كما أتوجه ببالغ الشكر والإمتنان لكل من كان له أثر في مسيرتي الدراسية

إلى أساتذتي الذين علموني وزرعوا فيّ حب المعرفة

وأشكر أستاذتي الفاضلة فارس إيمان دون أن أنسى أستاذي الفاضل ميلود زنكري

على صبرهما وتفانيهما في الإشراف على هذه المذكرة

أدعو الله أن يجزيهما عني خير الجزاء

وإلى أصدقائي الذين كانوا خير رفيق في درب التعب والسهر.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النوافذ الإسلامية كوسيلة بديلة للنظام الربوي تعمل على تعبئة الموارد المالية، حيث تم التطرق لمفهوم البنوك الإسلامية التي تعد مؤسسات مالية تعمل وفق الشريعة الإسلامية ومع استعراض أهدافها وخصائصها وصيغها التمويلية، بالإضافة إلى التعريف بالنوافذ الإسلامية والأهداف التي ترجو تحقيقها بالرغم من التحديات التي تواجهها، كما تم التطرق للآليات المعتمدة من طرف الصيرفة الإسلامية لتعبئة المدخرات، وقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مجموعة من النوافذ الإسلامية في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية كما تلعب النوافذ الإسلامية دورا متزايدا في استقطاب الموارد المالية من خلال صيغها المختلفة كالمرابحة والمشاركة والمضاربة وتوجيهها نحو تمويل المشاريع الإقتصادية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، النوافذ الإسلامية، تعبئة الموارد المالية.

Abstract:

This study aimed to shed light on Islamic windows as an alternative to the interest-based system, functioning as a tool for mobilizing financial resources. It addressed the concept of Islamic banks as financial institutions operating in accordance with Islamic Sharia, highlighting their objectives, characteristics, and financing modes. The study also introduced Islamic windows and the goals they seek to achieve despite the challenges they face. Furthermore, it examined the mechanisms adopted by Islamic banking to mobilize savings. The descriptive-analytical method was used to study a selection of Islamic windows in Algeria. The study concluded that Islamic banks are financial institutions that operate according to the principles of Islamic Sharia, and that Islamic windows play an increasingly significant role in attracting financial resources through various instruments such as Murabaha, Musharaka, and Mudaraba, and directing them toward financing economic projects.

Key words: Islamic banks, Islamic windows, Mobilization of financial resources.

مـــقـــدمـــــة

تحظى البنوك بأهمية بالغة لما لها من تأثير على مجرى الحياة الإقتصادية ككل، فالبنك بالنسبة للإقتصاد كالقلب بالنسبة للجسد، فكما أن القلب يضخ الدم للجسد، فإن البنك يضخ الأموال في الإقتصاد، فالبنوك تجمع المدخرات ثم تغذي بها الإقتصاد، كما تعمل كوسيط مالي ينظم الأدوار الإقتصادية بين مختلف النشاطات، فقد بدأت هذه البنوك نشاطها منذ عدة قرون باستخدامها لوسائل متعددة لكنها تنافي الشريعة الإسلامية كتعاملها بالربا المحرم شرعا، هذا ما دفع بالفقهاء والعلماء بالتفكير في بديل شرعي للمعاملات الربوية ومن هنا ظهرت فكرة إنشاء مصارف إسلامية تقدم خدمات مصرفية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد حظيت هذه الأخيرة باهتمام واسع من مختلف دول العالم وذلك بعد التطور والنجاح الذي حققته وتمكنها من اكتساح أغلب الأنظمة المصرفية العالمية ومنافسة المصارف التقليدية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، نظرا لمساهمتها في استقرار النظام المالي كونها لا تتعامل بالربا الذي أكدت الدراسات على أنه سبب حدوث الأزمة. كان هذا عاملا أساسيا لدفع العديد من البنوك التقليدية إلى دخول عالم الصيرفة الإسلامية من خلال فتحها لفروع أو نوافذ إسلامية للخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حيث تم من خلالها استبدال القرض الربوي بصيغ أخرى منتوعة مثل المضاربة والمشاركة والسلم وغيرها من الصيغ المتوافقة مع أحكام الشريعة.

كما تعتبر الموارد المالية أداة مهمة للتنمية الإقتصادية إذ تسعى المصارف الإسلامية بما فيها النوافذ الإسلامية إلى استقطاب المدخرات المالية من الجهات التي تتوفر فيها فوائض مالية باستخدام حسابات الودائع وفق الصيغ الشرعية وتوجيهها إلى الجهات ذات العجز المالي من خلال توظيف هذه الأموال في مشاريع استثمارية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، إذ تسعى من خلال ذلك إلى ضمان وتنمية حصتها في السوق وهو ما يفرض عليها العمل على تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من مختلف مصادر الفوائض المالية من خلال الإعتماد على عدة أساليب للقيام بذلك وبهذا نقول أن للمدخرات دور وأهمية كبيرة في قيام المصارف والنوافذ الإسلامية بنشاطها ونجاحها.

تعد الجزائر من بين الدول التي سعت إلى تطوير نظامها المصرفي من خلال فتحها المجال للصيرفة الإسلامية إلى جانب النظام الربوي بعد إصلاحات قانون النقد والقرض عام 1990م الذي أعطى الضوء الأخضر لتأسيس البنوك الإسلامية في الجزائر، كما تواصلت جهود الدولة الجزائرية في هذا المجال إلى حين إصدار النظام 20-02 عام 2020م الذي حدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، كما سمح أيضا بإنشاء نوافذ إسلامية في البنوك العمومية وذلك تلبية لرغبة العديد من العملاء الراغبين في المعاملات المالية الإسلامية من أجل الإبتعاد عن الربا، بالإضافة إلى أن هذه النوافذ تقدم صيغ تمويلية منتوعة تتناسب مع احتياجاتهم وامكانياتهم المهنية والإجتماعية، كما تساهم في تجميع أكبر قدر ممكن من المدخرات التي تمول المشاريع الإستثمارية.

ومن هذا المنطلق خصصنا دراستنا لموضوع "دور النوافذ الإسلامية في تعبئة الموارد المالية في الجزائر".

أولا: الإشكالية

بناء على ما سبق فإن إشكالية البحث تتمحور حول ما يلي:

- **ما مدى مساهمة النوافذ الإسلامية في تعبئة الموارد المالية في الجزائر؟**

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة تتمثل فيما يلي:

- **ماذا نقصد بالبنوك الإسلامية؟ وماهي صيغ تمويلها؟**
- **ما المقصود بالشبابيك الإسلامية؟ وما هو نظام إنشائها في الجزائر؟**
- **ما هي منتجات الصيرفة الإسلامية لتعبئة الإدخار؟**

ثانيا: الفرضيات

للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تقدم خدمات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال صيغ تمويلية شرعية كالمرابحة والمضاربة.
- الشبابيك الإسلامية هي وحدات مستقلة داخل البنوك التقليدية تقدم خدمات مصرفية إسلامية.
- تقدم الصيرفة الإسلامية منتجات إدخارية ساهمت في توفير الموارد المالية في الجزائر مثل حسابات التوفير.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تسلط الضوء على تجربة النوافذ الإسلامية التي تعتبر حديثة نسبيا في الجزائر وموضع اهتمام الباحثين، كما تقدم هذه الدراسة تحليلا لمدى مساهمة النوافذ الإسلامية في جذب الموارد المالية من خلال توفيرها لمنتجات مصرفية منتوعة تستقطب أكبر عدد من العملاء.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على شبابيك الصيرفة الإسلامية ومنتجاتتها.
- التطرق إلى الإدخار وآليات الصيرفة الإسلامية لتعبئته.
- التعرف على تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

- تم اختيار هذا الموضوع لأسباب ذاتية تتمثل في الرغبة في التطرق لموضوع الصيرفة الإسلامية بالإضافة إلى طبيعة التخصص في الإقتصاد النقدي والمصرفي.
- وأسباب موضوعية تتمثل في حداثة موضوع النوافذ الإسلامية وتشجيع المعاملات الشرعية بغية التقليل من الربا.

سادسا: منهج الدراسة

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالإعتماد على مختلف المراجع من كتب ومجلات وأطروحات، بالإضافة إلى عرض بعض التجارب المصرفية وتحليل الإحصائيات الخاصة بها.

سابعا: الدراسات السابقة

من أهم الدراسات التي لها علاقة بموضوعنا هذا هي الدراسات التالية:

1. **طهراوي أسماء:** (نوفمبر 2022م)، تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات، مقال في مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، المجلد 5، العدد 2.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع وتحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر من خلال التطرق لنظام 20-02، كما خلصت نتائج هذه الدراسة أن فتح النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية تساهم في توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

2. **بن زكورة العونية:** (مارس 2022م)، أهمية النوافذالإسلامية في دعم وتمويل مشاريع التنمية-بنك الفلاحة والتنمية الريفية نموذجا-، مقال في المجلة الدولية للدراسات الإقتصادية الإسلامية المتقدمة، جامعة مصطفى اسطنبولي بمعسكر، المجلد 2، العدد 1.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على دور النوافذالإسلامية في دعم وتمويل مشاريع التنمية في الجزائر لتحقيق التنمية الشاملة من جهة ومحاولة لدعم توجه الحكومة في ترقية المشاريع التنموية والتخلي عن التبعية لقطاع المحروقات، كما توصلت الدراسة إلى التعرف على الجهود السياسية المبذولة لترسيخ فكرة النوافذ الإسلامية ميدانيا من خلال النظام 20-02 وسعي البنوك العمومية نحو تنويع منتجات التمويل الإسلامي الموجهة لدعم مشاريع التنمية.

3. **حنيش أحمد-عباسي إبراهيم:** (2017م)، دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية، مقال في مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 2.

تناولت الدراسة دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية حيث ازداد الإقبال على المصارف الإسلامية بعد الأزمة المالية العالمية بسبب صمودها وعدم تأثرها بدرجة كبيرة بالأزمة ولا شك أن تسابق المصارف التقليدية لتقديم خدمات مصرفية إسلامية أكبر دليل على نجاح تجربة المصارف الإسلامية في استقطاب كتلة هامة من الودائع وتوجيهها إلى تمويل المشاريع الإستثمارية.

4. **دحو محمد-صديقي أحمد:** (جانفي 2019م)، واقع الإدخار في المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية الجزائرية ومصرف قطر الإسلامي)، مقال في مجلة البشائر الإقتصادية، جامعة أحمد دراية بأدرار، المجلد 4، العدد 3.

تهدف الدراسة إلى تناول واقع الإدخار في المصارف الإسلامية من خلال الوقوف على واقع الإدخار في المصارف الإسلامية الجزائرية وواقع الإدخار في مصرف قطر الإسلامي ومقارنة أدائهما في هذا الإطار، توصلت الدراسة باستخدام المنهج التحليلي والوصفي إلى أن مصرف قطر الإسلامي أحسن من المصارف الإسلامية الجزائرية في هذا المجال.

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها ركزت على تعبئة الموارد المالية كهدف مركزي مما يجعلها تتناول زاوية مالية دقيقة، كما تناولت الدراسة التطبيقية مجموعة من النوافذ الإسلامية في الجزائر مما ساهم في منح هذا العمل بعدا ميدانيا وتحليليا يثري الجانب النظري، بالإضافة إلى تقييم صيغ التمويل الإسلامي وآثارها العملية في استقطاب المدخرات.

ثامنا: هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتضمن الإطار النظري للبنوك الإسلامية، أما المبحث الثاني تناول الإطار النظري للشبابيك الإسلامية، والمبحث الثالث منتجات الصيرفة الإسلامية لتعبئة الإدخار المحلي، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية حول الشبابيك الإسلامية في الجزائر ومنتجاتها، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم فيه تقديم تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى منتجات الإدخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ثم المبحث الثالث الذي تضمن مساهمة شبابيك الصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد المالية في الجزائر، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفـــصـــــــــــل الأول:
الإطـــــار الـنـــظـــري
للـــــدراســـة

تمهيد:

تعد المصارف الإسلامية جزءا من النظام الإقتصادي الإسلامي، استطاعت خلال مسيرتها في الأربعين عاما الماضية أن تثبت للعالم من خلال أدائها المتميز وشفافية أعمالها، وقدرتها على التجديد والإبتكار، واستقرارها بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008م مقارنة بالبنوك التقليدية، أنها صناعة مالية راسخة ومرشحة لأن تصبح نموذجا يقتدى به في أغلب الدول عموما والدول الإسلامية خصوصا، وهو ما يشجع البنوك العالمية إلى تكييف خدماتها وتطوير نشاطاتها لتلبية حاجيات العملاء من هذه الفئة من الجمهور بهدف استقطاب ما أمكن من رؤوس الأموال التي تبحث عن خدمات مطابقة لمعتقداتها وقيمها الدينية، واتخذت لذلك عدة مداخل منها إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية.

وتعتبر تعبئة الموارد المالية أداة مهمة للتنمية الإقتصادية حيث أن تعبئة الموارد المالية هي المحرك الرئيسي للنظام المالي، لذلك تعمل المصارف الإسلامية على نشر وتنمية الوعي الإدخاري بين أفراد المجتمع خاصة المجتمع الإسلامي بهدف استقطاب رؤوس الأموال وتوظيفها في المجالات الإقتصادية في إطار الأسس الإسلامية للتوظيف وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع التغير الطارئ على سوق العمل المصرفي وتضمن التوظيف الأمثل لموارد البنك.

ومن أجل الإلمام بأهم المفاهيم الأساسية في الموضوع تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية
المبحث الثاني: الإطار النظري للنوافذ الإسلامية
المبحث الثالث: منتجات الصيرفة الإسلامية لتعبئة الإدخار

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تسعى إلى إقامة التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع انطلاقا من عدة معايير تقوم عليها عملية الاستثمار في المجتمع تحت شروط الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على ماهية البنوك الإسلامية في المطلب الأول وصيغ التمويل الإسلامي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية

لقد حقـقت البنوك الإسلامية إنجازا كبيرا في مجال العمل المصرفي من خلال انتشار العديد من البنوك الإسلامية في العالم الإسلامي وحتى غير الإسلامي، حيث سيتم التطرق إلى ما يلي:

- مفهوم ونشأة البنوك الإسلامية.
- خصائص وأهداف البنوك الإسلامية.

أولا: مفهوم البنوك الإسلامية.

يتركز مفهوم البنوك الإسلامية على أنه مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية المختلفة، كما تباشر أعمال التمويل والإستثمار في المجالات المختلفة، كما تقوم ببعض الخدمات الإجتماعية والدينية، وهذا كله في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتهدف المصارف الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمة الإسلامية.[1]

فالمصارف الإسلامية تنطلق ابتداء من نظرة الإسلام للمال التي تقوم على أن المال مال الله والبشر مستخلفون فيه لتوجيهه الى ما يرضي الله في خدمة عباد الله، فليس الفرد حرا حرية مطلقة يفعل في ماله ما يشاء لأن يده يد عارضة والملكية الحقيقية هي لله تعالى.[2]

كما أنها مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي.[3]

من خلال ما سبق يمكن القول أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تعمل بأحكام الشريعة الإسلامية تحقيقا لمصلحة العباد والبلاد، ومن أجل الحفاظ على مال الله الذي استخلفه لعباده.

ثانيا: نشأة البنوك الإسلامية

تأسيسا على حرمة الربا وعلى حقيقة أن الفائدة هي عين الربا، وايمانا باستحالة أن يكون فيما حرمه الله تعالى شيء لا تقوم الحياة البشرية ولا تتقدم بدونه، قامت "البنكية الإسلامية". وتمثلت البداية في الدعوة الى التحرر

---

[1] حسن حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مكتبة التقوى للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2005م، ص19.

[2] محمود حسين الوادي-حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2012م، ص42.

[3] محمود عبد العال، المعالجة المحاسبية لأدوات التمويل الإسلامي، دار القلم للنشر والتوزيع، الامارات العربية المتحدة، ط1، 2013م، ص30.

الاقتصادي تدعيما للاستقلال السياسي، بالعودة الى الهوية وتطبيق شرع الله والالتزام بأحكامه في مجال المال والمعاملات.

ثم قامت بعد سنوات أول تجربة عملية لبديل بنكي لا ربوي، هي تجربة "بنوك الادخار المحلية" بمركز ميت غمر-محافظة الدهقلية-بمصر والتي أشرف على تنفيذها الدكتور أحمد النجار عام 1963م، ومع محدودية هذه التجربة إلا أنها جسدت بنجاح من خلال فروعها التسعة جدوى العمل البنكي الإسلامي في تجميع المدخرات المحلية وتوظيفها في مشروعات التنمية المحلية، ولأسباب سياسية أساسا، لم يكتب لهذه التجربة الرائدة الاستمرار وتمت تصفيتها وانتقال أصولها في النهاية عام 1967م.

وفي السبعينيات أصبحت البنكية الإسلامية حقيقة واقعة وأخذت عملية انشاء المصارف الإسلامية تتزايد عاما بعد عام. فتم انشاء بنك ناصر الاجتماعي في مصر عام 1971م ليعمل كما نص نظامه الأساسي، في النشاط البنكي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية،[1] كما عمل في مجال جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن، ثم كانت نفس المحاولة في باكستان، ثم البنك الإسلامي للتنمية في السعودية عام 1974م، تلاه بنك دبي الإسلامي عام 1975م، ثم بنك فيصل السوداني عام 1977م، فبيت التمويل الكويتي عام 1977م، ثم بنك فيصل الإسلامي المصري عام 1977م، أما في الأردن فقد كانت البداية بالبنك الإسلامي الأردني للتمويل وللاستثمار عام 1978م، فالبنك العربي الإسلامي الدولي عام 1997م.

والآن انتشرت البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم حتى البنوك التقليدية عملت على فتح نوافذ أو فروع أو بنوك اسلامية مثل سيتي بنك ولويدز وغيرها مما يؤكد صلاحية النظام الاقتصادي الخالي من الفائدة للتطبيق وامكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة.[2]

ثالثا: خصائص البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية هي مؤسسات ذات عقيدة اسلامية وهذا ما يميزها عن البنوك الأخرى، ومن أهم خصائص البنوك الإسلامية ما يلي:

1. **عدم التعامل بالربا:** وهي صفة مميزة للمصارف الإسلامية من أجل تطهير المال، فهي لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، إيداعا وتوظيفا، قبولا وخصما، بطريقة مباشرة أوغير مباشرة، لقوله عزوجل: **"إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ المَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ" (**سورة البقرة، الآية:274)؛
2. **الرقابة الشرعية:** تنفرد المصارف الإسلامية عن غيرها بأن لها رقابة ثالثة على عملياتها وهي الرقابة الشرعية التي بموجبها يتم تسيير العمل المصرفي الإسلامي وفقا لأحكام الشريعة. ولا بد أن يكون المراقب الشرعي مؤهلا شرعيا وعلميا وبامكانه إبداء الرأي السليم مصداقا لقوله تعالى:**"وَلَا تَقْفُ مَالَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولا"**[3] (سورة الإسراء، الآية:36)؛
3. **تحقيق التنمية:** فلا بد أن تعمل المصارف الإسلامية على تمويل المشاريع التي تحقق الخير للمجتمع من خلال توجيه الاستثمار مع الحرص أن يكون في دائرة الحلال ومراعاة احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة؛

---

[1] شهاب أحمد سعيد العزعزي، ادارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012م، ص12.

[2] محمود حسين الوادي- حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص43.

[3] عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون للنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 2008م، ص113 ص114.

4. **تحريم الاكتناز:** إن المصارف الإسلامية تبذل أقصى اهتماماتها من أجل تجميع وتعبئة أقصى قدر من المدخرات غير المستخدمة أي المكتنزة وهذا ما تنافيه الشريعة الإسلامية فلذلك فان المصارف الإسلامية تعمل على تجميع الموارد الصغيرة المكتنزة من أجل تأمين الانتفاع الاقتصادي من هذه الموارد وبما يحقق عائدا لأصحابها والمجتمع والاقتصاد ككل عند تجميعها واستخدامها في تمويل النشاطات الاقتصادية؛
5. **إحياء نظام الزكاة:** إن معظم المصارف الإسلامية قد في داخلها صندوقا للزكاة التي تساعد أفراد المجتمع وتعمل على محو الفقر وتقليل مخاطره وفتح فرص للعمل، وتساعد في تنفيذ المشروعات التي توفر فرص للعمل وتخطي مشكل البطالة وتعتبر أحد أركان الإسلام الرئيسية.[1]

رابعا: أهداف البنوك الإسلامية

هناك عدة أهداف تسعى البنوك الإسلامية لتحقيقها نذكر منها[2]:

1. التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب الإسلامية في إطار المعايير الشرعيةَ؛
2. نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الاسلامي باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول والشعوب الإسلامية؛
3. تطوير الأدوات المصرفية الإسلامية القائمة واستحداث الجديد منها بغية حشد المزيد من الموارد وايجاد قنوات جديدة لتوظيفها وبشكل يغطي احتياجات الأفراد ويتوافق مع متطلبات العصر؛
4. تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية من خلال قدرة البنوك الإسلامية على توجيه الاستثمارات لعناصر الربط الاقتصادي لهذه الدول؛
5. تصحيح الاختلالات الموروثة في النظم الاقتصادية القائمة على نظريات التنمية والتمويل التقليدي وايجاد التوازن الاقتصادي والاجتماعي القائم على سياسات التوظيف الائتماني والاستثمار المباشر الذي تقدمه البنوك الإسلامية؛
6. تنمية المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية نظرا لأن المبادلات التجارية تعتبر مدخلا للتكامل الاقتصادي ونتيجة له في آن واحد.

خامسا: أوجه التشابه والإختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية:

تتمثل أوجه التشابه والإختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية فيما يلي:

1. **أوجه التشابه بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية:** يمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

- تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية من حيث الإسم، فكلاهما بنوك؛
- تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية من حيث الوظيفة، إذ أن كلاهما يعمل كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين؛
- تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في مجموعة من الخدمات المصرفية مثل تحويل الأموال والصرافة وتحصيل الديون بالإنابة عن الدائن وإصدار الشيكات السياحية وعمليات الإكتتاب بالأسهم؛
- تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في الودائع الجارية المبنية على أساس القرض بدون فائدة، حيث يتعهد البنك بردها بدون زيادة أو نقصان، مع ما يرافق هذه السلعة من خدمات كإصدار الشيكات وإستخدام آلات السحب النقدي وإصدار بطاقات الإئتمان؛
- تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في الإستثمار بأسهم الشركات دون السندات؛

---

[1] محمد عبد العال، مرجع سابق، ص36-38.

[2] لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، المملكة المغربية، ط1، 1990م، ص199 ص200.

[3] محمد محمود العلجوني، البنوك الإسلامية: أحكامها مبادئها تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008م، ص 120.

- تخضع البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية إلى رقابة البنك المركزي على حد سواء.

2. أوجه الإختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية: سيتم حصرها فيما يلي:[1]

- يتضمن إسم البنك منهجه (البنك الإسلامي) بينما لا يشير إسم البنك التقليدي إلى منهجه، رأسمالي أو إشتراكي مثلا؛
- يقوم مبدأ الوساطة المالية لدى البنوك الإسلامية على أساس الربح والخسارة بينما في البنوك التقليدية يكون على أساس الإقتراض بفائدة؛
- يحتل الإستثمار في البنوك الإسلامية جزءا كبيرا من معاملاته، كالمرابحة والمشاركة والإجارة المنتهية بالتمليك، بينما يمثل الإقراض الأهمية القصوى في البنك التقليدي؛
- تخضع البنوك الإسلامية إلى الرقابة الشرعية لمراقبة مدى مطابقة أعمال البنك للشريعة الإسلامية، إضافة إلى الرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي. بينما لا تخضع البنوك التقليدية إلا للرقابة المصرفية؛
- تتطلب إستثمارات البنك الإسلامي إمتلاك الأصول المنقولة والثابتة، بينما يمنع هذا التملك على البنوك التقليدية خوفا من تجميد أموالها؛
- تتطلب بعض الأعمال المصرفية في البنك الإسلامي المتاجرة في السلع، بينما لا يسمح للبنوك التقليدية بهذه الممارسات خوفا من الإحتكار؛
- تأخذ البنوك الإسلامية بمبدأ الرحمة والتسامح واليسر في حالة المدين المتخلف عن الدفع ولا يؤدي ذلك إلى زيادة التكلفة عليه، بينما تسارع البنوك التقليدية بفرض غرامات ربوية على المدين ومن ثم الحجز على الأموال والرهونات وبيعها في المزاد العلني بأرخس الأسعار؛
- تركز البنوك الإسلامية على تمويل المشروعات النافعة للمجتمع وبحسب الأولويات الحاجة الإنسانية، بينما لا تهتم البنوك التقليدية إلا بالضمانات والقدرة على تسديد القروض.

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي

إن ما يميز العمل المصرفي الإسلامي هو استبدال علاقة القرض بعلاقة المشاركة وعلاقة الفائدة بعلاقة الربح اعتمادا على مجموعة من الصيغ التمويلية التي تقوم على مبدأ المشاركة والدين وفي هذا المطلب سنتعرف على بعض من هذه الصيغ التمويلية.

أولا: المرابحة

ويطلق عليها لفظ البيوع الإسلامية و بيع المرابحة هو أحد صور البيوع الإسلامية الأساسية، وهو بيع الأمانة المعروف في الشريعة الإسلامية و الذي يختلف عن بيوع المساومة في أنه في بيع الأمانة يتم الاتفاق فيه بين البائع و المشتري على ثمن السلعة أخذا في الاعتبار ثمنها الأصلي الذي اشتراها به البائع. وتتم عملية المرابحة في حالة زيادة ربح السلعة عن الثمن الأصلي للسلعة الذي تم شراؤها به، ومن هنا جاءت تسمية هذا النوع من بيوع الأمانة بالمرابحة، والتي يتلخص تعريفها بأنها تلك البيوع التي يزيد فيها سعر البيع لسلعة من السلع عن سعر شراء السلعة الأصلي لتحقيق ربح. [2]

1. شروط المرابحة:

تتمثل في: [3]

- العلم بالثمن الأول: أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري الثاني لأن المرابحة بيع بالثمن الأول مع زيادة الربح والعلم بالثمن الأول شرط لصحة المبيع وعليه فإن على البائع أن يبين للمشتري وقت البيع، أصل الثمن، وجميع ما غرمه على السلعة من ثمن وأجرة نقل وطي وصبغ وفرز وخياطة؛

[1] محمد محمود العلجوني، مرجع سابق، ص 122 ص 123.
[2] محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، دار الحرية، مصر، ط1، 1990م، ص 121ص 122.
[3] قادري محمد الطاهر واخرون، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسين العصرية، لبنان، ط1، 2014م، ص43.

- العلم بالربح: وهذا شرط متفق عليه بين جميع الفقهاء وهو أن بيع المرابحة هو البيع برأس المال وربح معلوم إذن على البائع أن يبين الربح الذي يطلبه؛
- العلم بأحوال المبيع المميزة به أو المكروهة عادة أو التي تقلل من الرغبة فيه؛
- العلم بأوصاف الثمن: ينبغي على البائع تبيين ما نقده أي ما دفعه فعلا، وما عقد عليه أن اختلف النقد والعقد، فقط يعقد على دنانير، وينقد عنه دراهم أو عرضا تجاريا؛
- أن يكون العقد الأول صحيحا: فإن فسد لم يجز بيع المرابحة لأن المرابحة بيع بالثمن الأول مع زيادة الربح، والبيع الفاسد وإن كان يفيد الملك في الجملة لكن بقيمة المبيع أو مثله لا بالثمن لفساد للتسمية، فلا يكون هناك الثمن المحدد الذي اتفق عليه مع الزيادة عليه؛ [1]
- أن يكون المبيع او البضاعة موجودة عند البائع عند عقد البيع، أي أن يكون حائزا للسلعة ومالكا لها ويقدر على تسليمها للمشتري، لأن عقد بيع المرابحة يقوم على البيع الحاضر.[2]

2. خطوات التمويل بالمرابحة:

يتم التمويل بالمرابحة في البنوك الاسلامية وفق الخطوات التالية:

أ. تحديد الحاجة: يختار العميل السلعة أو الخدمة التي يرغب في تمويلها، ويقدّم طلبًا إلى البنك أو المؤسسة المالية الإسلامية.

ب.دراسة الطلب: يقوم البنك بدراسة جدوى العملية والملاءة المالية للعميل.

ت.شراء السلعة: يشتري البنك السلعة من المورد ويملكها ملكية فعلية.

ث.عقد المرابحة: يوقّع البنك مع العميل عقد مرابحة، يبيع بموجبه السلعة للعميل بسعر يشمل التكلفة وهامش الربح المتفق عليه.

ج.السداد: يسدّد العميل الثمن المتفق عليه للبنك وفق جدول زمني محدد (دفعة واحدة أو أقساط).

شكل رقم (01) : خطوات التمويل بالمرابحة

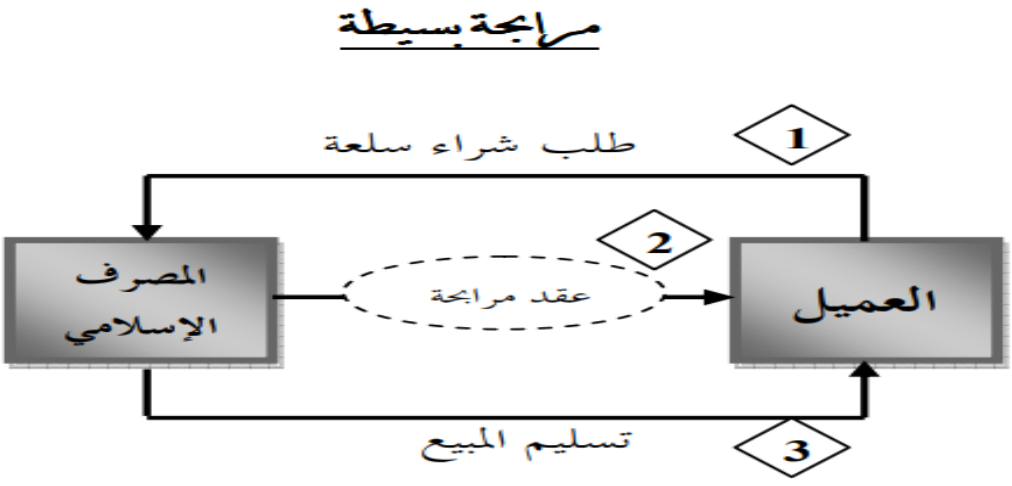

المصدر: آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،2011/2012، ص 55.

[1] يعرب محمود إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والإستثمار، دار الحامد، عمان، ط1، 2014م، ص132.
[2] محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 123.

يوضح الشكل رقم (1) خطوات تنفيذ عمليات التمويل بالمرابحة، حيث تبدأ هذه العملية بطلب العميل تمويل شراء سلعة معينة بعد تحديد مواصفاتها ونوعها، ثم يقوم المصرف الإسلامي باقتنائها باسمه، ليتم لاحقا إبرام عقد المرابحة بين الطرفين يوضح فيه المصرف تكلفة الشراء مضافا إليها هامش الربح المتفق عليه، وفي المرحلة الأخيرة يسلم المصرف السلعة إلى العميل وفقا لشروط العقد.

ثانيا: المشاركة

وهي تعني التعاقد بين طرفين او اكثر على العمل بهدف الربح من خلال رأس المال المشترك كما تعتبر المشاركة من أهم أدوات العمل في البنوك الإسلامية للقضاء على الخلل الذي تعاني منه البنوك التقليدية والمتمثل في إنقطاع الصلة بين عوائد رأس المال ومخاطره وذلك أن المشاركة في البنوك الإسلامية تربط بين هذه المتغيرات جميعا ، إذ إن كلا من المشاركين المودعين والبنك و المستثمرين تختلط أموالهم في المشروع ويتقاسمون الأرباح المتحققة من بينهم بحسب نسب متفق عليها، اما الخسارة فيتحملها الجميع كل بحسب حصته في رأس المال هذا الإشتراك في تحمل تبعات المشروعات الإستثمارية يساوي من حيث المبدأ بين الجميع في ضرورة الحرص على تحقيق أهداف المشروع المشترك، إبتداءا من دراسة جدواه بشكل دقيق وموضوعي ، مرورا بحسن تنفيذه وكفاءة تشغيله وحسن تصريف ومنتجاته وتسويق خدماته وحسن إدارته لتحقيق العوائد المرجوة منه واستمراريته، كل هذا يساهم في الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية وبالتالي تعزيز النمو والتقدم.[1]

1. خطوات التمويل بالمشاركة:

وهي مبينة في الشكل الموالي:

شكل رقم (02): خطوات التمويل بالمشاركة

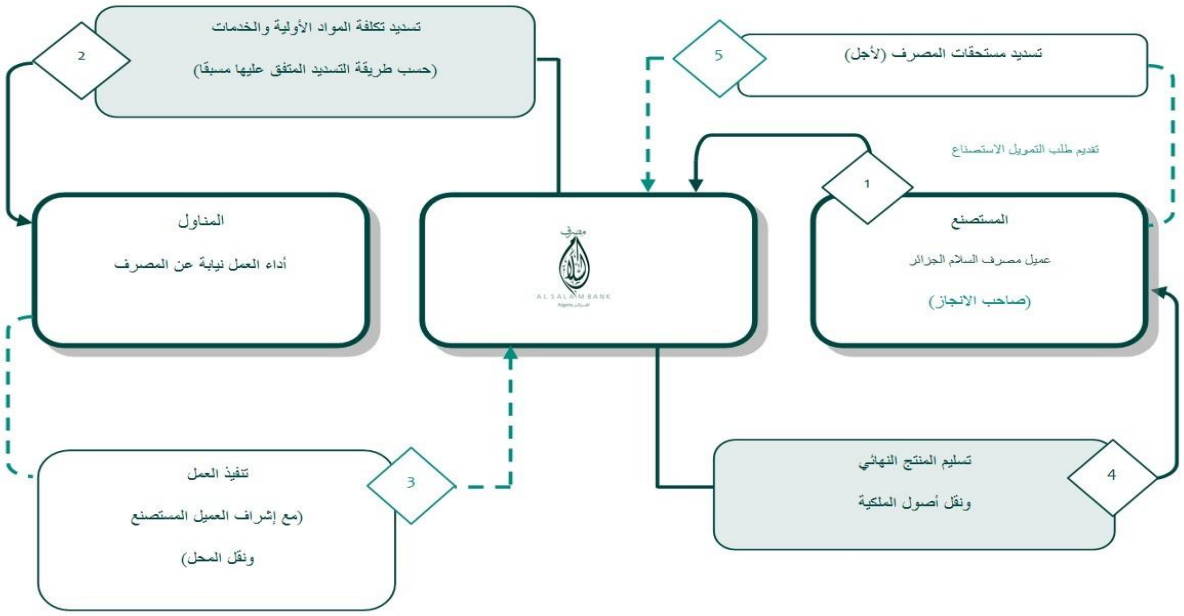

المصدر: منشورات على الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائر
https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

[1] محي الدين يعقوب ابو الهول، تقسيم اعمال البنوك الاسلامية الاستثمارية، دراسة تحليلية مقارنة، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2012م، ص160 ص 161.

يوضح الشكل رقم (2) المسار الإجرائي لتمويل المشاريع بصيغة المشاركة، تبدأ هذه العملية بتقديم طلب من طرف العميل يليها تقييم المشروع من طرف المصرف، وفي حالة الموافقة يتم تحديد حصة كل طرف في رأس المال، ثم يباشر في تنفيذ النشاط الاستثماري بشكل مشترك وتوزع الأرباح أو الخسائر وفقا لنسب المساهمة كما تتيح هذه الصيغة إمكانية تنازل أحد الشركاء عن حصته تدريجيا للطرف الآخر، ما يفتح المجال لتحويل المشروع تدريجيا إلى ملكية فردية، وتختتم العملية بتصفية المشروع وتحديد صافي النتائج المالية.

ثالثا: السلم

يقصد بعقد السلم " بيع موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا "بمعنى أنه عملية مبادلة ثمن بمبيع والثمن عاجل أي مقدم والمبيع آجلاً أو مؤجل ويعرف ايضا ببيع عاجل بآجل. [1]

1. أركان عقد السلم:

يتكون عقد السلم من عدة أطراف هي:

أ. **السَّلَم:** يطلق على العقد وعلى المسلم فيه.
ب. **المسلم أو رب السلم**: وهو المشتري للسلعة الذي يدفع ثمنها في مجلس العقد فهو صاحب المال.
ت. **المسلم إليه**: هو بائع السلعة الذي يقبض ثمنها في الحال مع وعد بتسليمها آجلا.
ث. **المسلم:** وهو ثمن شراء السلعة.
ج. **المسلم فيه:** وهو السلعة ذات المواصفات المعين.

2. خطوات التمويل بالسلم:

تتم عملية التمويل في المصارف الإسلامية وفق الخطوات الموضحة في المخطط التالي:

شكل رقم(03):خطوات التمويل بالسلم

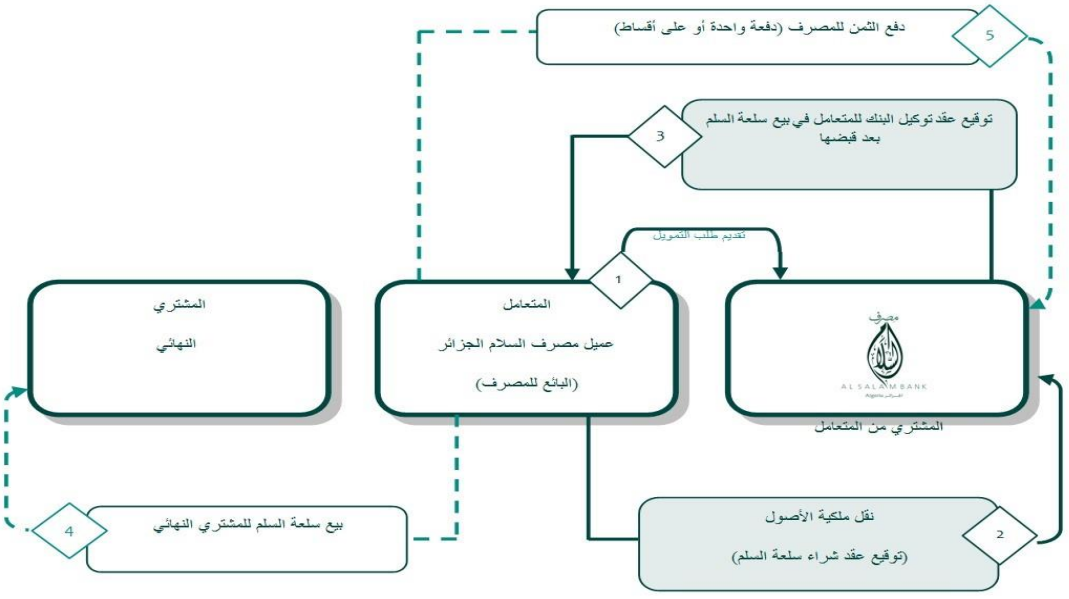

المصدر: منشورات على الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائر
https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

[1]- محمد عبد الحليم عمر، الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر، البنك الإسلامي للتنمية، جدة -السعودية، ط 3، 2004م، ص 14.

يوضح الشكل رقم (3) خطوات التمويل بالسلم حيث تتضمن العملية أطرافا رئيسية وهي المشتري، البائع (العميل) والمصرف الإسلامي، يبدأ التمويل بطلب العميل تمويلا بعقد السلم يليه توقيع العقد بين المصرف والعميل، بعدها يقوم المصرف بتسديد ثمن السلم إلى العميل الذي يلتزم بتسليم السلع في الأجل المحدد، ثم يقوم المصرف ببيع السلعة بعد تملكها إما مباشرة أو من خلال التوكيل بالتسويق، ليستكمل الإجراء ببيع السلع للعميل النهائي.

رابعا: المضاربة

هي عقد بين صاحب المال والمضارب وصاحب عمل ماهر، يقوم فيه صاحب المال بالمساهمة في رأس مال مؤسسة أو نشاط يديره صاحب العمل بصفته مضاربا، ويتم توزيع الأرباح التي يحققها النشاط أو المؤسسة وفقا لشروط عقد المضاربة، ويتحمل صاحب المال الخسارة وحده ما لم تكن هذه الخسائر بسبب سوء تصرف من المضارب أو إهماله أو إخلاله له لشروط عقد المضاربة. [1]

1. شروط المضاربة:

للمضاربة جملة من الشروط يمكن تقسيمها إلى 3 أنواع هي [2]:

أ. الشروط الخاصة برأس المال:

- أن يكون من الأثمان أي النقود وما يقوم مقامها؛
- أن يكون معلوما لكل من رب المال والمضارب؛
- أن لا يكون دينا في الذمة عند جمهور الفقهاء.

ب. الشروط الخاصة بالعميل:

- أن يسلم رأس مال المضاربة إلى المضارب مناولة أو بالتمكين منه؛
- أن يستقل المضارب استقلالا تاما بالعمل والإدارة، كما أجاز الحنابلة أن يعمل رب المال مع المضارب لأن المضاربة نوع من الشركة عندهم؛
- في حالة الخسارة يخسر المضارب عمله وجهده، ويخسر رب المال ماله ولا يجوز اشتراط ما يخالف هذا الشرط، أما إذا خالف المضارب شرطا من شروط صاحب المال اعتبر متعديا وعليه ضمان رأس المال.

ت. الشروط الخاصة بالربح:

يجب أن يتم تحديد نصيب كل من رب المال والمضارب في الربح، وأن يكون هذا النصيب جزءا شائعا كالنصف أو الثلث أو الربع لا مبلغا معينا.

2. خطوات التمويل بالمضاربة:

يتم التمويل بصيغة المضاربة في المصارف الاسلامية وفق الخطوات الموضحة في الشكل التالي:

[1] شهاب أحمد سعيد العزعزي، مرجع سابق، ص 31.
[2] سامر مظهر القنطقجي، نموذج توزيع أرباح وخسائر شركات المضاربة الإسلامية، مؤسسة للرسالة ناشرون، سلسلة فقه المعاملات 3، ص 6-8.

شكل رقم (04): خطوات التمويل بالمضاربة

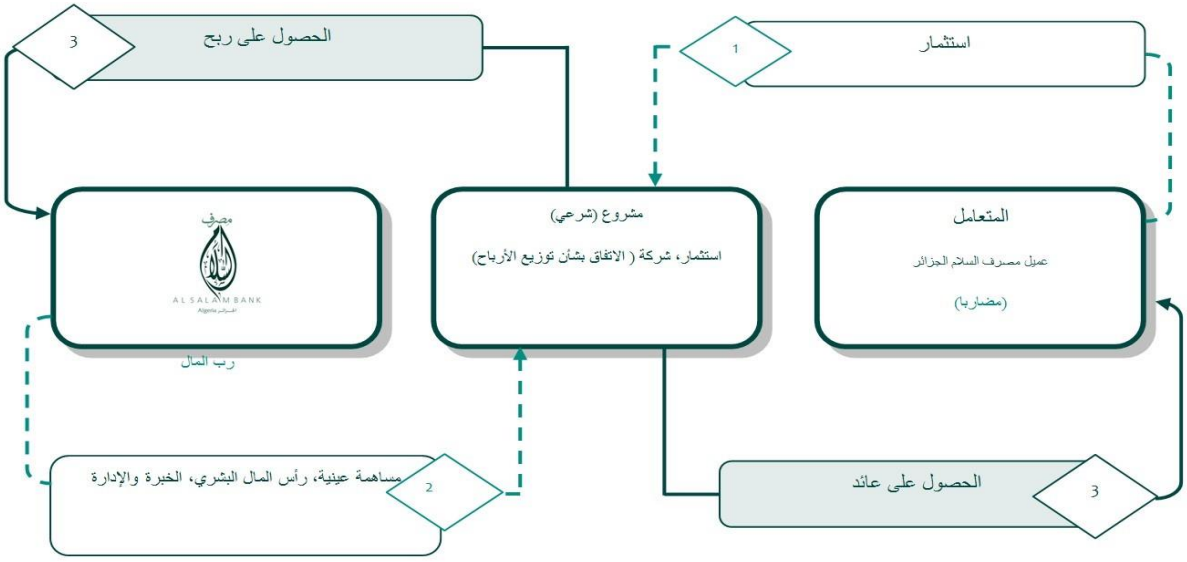

المصدر: منشورات على الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائر
https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

يوضح الشكل رقم (4) التسلسل الإجرائي لتمويل المضاربة في المصرف الإسلامي وهي صيغة يقوم فيها المصرف (رب المال) بتوفير رأس المال، بينما يقدم العميل (المضارب) جهده وخبرته لإدارة المشروع الاستثماري، تبدأ العملية بطلب التمويل، ثم يقوم المصرف بدراسة الجدوى والمخاطر، ليتم لاحقا توقيع عقد المضاربة بين الطرفين، بعد تنفيذ المشروع من قبل المضارب يتم تحقيق العائد وتوزيعه حسب النسبة المتفق عليها بين الطرفين، وفي حالة تحقيق خسائر فإن المصرف يتحملها باعتباره رب المال ما لم تكن ناتجة عن تقصير من المضارب

خامسا: الاستصناع

يمكن القول إن بيع الاستصناع هو عبارة عن عقد بين المستصنع (المشتري) والصانع (البائع)، بحيث يقوم الثاني بناءا على طلب الأول بصناعة سلعة موصوفة (المصنوع) أو الحصول عليها عند أجل التسليم على أن تكون مادة الصنع أو تكلفة العمل من الصانع، وذلك في مقابل الثمن الذي يتفقان عليه وعلى كيفية سداده حالا، عند التعاقد، مقسطا أو مؤجلا.[1]

1. شروط الإستصناع:

لإبرام عقد الاستصناع وتنفيذه شروط يجب الاخذ بها و منها :[2]

- بيان جنس ونوع مواصفات المصنوع ومقداره كأن يكون أبوابا حديدية من نوع معين وقياسا محددا وعددا معينا وبمواصفات يحددها عقد الاستصناع؛
- ولا يجوز أن يكون موجودا أصلا في الطبيعة كأن يكون قمحا أو حليبا أو فاكهة فهذه لا تدخل في عقود الاستصناع ولا تنطبق عليه؛
- أن تكون العين المصنعة ذات أجل محدد للتسليم؛
- أن يكون الثمن معلوما، وكذلك كيفية دفع الثمن ويجوز أن يكون عاجلا أو أجلا أو على دفعات وحسب ما يجري عليه بعد توقيع العقد إذا أن العين الصنعة قد تكون موجودة لدى الصانع أصلا.

[1] محمد نضال الشعار ، أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، سوريا، ط1، 2005م، ص 50 ص 51.
[2] - نعيم نمر داوود، البنوك الاسلامية نحو إقتصاد إسلام، دار البداية، ط 1، عمان الاردن، سنة 2012 ، ص 176.

2- أطراف عقد الإستصناع:

يعقد الاستصناع أطراف عدة هي[1] :

أ. **الصانع:** وهو الطرف البائع الذي يلتزم بتقديم الشيء الذي يتم تصنيعه للعميل، وهو هنا (المصرف).
ب. **المقاول**: وهو الطرف الذي يباشر الصنع تصنيع المنتج المطلوب) أي الجهة المنفذة.
ت. **المستصنع**: وهو الطرف المشتري في عقد الاستصناع (العميل).

3 -خطوات التمويل بالإستصناع:

يتم التمويل بالإستصناع في المصارف الاسلامية وفق المخطط التالي:

شكل رقم (05): خطوات التمويل بالإستصناع

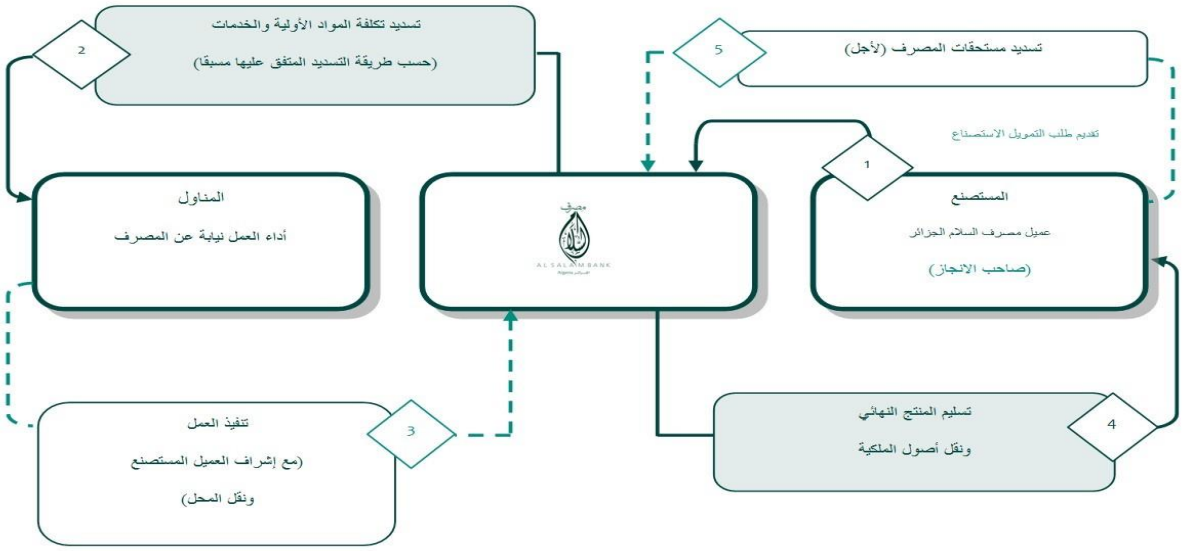

المصدر: منشورات على الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائر

https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

يمثل الشكل رقم (5) الخطوات الأساسية لتمويل الاستصناع في المصارف الإسلامية، تبدأ العملية بطلب العميل تمويلا لغرض تصنيع سلعة معينة، يعقبه توقيع عقد الاستصناع بين المصرف(المشتري) و المقاول (الصانع)، حيث يلتزم هذا الأخير بتسليم السلع المتفق عليها في المدة المحددة، وبعد استلام المصرف للسلعة يقوم ببيعها للعميل بعقد استصناع موازي وفق شروط مسبقة.

المبحث الثاني: الاطـــار النظري للنوافذ الإسلامية

إن انتشار النظام المصرفي الإسلامي وعدم تأثره بالأزمات المالية المحلية والدولية أدى الى اكتسابه قوة ومرونة عالية لأداء مهامه وتحقيق نسب نجاحات كبيرة في مجال اقبال الأفراد والمؤسسات المالية الى البنوك الإسلامية، هذا ما دفع بالبنوك التقليدية الى فتح نوافذ إسلامية في فروعها كلها أوبعضها، وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المبحث.

[1]-المرجع نفسه، ص176.

المطلب الأول: ماهية النوافذ الإسلامية

يعد فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية طريقة لدخول مجال الصيرفة الإسلامية، فمن خلال هذا المطلب سنتعرف على ماهية النوافذ الإسلامية.

أولا: مفهوم النوافذ الإسلامية ونشأتها:

1. مفهوم النوافذ الإسلامية:

لغة: نافذة من نفذ، النفاذ أي الجواز وفي المحكم جواز الشيء والخلوص منه.[1]

اصطلاحا: هي وحدات تابعة لمصارف أو فروع تقليدية تمارس الصيرفة الإسلامية تحت رقابة هيئات شرعية مختصة في ظل القوانين النافذة.[2]

بمعنى آخر:

النافذة الإسلامية عبارة عن قسم مستقل في المصرف التقليدي، من خلاله تقوم المصارف التقليدية بتوفير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، ويشرف على هذا القسم هيئة شرعية متخصصة مهمتها التأكد من التزام القسم بأحكام الشريعة الإسلامية، وينبغي أن يتمتع القسم باستقلالية تامة عن باقي الأعمال والأنشطة المصرفية التقليدية.[3]

وتجدر الاشارة أن هناك فرق بين الفروع والنوافذ، فالفرع يكون أكبر من حيث الوظائف والخدمات التي يقدمها، كما أنه عادة ما يكون خارج هيكل البنك الأم على عكس النافذة التي تكون في نفس البنك.[4]

2. نشأة النوافذ الإسلامية:

إن فكرة انشاء نوافذ إسلامية تابعة للمصارف الربوية تعود الى بداية ظهور المصارف الإسلامية، فقد واجهت هذه الأخيرة في بداية نشاطها تصدي من قبل المصارف الربوية وتشكيك في مصداقيتها وأساليب الاستثمار التي تطبقها، وعندما باءت المحاولات بالفشل تقدمت المصارف الربوية باقتراح فتح فروع تابعة لها تقدم خدمات مصرفية إسلامية لكن لم ينفذ ذلك الا بعد تزايد حجم الطلب لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية فبدأت بتقديم خدمات ومنتجات إسلامية ولو بسيطة كأول خطوة من خلال فتح نوافذ إسلامية، وكان مصرف مصر أول من فتح نوافذ إسلامية تابعة له عام 1980م، قدم من خلاله خدمات مصرفية إسلامية أطلق اسم "فرع حسين للمعاملات الإسلامية"،[5] ففي يوم افتتاحه وبعد ثلاث ساعات تقريبا كانت الودائع بالعملة المصرية أكثر من ثلاث ملايين وفي السنة الثانية كانت الودائع 84.307 مليون جنيه والاستثمار 12.529 مليون جنيه وكان قبل ذلك هذا الفرع يحقق آلاف الخسائر. كما ارتفع عدد الفروع الى 35 فرعا سنة 1981م، ثم وصل الى 75 فرعا عام 1996م تابعا لحوالي 20 بنكا تجاريا ويزيد هذا العدد عن فروع البنوك الاسلامية نفسها والعاملة في مصر في ذلك التاريخ ومنها انتشرت الى العديد من البلدان الإسلامية والغربية.[6]

---

[1] أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، جامعة تكريت، العراق، مج 19، ع2، ص49.

[2] المرجع نفسه، ص 54.

[3] طهراوي أسماء، تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات، مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الأعمال، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، مج 5، ع2، 2022م، ص645.

[4] عبد الرحمان روان، الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من منظور الاقتصاد الاسلامي، مجلة حوليات، جامعة العقيد أحمد دراية بأدرار، الجزائر، مج 35، ع2، 2021م، ص164.

[5] قمومية سفيان-بلعزوز بن علي، تجربة بنك المشرق الاماراتي في التحول الجزئي الى مصرف اسلامي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، الجزائر، ع12، 2017م، ص60.

[6] جعفر هني محمد، نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر، ع12، 2017م، ص96.

كما أن انشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية يعود لأسباب مختلفة منها الاقتصادية، الاجتماعية، العقائدية، الربحية والمجتمعية، والتي يمكن حصرها فيما يلي:[1]

- سد وتلبية الطلب المتزايد على المنتجات المالية الإسلامية بحكم أن شريحة واسعة من المجتمعات العربية والإسلامية ترفض التعامل مع المنتجات المالية التقليدية تنيجة لشدة حرمة التعامل بالربا أخذا وعطاء؛
- رغبة البنوك التقليدية في استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية العازفة عن الدخول والتوظيف في البنوك الربوية، وذلك بحثا عن رفع أرباحها بزيادة حصتها في السوق؛
- التصدي لظاهرة تحول بعض العملاء ذوي الحسابات الكبيرة وانتقالهم من البنوك الربوية الى البنوك الإسلامية، وهذا ما يعد نزيفا ضارا بالنوك التقليدية التي تفطنت لهذه الظاهرة فراحت تفتح نوافذ أو فروع إسلامية حفاظا على عملائها؛
- تشجيع الاستثمار وتجسيد الأفكار التي انصرف عنها أصحابها لعدم وجود تمويل إسلامي لها؛
- الاستفادة من أموال الجاليات المسلمة، وهنا قد تصبح هذه النوافذ عامل جذب للعملات الأجنبية المتدفقة من تحويلات الجالية الموجودة بالخارج؛
- الدافع العقائدي لدى العديد من الأفراد ورجال الأعمال، وهو السبب الرئيسي للتحول نحو الصيرفة الإسلامية باعتبارها منتجا ربانيا يعتمد على المشاركة في الربح والخسارة وقاعدة الغنم بالغرم والخراج بالضمان في ظل قاعدة انتاجية وليست اقراضية، وهنا نشير الى تنامي الوعي الإسلامي خصوصا عقب الأزمة المالية لسنة 2008م التي اعتبرها البعض أنها نصر من الله للمالية الإسلامية التي اعترف بها البعيد ناهيك عن القريب وغير المسلم ناهيك عن المسلم؛
- سهولة سيطرة البنك التقليدي على النافذة الإسلامية مقارنة بالسيطرة على بنك مستقل، بالاضافة الى سهولة الاجراءات القانونية لانشاء نافذة إسلامية مقارنة بتأسيس بنك جديد؛
- اعتبارها سبيلا الى الصيرفة الإسلامية الكلية والشاملة، خاصة بعد نجاح هذه النوافذ وتسجيلها لنتائج ايجابية ومحفزة.

ثانيا: خصائص وأهداف النوافذ الإسلامية

1. خصائص النوافذ الإسلامية:

تمتاز النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بعدة خصائص، تنفرد بها عن غيرها من وسائل الصيرفة الإسلامية الأخرى، نوجزها فيما يلي:[2]

- تكوين النافذة لقسم أو وحدة تابعة اداريا للبنك أو لفرعه التقليدي، بحيث لا تصل لمستوى الفرع أو البنك المستقل، وهذا العنصر يبرز كذلك من الناحية المكانية في النافذة، إذ يتطلب أن تكون النافذة مرتبطة مكانيا بالبنك التقليدي أو فرعه؛
- من حيث المبدأ: فقد تكون النوافذ كيانات ذاتية من حيث الوساطة المالية، حيث يتم استثمار الأموال المدارة في الأصول طبقا لمبادئ الشريعة الإسلامية؛
- تخصيص مبلغ معين ليكون رأس مال النافذة ولمجموعة من النوافذ في البنك التقليدي، بحيث تستطيع هذه الأخيرة تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بهامش من الاستقلالية عن رأس مال البنك أو الفرع التقليدي؛

[1] بن لحسن لهواري، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر: المزايا والمآخذ من وجهة نظر العاملين والعملاء-دراسة ميدانية لعينة من البنوك في وهران-، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، مج 11، ع 3، 2023م، ص 58 ص 59.

[2] يمينة ختروسي، النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، مج 2، ع2، 2022م، ص66.

- أنشطة النوافذ الإسلامية المتعلقة بادارة الأموال والاستثمار منفصلة تماما عن أنشطة البنك التقليدي وتتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في النوافذ الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والاجارة؛
- الخضوع لرقابة واشراف هيئة رقابية شرعية خاصة بالنافذة الإسلامية، يتم تشكيلها من قبل البنك التقليدي أو فرعه الذي تتبعه النافذة، بغض النظر عن عدد أعضاء هذه الهيئة ما دام يزيد عن ثلاثة أشخاص من المتخصصين في الأمور الشرعية ومن الذين لهم الخبرة في المجالات المصرفية؛
- عند حاجة النوافذ الإسلامية الى التمويل يقوم البنك التقليدي بايداع وديعة استثمارية على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثل أي مودع آخر.

2. أهداف النوافذ الإسلامية:

تتلخص أهداف النوافذ الإسلامية فيما يلي:[1]

- استقطاب أموال شريحة هامة من رجال الأعمال وأصحاب المدخرات الراغبين بالتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛
- استبدال الحرام بالحلال في المعاملات المصرفية؛
- رفع الحرج عن المسلمين من التعامل بالربا في المدن التي لا يوجد فيها بنوك إسلامية؛
- اشراك المنتجات المصرفية الإسلامية في الحياة الاقتصادية؛
- تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز بايجاد فرص تتماشى مع المعتقدات الدينية للمتعاملين؛
- تحقيق التضامن الفعلي بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي وفق المنهج الإسلامي للمعاملات المالية؛
- تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات المصرفية؛
- المحافظة على عملاء البنك التجاري من منافسة البنك الإسلامي له بتوفير متطلباته من الخدمات المتنوعة.

ثالثا: الفروق الأساسية بين النوافذ الإسلامية والنوافذ التقليدية:

1. التزام الفروع الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وهذا غير وارد في الفروع التقليدية؛
2. خضوع فروع المعاملات الإسلامية للرقابة الشرعية وهذا غير وارد في الفروع التقليدية؛
3. تساهم فروع المعاملات الإسلامية في التنمية الاجتماعية والتوعية الدينية والدعوة الإسلامية وهذا غير ملزم للفروع التقليدية؛
4. العاملون في الفروع الإسلامية عليهم الالتزام بالعقيدة الإسلامية والسلوكيات السوية باعتبارهم من سفراء الدعوة الإسلامية وربما يعمل بالفروع التقليدية الذين تختلف عقيدتهم عن العقيدة الإسلامية.[2]

رابعا: معوقات فتح النوافذ الإسلامية:

تواجه البنوك التقليدية التي أقدمت على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي العديد من التحديات والمعوقات والتي تتمثل فيما يلي:[3]

---

[1] بن زكورة العونية، أهمية النوافذ الإسلامية في دعم تمويل مشاريع التنمية-بنك الفلاحة والتنمية الريفية تموذجا-، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية الاسلامية المتقدمة، جامعة مصطفى اسطنبولي بمعسكر، الجزائر، مج 2، ع1، 2022م، ص25 ص26.

[2] بلعابد فايزة-لمطوش لطيفة، دراسة استشرافية لفتح الشبابيك الإسلامية بالبنوك التجارية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، مج 8، ع1، 2023م، ص366.

[3] ضرار الماحي العبيد-محمد عوض الكريم الحسين، الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مجلة الظاهرة الاجتماعية، مج10، ع1، 2009م، ص 91 ص92.

1. معوقات إدارية تتمثل في عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل وعدم الإعلان عن خطط الإدارة العليا فيما يتعلق بإقدامها على التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي قد يؤدي إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه الجديد؛
2. معوقات تتعلق بالكوادر البشرية المؤهلة، ويعتبر هذا من المعوقات الأساسية، حيث غالبا ما تتم عملية التحويل مع وجود واستمرار نفس الكوادر البشرية دون إعطائهم الدورات التدريبية الضرورية والكافية وكيفية التعامل مع صيغ إستثمار المالية الإسلامية والوحدات التخصصية، مثل الخزينة والإستثمار والتمويل؛
3. معوقات ترتبط بالنظم المحاسبية، ويأتي هذا لعدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس محاسبية تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي والتباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية وتشريعية، الأمر الذي ينعكس سلبا على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء. بالإضافة إلى صعوبة الفصل التام لرأس المال وإدارة الإستثمار والخزينة العامة مما يؤدي إلى خلق إزدواجية في التعامل المحاسبي؛
4. معوقات بشأن تطوير المنتجات المصرفية، على الرغم من أن صناعة المالية الإسلامية قد شهدت تطورا نوعيا فيما يتعلق بالمنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن منتجات هذه الصناعة كمّا ونوعا لا تزال في بداية الطريق، ولم تصل المصرفية الإسلامية إلى مرحلة الإبداع والتحديث عن طريق ابتكار منتجات جديدة مقارنة بالمالية المصرفية التقليدية؛
5. تحدي الرقابة الشرعية والنظم الرقابية المناسبة، وذلك نسبة لضعف العلاقة بين المصارف الإسلامية أو الممارسة للعمل الإسلامي والمصارف المركزية المنظمة للصناعة المصرفية والرقابة عليها، الأمر الذي يرجع في حقيقته إلى أن بعض هذه الدول لا تسمح بالترخيص للبنوك فيها بتسمية نفسها بنوكا إسلامية، كما لا توفر لها الأدوات المقبولة إسلاميا للإستفادة من التسهيلات المصرفية الممنوحة من طرف البنوك التقليدية؛
6. هناك معوق آخر يتعلق بتحفظ بعض العملاء في التعامل مع النوافذ الإسلامية وذلك لطبيعة عمل البنوك التقليدية والخوف من اختلاط رؤوس الأموال والأرباح التابعة لتلك النوافذ مع رؤوس الأموال والأرباح الخاصة بالبنوك التقليدية.

خامسا: عوامل نجاح النوافذ الإسلامية

إن نجاح العمل المصرفي الإسلامي في أي شكل من أشكاله يتوقف على مبدأ أساسي ورئيسي وهو مدى التقيد بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية إضافة إلى المبادئ الرئيسية التالية:[1]

1. التخطيط العلمي:

في بداية أي عمل أو نشاط لا بد من التخطيط مسبقا قبل القيام بأي خطوة، لا سيما إن كان هذا النشاط يحقق ربحا، وينطبق هذا القول على النوافذ الإسلامية والتي يرغب البنك التقليدي عن طريقها بالعمل بالنشاطات المصرفية الإسلامية، بهدف الحصول على ربح، ويعتبر تحقيق الربح شرط لإستمرارية البنك التقليدي في تقديمه للنشاطات المصرفية الإسلامية. وتلجأ البنوك التقليدية إلى إجراء دراسات متعمقة وأبحاث واستطلاع لآراء الجمهور والفئات المستهدفة من تلك النشاطات، والقيام بدراسة متعمقة قبل القيام بتلك النشاطات، فلا يكفي مجرد وجود الرغبة فقط بل لا بد من وجود الدراسات الداعمة والأبحاث، وبناء على وجود هذه المعطيات يتم وضع استراتيجية للبدء بالعمل، وتكون بمثابة خط سير للعاملين في الإدارة والنوافذ الإسالمية، وبالتالي وجود هدف يسعى الجميع لتحقيقه.

[1] حيدر علي كاظم الفتلاوي -حلمي هاشم عبد القادر، إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:الفرص والتحديات، ، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، جامعة كارابوك، تركيا، مج2، ع13، 2022م، ص684-687.

2. الإلتزام الشرعي:

يعد الإلتزام بالعامل الشرعي من أهم عوامل النجاح لأي بنك يرغب بالعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي، فمتى ما تم تعيين هيئة رقابة شرعية وأحكمت الرقابة على عمليات النوافذ الإسلامية وطبيعة المنتجات والخدمات التي تعمل على تقديمها، وتم التأكد من سلامة عقودها، بهذه الحالة نستطيع القول إن النافذة الإسلامية لديها التزام شرعي وهو معيار ومتطلب أساسي ومهم لضمان سير العمل بالشكل المطلوب، والذي يسهم في تكوين انطباع جيد عن طبيعة النشاطات المصرفية الإسلامية.

3. تأهيل الكوادر البشرية:

يعتبر وجود الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة جيدا عنصرا ومتطلبا مهما من متطلبات النجاح بالإضافة إلى وجود الوسائل التكنولوجية المتطورة، ولا سيما النوافذ الإسلامية، فإذا وجدت هذه العناصر فإنه ليس من الصعب على هذه النوافذ تحقيق النجاح، ولكن لا يعتبر تدريب هذه الكوادر بالأمر اليسير إذ يتطلب الأمر وقت وجهد كبيرين، ويتم وضع الخطط اللازمة لتدريب الموظفين، على اختلاف المستويات من قيادات إدارية ومديري النوافذ الإسلامية والموظفين، وكذلك البرامج التدريبية المناسبة، ولا بد من الإستمرارية في التدريب ، ففي الغالب لا يكون للعاملين أي دراية بالعمل المصرفي الإسلامي. فإما أن يكون التدريب من داخل البنك عن طريق الإستعانة بالكفاءات التدريبية والقيام بإنشاء وحدات مستقلة متخصصة بالتدريب المصرفي الإسلامي، أو عن طريق الإستعانة بمراكز تدريب متخصصة أو مكاتب استشارية ذات صلة وثيقة بالبنك وتربطها به علاقات عمل أو يكون التدريب من خارج البنك وذلك بإرسال الموظفين للتدريب في بنوك إسلامية أو إلى مراكز تدريب خارجية.

4. تطوير السيايات والنظم:

تختلف طبيعة نشاط العمل المصرفي الإسلامي عن النشاط المصرفي التقليدي، فلا بد أن يكون هناك استمرارية في التطوير في النظم المحاسبية والفنية والعملياتية، وكذلك السياسات والإجراءات المتبعة، بشكل يتناسب مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، ويعتبر عامل تطوير السياسات والنظم مهم ولا بد من توفره من أجل ضمان نجاح عمل النوافذ الإسلامية. ويحتاج الوصول إلى هذا العامل وقت وجهد كبيرين، فهناك عمليات تطوير مستمرة ولازمة من أجل ضمان استمرارية عمل النوافذ الإسلامية، ويزداد الأمر صعوبة في بنك يعمل بنظامين مصرفيين مختلفين، عندها يكون التحدي أكبر والجهد أصعب.

5. سوق النقد بين البنوك الإسلامية:

يعتبر وجود سوق نقد بين البنوك الإسلامية عامل من عوامل النجاح، فهو يعد جزءا من السوق المالي الإسلامي، ويعمل على توفير مصادر الاستثمارات ذات تمويل قصير الأجل، وتقديم التسهيلات اللازمة لمشاريع المؤسسات المالية الإسلامية، ويتم عن طريقه تنفيذ السياسات النقدية والتي تؤدي إلى إحداث الاستقرار في النظام المصرفي، وبالتالي يؤثر بشكل جيد في حل مشكلة السيولة، فبعض البنوك تمتلك أموالا غير مستغلة والبعض الآخر بحاجة إليها لذا كان سوق النقد هو الحل الأمثل، خصوصا في ظل عدم وجود أدوات تمويل قصير الأجل تتوافق مع منهج الشرع الإسلامي. ومن الممكن تشجيع المؤسسات المالية للتداول في سوق النقد وإدارة السيولة والأصول، وذلك بعقد اتفاقيات مع البنوك التقليدية ضمن ضوابط الشرع الإسلامي وحدوده بهدف تفعيل السوق وتوسيع نطاق المشاركة، فالتعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية ليس على سبيل الحصر بل يتعدى ذلك للمؤسسات المالية التقليدية.

6. تعدد المنتجات المالية الإسلامية:

تطورت الصناعة المصرفية الإسلامية بشكل كبير واستحدثت الكثير من المنتجات والخدمات وعقود التمويل الشرعية، والتي تلبي الاحتياجات الاقتصادية ومتطلبات العملاء ورغباتهم وظهرت المشتقات المالية الإسلامية وعقود التمويل العادية والمركبة، نتيجة لازدياد الطلب على التعامل بالنشاطات المصرفية الإسلامية حيث

أن المستقبل للتمويل الإسلامي. وحتى تعمل هذه المنتجات بكفاءة في المؤسسات المالية الإسلامية وتحقق المصداقية الشرعية، لا بد من التزامها بالضوابط والمعايير الشرعية، وأن تخضع للتدقيق الشرعي، فالهدف من ابتكار وتطوير الأدوات والمنتجات المالية أن تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية، حتى تكتسب ثقة المتعاملين ويكون التمويل وفقا لمنهج الشرع الإسلامي. يظهر للباحث بعد الحديث عن مقومات وعوامل النجاح والتي لا بد من وجودها عند التفكير بالعمل في النشاط المصرفي الإسلامي من قبل البنك التقليدي عن طريق النوافذ الإسلامية، أنه متى ما توافرت هذه العناصر فإنه سيتم الحكم مسبقا على نجاح العمل بالمنتجات والخدمات الإسلامية داخل هذه النوافذ الإسلامية، فهي شرط ومتطلب ذو أهمية بالغة، وذلك لضمان سير العمل وفق أسس وضوابط صحيحة، مما يعكس صورة جيدة ويكون انطباعا حسنا عن طبيعة العمل بالنشاط المصرفي الإسلامي.

المطلب الثاني: الضوابط الشرعية للنوافذ الإسلامية

إن التعامل مع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية يخضع لمجموعة من الأحكام والضوابط والمتطلبات سنتعرف عليها من خلال هذا المطلب.

أولا: التوجهات الشرعية للنوافذ الإسلامية

اختلفت الآراء بفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية التي تقوم بتقديم خدمات مصرفية إسلامية، وسيتم تقسيم هذه الآراء إلى ما يلي:

1. **المؤيدون للتعامل مع النوافذ الإسلامية:** أجاز أصحاب هذا الرأي التعامل مع النوافذ الإسلامية بناء على ما يلي:[1]

- يعتبر التخلص من الرباهدف يسعى أي مجتمع مسلم، وبالتالي فتح نوافذ إسلامية يعتبر إحدى الطرق المستخدمة في البنوك التقليدية لتخليص المجتمع من الربا المحرم؛
- الاستفادة قدر الامكان من البنوك التقليدية بحكم خبرتها الطويلة في المجال المصرفي، بما يدعم القطاع المصرفي الإسلامي وبالتالي تطويره وتحسين آدائه بشكل أفضل؛
- نجاح النوافذ الإسلامية يعتبر حافزا جيدا ودافعا لدى ادارات البنوك التقليدية للتحول بشكل كامل فيما بعد، وبالتالي أسلمة هذه البنوك التقليدية، وذلك يعود لقناعة أصحاب القرار بجدوى العمل المصرفي الإسلامي وتحويله لبنك إسلامي كامل، وربما يكون نجاح النوافذ الإسلامية سببا في زيادة الطلب والاقبال على التعامل بالمنتجات والخدمات المالية الإسلامية وتقليص الطلب على التقليدية؛
- تعتبر النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة نحو التغيير من النظام الربوي الى النظام الإسلامي، حينما يكون الوقت مناسبا، حيث يقاس هذا التدرج في تحول البنك التقليدي على منهج الشرع الإسلامي في تدرجه في تحريم الربا؛
- تعاني بعض الدول من صعوبات في فتح بنوك إسلامية وترخيصها وبالتالي تعتبر النوافذ الإسلامية من الحلول الجيدة والبديلة التي من الممكن أن تسهم في سد هذه الفجوة، وعمل اكتفاء لدى من يرغب بالعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي؛
- يشجع وجود النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية على التعايش بشكل مشترك مع نظامين مصرفيين مختلفين بدلا من استمرار المواجهة بينهما، بما أن ذلك كان محفزا للبنوك الإسلامية لتقديم الأفضل؛
- لا بد من البنوك التقليدية الاعتراف بأهمية العمل المصرفي الإسلامي، وبمصداقية صيغ التمويل الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي ككل؛

[1] حيدر علي كاظم الفتلاوي-حلمي هاشم عبد القادر، مرجع سابق، ص681 ص682.

- في حال تحول أحد البنوك التقليدية الى بنك إسلامي فيما بعد، فإن هذا يعتبر إنجازا ومكسبا كبيرا للقطاع المصرفي الإسلامي، وخصوصا إذا كان هذا البنك له اسمه وشهرته الواسعة وفروعه المتعددة.

2. المعارضون للتعامل مع النوافذ الإسلامية: يميل أصحاب هذا الرأي الى معارضة التعامل مع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية للأسباب التالية:[1]

- ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن النوافذ الإسلامية وسيلة جديدة لخداع المسلمين واستنزاف أموالهم دون أن يرتبط ذلك بقناعة تامة وأكيدة بالمنهج الإسلامي، كما أن تلك الفروع ما هي إلا وسيلة أرادت بها البنوك التقليدية جذب حصة من حجم سوق العمل المصرفي الإسلامي المتزايد النمو. ويستدلون على ذلك بقوله تعالى: **"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ اتَّقُواْ اَللهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُواْ فَاذَنُواْ بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ"** (سورة البقرة، الآية: 278-279) وقوله تعالى: **"أَفَتُؤمِنُونَ بِبَعْضِ اَلْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَّفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي اَلْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ"** (سورة البقرة، الآية: 85) ووجه الاستدلال من الآية الكريمة أن على المسلم أن يأخذ الدين جملة بكامله، فهو كل لا يتجزأ، فلا يقبل من المسلم المعترف بحرمة التعامل بالربا الاستمرار فيه، وهذا ينطبق على البنوك التقليدية، فلا يقبل منها أن تطبق حكم الله والمتمثل في النوافذ الاسلامية، بينما تتركه في جانب آخر أي الفروع التقليدية؛
- إن النافذة الإسلامية هي في حقيقة الأمر تابعة للبنك التقليدي، والقاعدة الفقهية تقول إن التابع تابع، وبناء على ذلك فإنه يحكم على الفرع بما يحكم على الأصل؛
- إن التعامل مع النوافذ الإسلامية قد يؤدي إلى اختلاط الأموال الحلال بالأموال الحرام وصعوبة الفصل بين تلك الأموال وذلك لاختلاف العمل بينهما، وفي ذلك إعانة له على الربا؛
- إن إزدواجية النظام في البنوك التقليدية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية لا تعكس وضوحا في التصور ولا اعتبارا للموقف الشرعي من قضية الربا؛
- التخوف من أن يؤدي ذلك إلى تأخر انشاء مصارف إسلامية جديدة بل يشكل تهديدا للبنوك الإسلامية ذاتها؛
- التخوف من أن يؤدي ذلك إلى عدم سلامة التطبيق العملي للصيرفة الإسلامية.

3. القائلون بالتعامل مع النوافذ الإسلامية للضرورة:

يرى أصحاب هذا الرأي أن هناك استثناءات في حالات معينة يجوز فيها فتح البنوك التقليدية لنوافذ إسلامية وحجة أصحاب هذا الرأي كما يلي:[2]

في حال عدم وجود بنوك إسلامية يكون حكم تعامل المسلم مع النوافذ الإسلامية حكم المضطر لقوله تعالى: **"فَمَنْ اِضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ" (سورة** البقرة، الآية: 172) وتنفي الضرورة في حال وجدت البنوك الإسلامية وعليها يجب أن يتحول المسلم للعمل مع بنوك تتعامل بمنهج الشرع الإسلامي.

في حال عدم وجود بنوك إسلامية فإن تعامل المسلم مع النوافذ الإسلامية أفضل من التعامل مع بنوك تقليدية لاتقدم خدمات ونشاطات مصرفية إسلامية.

اقتصار التعامل بالضرورة مع النوافذ الإسلامية قد يؤدي بالبنوك التقليدية للتحول بشكل سريع وكامل إلى بنوك إسلامية.

[1] ضرار الماحي العبيد-محمد عوض الكريم الحسين، مرجع سابق، ص93 ص94.

[2] سهى مفيد أبو حفيظة-أحمد سفيان تشي عبد الله، إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين، مجلة بيت المشورة، جامعة مالايا، ماليزيا، ع11، 2019م، ص166.

ثانيا: ضوابط فتح النوافذ الإسلامية

يتم فتح النوافذ الإسلامية وفقا لمجموعة من الضوابط التي تسمح بتطبيقها وتأسيسها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتتمثل هذه الضوابط فيما يلي:[1]

1. **الضوابط الشرعية:** تمثل أساس عمل النوافذ الإسلامية وتعتمد على ما يلي:
   - تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع النشاطات؛
   - تشكيل هيئة رقابية شرعية تضم الفقهاء والمختصين في المالية الإسلامية؛
   - تطبيق أحكام الرقابة الشرعية للتأكد من العمليات المعتمدة؛
   - التزام واستعداد سلطة البنك التقليدي على تطبيق الأحكام الشرعية للنوافذ الإسلامية؛
   - الفصل المالي والمحاسبي بين عمليات النافذة الإسلامية والعمليات التقليدية للبنك.
2. **الضوابط القانونية:** تتمثل في التشريعات والقوانين التي تسير العمل المصرفي داخل بلد ما، ما تجدر الإشارة إليه هو اختلاف هذه الأخيرة من دولة لأخرى وهو ما يجعل ممارسة العمل المصرفي بصفة عامة صعب، لا سيما في حالة عدم وجود قانون ينظمه ويراقبه بعيدا عن قانون تنظيم العمل الربوي، يتعلق الأمر هنا بآليات تسيير وتنظيم النشاط المصرفي من قبل البنك المركزي.
3. **الضوابط الإدارية:** ترتبط بوجود إدارة مستقلة للنافذة الإسلامية داخل البنك التقليدي، مما يسمح بمتابعة وتطوير منتجات النافذة ويرفع كفاءتها، كما يجب اعتماد الفصل المالي والمحاسبي للنافذة عن باقي إدارات البنك التقليدي حتى يتم تطبيق مبدأ عدم اختلاط الأموال ومن ثم تحقيق مبادئ العمل المصرفي الإسلامي.
4. **الضوابط المالية والمحاسبية:** يتعلق الأمر بتطبيق مبدأ الفصل بين مصادر الأموال التابعة للنافذة الإسلامية ومصادر أموال البنك التقليدي مع التأكد من ضرورة استقلالية العمليات المالية والمحاسبية التابعة للنافذة. يكون ذلك بتخصيص قسم لعمليات الميزانية والقوائم المالية (كل ما يتعلق بإعدادهما) تابع للنافذة يعمل على الإشراف على كافة العمليات وتدقيقها.

ثالثا: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية

يقتضي فتح النوافذ الإسلامية متطلبات مختلفة سيتم تلخيصها فيما يلي:

1. **المتطلبات الشرعية:** تنحصر المتطلبات الشرعية في النقاط التالية:[2]

- **مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية:** ويسهر على ذلك الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، من خلال دراسة الملفات المقدمة من طرف البنك وتقييم مدى مطابقة المنتجات للأحكام الشرعية، وتستمر الرقابة أثناء التطبيق وبعده لضمان سلامة التنفيذ؛
- **إنشاء هيئة رقابة شرعية:** يتعين على البنك التقليدي الذي يقوم بفتح نافذة إسلامية تعيين هيئة رقابية شرعية من طرف الجمعية العامة للبنك من أجل تحقيق الاستقلالية لها، والتي تتكون على الأقل من ثلاثة أعضاء، وتختص هذه الهيئة في وضع الفتاوى والارشادات والتعليمات اللازمة لمطابقة النوافذ الإسلامية وتعاملاتها للأحكام الشرعية بصفة مستمرة وإثباتها في تقرير يقدم للجهات المعنية بالأمر؛

---

[1] سعيدي فاطمة الزهراء-بن زكورة العونية، تطبيقات النوافذ الإسلامية في الجزائر وفقا لقانون 20-20، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، جامعة المدية-جامعة معسكر، ع97، 2020م، ص105 ص104.

[2] لينة كرميش-حسيبة سميرة، واقع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، مج 6، ع2، 2024م، ص211.

- **التدقيق الشرعي:** يهتم بالمراقبة البعدية والقيام على تطبيق الحوكمة الشرعية داخل النافذة الإسلامية، من خلال تتبع مدى التزام الفرع بتنفيذ تعليمات الهيئة الشرعية، ويستحسن وجود تدقيق شرعي داخلي يتم من طرف لجنة داخلية للبنك ويتم اتباعه بتدقيق شرعي خارجي مستقل لضمان الشفافية والتأكد التام من تحقيق أهداف الرقابة الشرعية.

2. **المتطلبات القانونية:** تتمثل في الاجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بها وهي:[1]

- صدور قرار الترخيص من الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد التأسيس؛
- الحصول على موافقة البنك المركزي بعد وضع شروط ينبغي الالتزام بها؛
- تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول، والآثار القانونية المترتبة، والعقبات القانونية المحتملة.

3. **المتطلبات الإدارية:** بعد تحقيق المتطلبات الشرعية والقانونية، يتطلب فتح النافذة الإسلامية الإجراءات الإدارية المتمثلة في:[2]

- تعديل عقد المصرف ونظامه الأساسي ليكون مشروعا؛
- تعيين لجنة لإدارة عملية التحول؛
- التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي؛
- تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية، وصيغ التمويل الإسلامي، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المبحث الثالث: منتجات الصيرفة الإسلامية لتعبئة الإدخار المحلي

تعمل المصارف الإسلامية على نشر وتنمية الوعي الإدخاري بين أفراد المجتمع خاصة المجتمع الإسلامي، بهدف تعبئة رؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في المجالات الإقتصادية بالشكل الذي يسهم في بناء قاعدة اقتصادية سليمة لصالح المجتمع وفي إطار الأسس الإسلامية للتوظيف، وابتكار صيغ تمويل جديدة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية والتغير الطارئ في المجال المصرفي وتضمن التوظيف الأمثل لموارد البنك. ومن بين أهم الأسس والأدوات التي تستند إليها المصارف الإسلامية في تحقيق وظيفتها الإدخارية: تحريم الإكتناز، تحريم الربا، تحريم التبذير، وجوب حفظ المال.

المطلب الأول: مـاهـيـــة الإدخـــــار

اختلفت وتعددت المفاهيم الخاصة بالإدخار بتعدد المدارس الإقتصادية لكنها اتفقت جميعا أنه أحد النشاطات الإقتصادية التي يقوم بها الأفراد والدولة، ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على ماهية الإدخار.

[1] صالح مفتاح-معارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، ع34، 2014م، ص153.
[2] صالح مفتاح-معارفي فريدة، مرجع سابق، ص154.

أولا: مفاهيم عامة حول الإدخار

يعتبر الإدخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الفرد والمجتمع، فهو الاحتفاظ بجزء من الدخل الحالي للإستخدام في المستقبل، أو بمعنى آخر هو تراكم الأصول المالية وغير المالية في حوزة الأفراد وغيرهم من المنشآت.[1]

فالإدخار عموما هو تصرف اقتصادي يتحقق من خلال تأجيل الاستهلاك الحاضر إلى المستقبل، وبشكل عام فإن الإدخار صفة فطرية في حياة الفرد منذ بدء الخلافة دفعته إليه ظروف طبيعة الحياة وظروفها وتقلباتها ومسؤولياتها.[2]

كما يعرف الإدخار في معناه الإقتصادي العام بأنه التوقف عن الإنفاق العشوائي، وهو أمر واجب وحتمي من أجل تحقيق التنمية. أما في معناه الإقتصادي الخاص، فينبغي تأخير الإنفاق إلى أجل معين شرط أن يوضع المال المؤجل إنفاقه إلى هيئة متخصصة في إدارة الإدخار.[3]

1. مفهوم الإدخار من وجهة نظر المدارس الإقتصادية:

تم تعريف الإدخار من قبل أهم المدارس الإقتصادية كما يلي:[4]

أ.المدرسة التقليدية: يؤمن أصحاب المدرسة التقليدية أن الأرض هي مضدر الثروة كلها، ولهذا السبب فقد اعتبروا أن الإدخار من المعاني الي اتجه إليها الفكر الفيزوقراطي والخاص بانتاجية العمل الزراعي من منطلق الفكرة التي تؤمن بأن العمل الزراعي يوفر فائضا في حين أن غيره من الأعمال لا يضمن ذلك.

ب.المدرسة الكلاسيكية: يعد آدم سميث وريكاردو من أشهر علماء الكلاسيك وهم أصحاب مدرسة الحرية الإقتصادية، إذ يرى سميث أن رأس المال يزداد الإدخار ويتناقص بالهدر وسوء الإدارة، وقد رأى الكلاسيك أن كل ما يدخر يستثمر وبالتالي لا يمكن أن يخفض من الطلب الكلي، كما بين الكلاسيك أن الإدخار هو دالة في معدل سعر الفائدة وبزيادة معدل الفائدة يزداد ميل الأفراد إلى الإدخار، وعلى العكس من ذلك عند انخفاض معدل سعر الفائدة ينخفض المعدل الحدي للإدخار وهذا يعني أن الإدخار دالة متزايدة في معدل سعر الفائدة.

ت.المدرسة الكينزية: بين الإقتصادي كينز أن الإدخار هو الجزء المتبقي من الدخل والذي لم ينفق على الإستهلاك، ويؤكد أن الإدخار هو دالة في الدخل، كما وصف كينز أن الإدخار هو فضلة من الدخل غير منفقة، وقد كان تصوره عن الإدخار أوضح من الكلاسيك لأنهم تركوا عملية الإقتطاع من الدخل غير واضحة، فقد يتم اقتطاع الفرد لجزء من دخله ليدخره وعند حاجته إليه يقوم بانفاقه، في حين بين كينز أن الإدخار هو الجزء المتبقي من الإستهلاك.

2. الإدخار من المنظور الإسلامي:

المفهوم الإسلامي للإدخار هو تأجيل الإنفاق العاجل إلى إنفاق آجل على أن تتم إدارة هذا المال المؤجل

---

[1] أماني صلاح محمود المخزنجي-محمود أحمد المتيم، أثر الادخار على النمو الاقتصادي:حالة اقتصاد نامي(بالتطبيق على مصر)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، مصر، مج 1، ع1، 2020م، ص 152.

[2] معمري عبد الكريم-بلال بوجمعة، تقييم أثر الإئتمان المصرفي على حجم الإدخار المصرفي في الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، مج 6، ع2، 2018م، ص84.

[3] أحمد سلامي-غريسي فاتن، دراسة قياسية لدور الإدخار المحلي في علاج اختلالات الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، مج7، ع2، 2022م، ص3.

[4] فايزة حسن مسجت-بان ياسين مكي، محددات الادخار المحلي في العراق، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، مج 12، ع2، 2022م، ص131.

في مؤسسة مالية خاصة بتنمية المدخرات، حيث يقسم المفهوم الإسلامي الإدخار إلى ثلاثة عناصر وهي الدخل والإنتفاع فضلا عن الإستثمار، فهدف الإدخار هو الإنتفاع من الأموال المدخرة للمستقبل وبوجود هذا الدخل يوجد الإدخار ثم يأتي الإستثمار لغرض تحقيق الإنتفاع المطلوب.[1]

ويعرف الإقتصاد الإسلامي الإدخار بأنه ذلك الجزء من دخل الفرد الذي لا ينفق على السلع الإستهلاكية والخدمية ولا يخصص للإكتناز، فالإسلام يحث الفرد على الإدخار ويضبط سلوكه الإستهلاكي وذلك بهدف التحسب للمستقبل والإعتدال في الإنفاق والتصرف بأنه مستخلف في أي مال لديه، وهناك أربع ضوابط لوظيفة الإدخار في المجتمع الإسلامي وهي: تحريم الربا؛ تحريم التبذير ووجوب حفظ المال؛ تحريم الإكتناز ووجوب التكافل الإجتماعي.[2]

ولقد حث الإسلام على الإدخار في كثير من المواضع من القرآن الكريم والسنة النبوية نذكر منها:

- ✓ قول الله عز وجل: "وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ" (سورة آل عمران الآية: 49)
- ✓ وفي قصة يوسف عليه السلام قوله تعالى: "قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِمَّا تَأْكُلُونَ" (سورة يوسف الآية: 47)
- ✓ وحديث محمد صلى الله عليه وسلم فيما رواه سلمة بن الأكوع -رضي الله عنه-قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من ضحي منكم فلا يصبحن بعد ثلاثة وبقي في بيته منه شيء،" فلما كان العام المقبل قالوا: يا رسول الله نفعل كما فعلنا العام الماضي –أي لا ندخر شيئا-؟ قال: "كلوا وأطعموا وادخروا، فإن ذلك العام –أي العام الماضي- كان بالناس جهد، فأردت أن تعينوا فيها."
- ✓ وقوله أيضا صلى الله عليه وسلم: "رحم الله امرإ اكتسب طيبا، وأنفق قصدا، وقدم فضلا ليوم فقره وحاجته". (متفق عليه)

3. الفرق بين الإدخار والإكتناز:

يعد الإدخار سلوكا اقتصاديا ناتجا عن قرار رشيد من قبل الفرد بتأجيل جزء من استهلاكه الحالي لأجل مستقبلي، وغالبا ما يأخذ شكل ودائع مصرفية تتيح إعادة توظيف هذه الموارد في الإستثمار. أما الإكتناز، فهو إحتجاز للنقود خارج الدورة الإقتصادية، يتم غالبا بدافع الخوف أو انعدام الثقة، ويؤدي إلى إنخفاض سرعة دوران النقود وإلى آثار انكماشية على الإقتصاد.[3]

ثانيا: أنواع الإدخار:

يتم تقسيم الإدخار إلى صنفين هما الإدخار المعبأ من مصادر محلية (إدخار محلي)، والإدخار الذي يتم تجميعه من مصادر خارجية (إدخار أجنبي).

1. **الإدخار المحلي:** يمكن تقسيم الإدخار المحلي أو الداخلي إلى إدخار محلي خاص وإدخار محلي عام (حكومي)، حيث ينشأ هذا الإدخار أساسا من الإدخار الموازني، بينما يضم الإدخار الخاص مصدرين هما: إدخار العائلات وإدخار قطاع الأعمال، وفي كثير من الإحصائيات المتعلقة بدول عديدة، نجد أن حصة الإدخار الخاص تبلغ نسبا هامة من حجم الإدخار الكلي.

أ. **مدخرات قطاع العائلات**: ويضم إدخارات الأفراد المتشكلة من الجزء من الدخل المتاح غير المنفق على السلع الإستهلاكية، وبالطبع فإن الدخل الكلي المتاح هو عبارة عن الفرق بين حجم الدخل الكلي والضرائب المباشرة. وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الإدخار في الدول النامية، وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة، ويمكن التعبير عن مدخرات القطاع العائلي بالمعادلة التالية:

---

[1] فايزة حين مسجت-بان ياسين مكي، مرجع سابق، ص130.

[2] أحمد سلامي، الإدخار في الإقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الإقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014-2015م، ص 64 ص65.

[3] فريدريك ميشال، النظرية النقدية، ترجمة: أحمد فؤاد باشا، دار المعارف للنشر، القاهرة، مصر، ص 123.

الإدخار العائلي = الدخل المتاح (الدخل بعد اقتطاع الضرائب المباشرة) – الإنفاق على السلع والخدمات الإستهلاكية

ب. مدخرات قطاع الأعمال (الشركات): يعتبر هذا القطاع المصدر الثاني من مصادر المدخرات الذاتية الأساسية، ويضطلع بدور هام في تمويل التنمية الإقتصادية، وتتكون مدخراته من خلال مسامهته في تحقيق الأرباح الناجمة عن إدارة المشاريع والوحدات الإقتصادية والشركات، ويتضمن إدخار هذا القطاع الوفرات المالية التي حققتها الشركات والوحدات الإقتصادية مهما كانت ملكيتها خاصة أو عامة. وتتشكل محدداته فيما يلي:

الإدخار الصافي لقطاع الأعمال = الإيرادات الكلية + الإعانات المحصل عليها – تكاليف الإنتاج (مواد أولية، أجور، إيجار، طاقة...) – (اهتلاك الأصول + الضرائب المدفوعة + الأرباح الموزعة)[1]

ت. مدخرات القطاع الحكومي: تعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها المالية، والحد من الإنفاق العام بما لا يؤثر سلبا على الأهداف التنموية بهدف توجيه هذا الفائض نحو تمويل الإستثمار االعام، أو الإحتفاظ به كإحتياطي لمواجهة ما يطرأ من عجز في الميزانية العامة للدولة في السنوات القادمة نتيجة لزيادة قيمة النفقات عن الإيرادات، هذا الفائض ما يعبر عنه بالإدخار الحكومي. ويتحقق الإدخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية.[2]

2. الإدخار الأجنبي: تتمثل أشكال الإدخار الخارجي في ثلاثة أشكال: الإعانات الخارجية، القروض الأجنبية، والإستثمارات الأجنبية المباشرة.

أ. معونات خارجية: ويقصد بها تلك القروض التي تتم وفق شروط أيسر من الشروط التي تتم بها القروض التي تدخل في إطار المديونية الخارجية، حيث تعتبر أسعار الفائدة لهذه القروض منخفضة عن المعدلات العادية من حيث احتوائها على فترات سماح تكون معتبرة، أو من حيث السداد التي تستغرق مدة زمنية أطول، كما تتخذ هذه القروض صورا عينية مختلفة كالمعونات السلعية خاصة السلع الغذائية، والتي من بين صورها "برنامج الغداء مقابل السلام" التي تقدمه حكومات الولايات المتحدة الأمريكية.

ب.الإستثمار الأجنبي المباشر: تعددت تعاريف الإستثمار الأجنبي المباشر حسب تعدد الهيئات، والمؤسسات، والمنظمات الدولية، واختلاف أراء المفكرين الإقتصاديين، وفيما يلي أهمها:

- عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على أنه الإستثمار المبني على فرضية وجود علاقة استمرارية طويلة المدى بين الدولة المستقبلة والمستثمرين الأجانب، حيث يعمل هؤلاء المستثمرين على التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي إلى البلد المستقبل وتعود ملكيتها بالكامل لهم، أو بالإشتراك مع وطنيين أوأجانب.
- وعرفه صندوق النقد الدولي، على أنه ذلك الإستثمار الدولي الذي يهدف من خلاله كيان مقيم في اقتصاد ما الحصول على مصلحة دائمة وعلاقة طويلة الأجل في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، بالإضافة إلى تمتع هذا المستثمر بدرجة نفوذ كبيرة في إدارة المؤسسة.
- وفي تقرير لمؤمتر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2004م، تم تعريفه على أنه كل استثمار يمتلك فيه المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مشروع جديد، أو كان قائما بالفعل.

ت.القروض الأجنبية: تعرف على أنها مجموع الأموال التي يتم إقتراضها من مصادر أجنبية مختفلة وفقا لأسس وشروط متفق عليها، مع التعهد بردها وبدفع فائدة عليها.

ويعرف البنك الدولي الدين الخارجي بأنه "الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهومستوجب لأفراد أو لهيئات من غير المقيمين، ويسدد بعملات أجنبية أوبسلع وخدمات".

---

[1] أحمد سلامي-غريسي فاتن، مرجع سابق، ص 3.

[2] دحو محمد، انعكاسات تطوير الصيرفة الإسلامية على تعبئة الإدخار المحلي دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة دراية أحمد، أدرار، الجزائر، 2019-2020م، ص 10 ص 11.

بالإضافة إلى البنوك أو الحكومات، فإن هناك هيئات دولية تمنح القروض الخارجية، ومن أهم هذه الهيئات نجد: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد العربي.[1]

ثالثا: أهمية الإدخار

يؤدي الإدخار دورا هاما وفعالا في تمويل الاستثمارات، فهو وسيلة من وسائل سد الحاجة مواجهة الأزمات الطارئة، وتقع مسؤوليتها على الأسرة والدولة، كما يعتبر نظام اقتصادي ومالي يمكن من خلالها تلبية رغبات الأفراد واحتياجاتهم الآنية والمستقبلية خصوصا في حالة الأزمات أي كان نوعها، ويعتبر واحد من أهم وسائل تحسين المعيشة وزيادة الثروة، ويمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للإدخار في ما يلي:

1. السماح للسلطات العمومية بتمويل المشروعات التنموية؛
2. تحقيق أرباح وعائدات تنمي الإقتصاد الوطني لأن الأموال المدخرة موجهة إلى الاستثمار؛
3. الحد من ارتفاع الأسعار أي محاربة التضخم والزيادة من عرض السلع والخدمات؛
4. خلق تنمية اجتماعية كامتصاص البطالة وتحسين مستوى الخدمات لأن الإدخار موجه إلى الإستثمار؛
5. الحد من الإستهلاك الترفي والبذخي مما يؤدي إلى استقرار اجتماعي من خلال مواجهة المشكلات المستقبلية؛
6. توفير التمويل المحلي المطلوب لمشروعات التنمية من دون إصرار الدولة إلى اللجوء لزيادة الضرائب ووسائل التمويل التوسعية التي تؤدي إلى زيادة حدة التضخم.[2]

رابعا: أهداف الإدخار

يحقق ا لإدخار عدة أهداف تعود بالفائدة على الفرد والمجتمع على المديين القصير والبعيد. وتتمثل هذه الأهداف في ما يلي:[3]

1. المدخرات يتم استخدامها لسد الحاجات الأساسية في وقت لاحق خصوصا مواجهة الظروف الإستثنائية؛
2. يمكن أن تشكل المدخرات الخطوة الأولى لبدء مشروع خاص أو مشروع استثماري صغير؛
3. يساهم الإدخار في زيادة الرفاهية وتحسين المعيشة؛
4. تعزيز الشمول المالي (وصول كافة أفراد المجتمع للخدمات المالية بتكاليف ميسرة)؛
5. زيادة المشاريع الإستثمارية والتنموية؛
6. خلق فرص العمل والقضاء على الفقر؛
7. الإزدهار الإقتصادي؛
8. التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: آليات البنوك الإسلامية لتعبئة الإدخار

إن نجاح الصيرفة الإسلامية دفع بالبنوك التقليدية إلى التسابق لتقديم خدمات مصرفية إسلامية لإستقطاب كتلة هامة من الودائع وتوجيهها إلى تمويل المشاريع الإستثمارية التي تستند إلى حجم الموارد المالية، حيث تعتمد المصارف الإسلامية على أساليب وتقنيات تمكنها من تنمية هذه الموارد وتوزيعها على المشاريع المختلفة، فكلما استطاع المصرف تعبئة موارد مالية أكبر كلما كان تحقيق الأرباح أكبر والمساهمة أكبر في الإستثمار وتمويل الدورة الإقتصادية وفق قواعد الشريعة الإسلامية.

---

[1] أحمد سلامي-غريسي فاتن، مرجع سابق، ص 4.

[2] محمود أحمد المتيم-أماني صلاح محمود المخزنجي، مرجع سابق، ص158 ص159.

[3] زينة مزيان، توعية فئة الشباب بأهمية الإدخار، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ع8، 2021م، ص7.

أولا: أنواع الودائع في البنوك الإسلامية

قبل التطرق لتقسيم أنواع الودائع سيتم تعريف الوديعة أولا:

تعريف الودائع: تطلق كلمة "الوديعة" في المصارف الإسلامية على جميع الحسابات التي يفتحها العملاء لدى المصرف ويتم الإيداع فيها من قبلهم. وتمثل هذه الحسابات مصدرا هاما من مصادر أموال المصارف الإسلامية، حيث يمثل أصحاب الحسابات رب المال في المضاربة، ويمثل المصرف المضارب فيها. وهذا إذا كان نوع الحساب أو الإيداع بهدف الإستثمار أو التوفير، أما في حالة كون الحساب لغرض حفظ المال وصيانته (حساب جاري) من السرقة أو الهلاك فإن صاحبه لا يستحق أي عائد أو ربح.[1]

1. **الودائع الإئتمانية:** هي الودائع النقدية التي التي يتسلمها البنك على أساس تفويضه باستعمالها، وله غنمها وعليه غرمها، دون أن تكون مقيدة بأي شرط عند السحب أو الإيداع، وهي لا تشارك بأي نسبة في أرباح الإستثمار، ولا تتحمل مخاطرة. وهي نوعين:

أ. **الودائع الجارية:** هي الحسابات التي تكون مهيأة للسحب والإيداع بلا قيد ولا شرط، ويسمح فيها باستعمال الشيكات وغيرها من وسائل السحب والتصرف بالحساب، وذلك ضمن حدود الرصيد الجاهز للأداء.

ب. **حسابات الودائع تحت الطلب:** وهي الحسابات التي تأخذ حكم الحسابات الجارية من حيث قابليتها للسحب والإيداع بلا قيد ولا شرط، ولكن لا يسمح باستعمال الشيكات عند السحب من الحساب، وإنما يشترط حضور العميل أو وكيله المفوض للصرف بالحساب.[2]

2. **الودائع الإستثمارية:** وهي الحسابات التي يفتحها البنك لزبائنه على سبيل المضاربة حيث يهدف أصحاب هذه الحسابات لإستثمار أموالهم فيقومون بتوقيع عقد مع المصرف مفاده تفويض المصرف بالتصرف في أموالهم ضمن الشروط الشرعية، على أن يتم توزيع أرباح استثمار هذا المال بينه وبين المصرف الإسلامي، بنسب متفق عليها مسبقا، أما الخسارة فيتحملها أصحاب الحسابات الإستثمارية، ما لم يقصر المصرف أو يتعدى على المال، وهذا هو مقتضى عقد المضاربة،[3] ولا تصدر لهذه الودائع دفاتر شيكات، وتعتبر هذه الودائع المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه المصارف في تقديم تمويلها للقطاعات الإقتصادية المختلفة،[4] وتنقسم الودائع الاستثمارية إلى ما يلي:

أ. **الودائع الإستثمارية العامة:** ويطلق عليها أحيانا حسابات أو ودائع الإستثمار المشترك، وذلك على أساس أن البنك ينظر إليها كوحدة واحدة، لأنه يقوم بخلط جميع أموال المودعين في هذه الحسابات معا كما يخلطها بأمواله الخاصة، ثم يقوم باستثمارها على أساس عقد المضاربة غير المشروطة، ويخول المودع المصرف استثمار أمواله في المشروعات التي يراها مناسبة، وهي من عقود المضاربة الدائرة بين النفع والضرر ولا تتقيد بزمان أو مكان ولا نوع تجارة، وتنقسم هذه الودائع بدورها إلى ما يلي:

- **الودائع لأجل:** يقصد بها الودائع التي تتحدد مدة إيداعها مسبقا، ويظل رصيدها ثابتا حيث لا يجوز للمودع السحب منها قبل التاريخ المحدد لإستحقاقها، لكن قد تسمح البنوك الإسلامية بالسحب من هذه الحسابات إذا كانت سيولتها وظروفها تسمح بذلك.[5]

---

[1] عبد الواحد غردة، عوامل زيادة الإدخار في الإسلام وآثره على تفعيل دور المصارف الإسلامية في تحقيق الإستقلال الإقتصادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة 8 ماي 1945م، قالمة، الجزائر، ع 3، 2010م، ص 149.

[2] أحمد شحدة أبو سرحان، التكييف الفقهي للحساب الجاري وآثاره، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، الأردن، مج 45، ع 4، 2018م، ص 175 ص176.

[3] حنيش أحمد-عباسي إبراهيم، دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، الجزائر، ع2، 2017م، ص 135.

[4] دحو محمد-صديقي أحمد، واقع الإدخار في المصارف الإسلامية، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، مج 4، ع3، 2019م، ص 201.

[5] عبد الواحد غردة، مرجع سابق، ص 152.

- **ودائع التوفير:** هي ودائع يعطى صاحبها عادة دفتر توفير وله حق السحب منها فيي أي وقت شاء ولكن في ظل ضوابط معينة، وعادة ما تتعلق هذه الضوابط بالمبلغ الذي يمكن للمودع سحبه في المرة الواحدة، والمدة المطلوبة لبقاء الوديعة حتى يكون له الحق في نصيب الأرباح،[1] كما تعمل هذه الودائع على تشجيع صغار العملاء (المستثمرين) للمشاركة في عمليات الإستثمار وذلك عن طريق السماح بالإيداع والسحب المقيد حسب الشروط الخاصة، وهي تجمع بين خصائص الودائع الجارية من حيث أنه يستطيع صاحبها السحب منها متى شاء وخصائص الودائع لأجل من حيث الحصول على عائد متغير حسب نتائج أعمال المصرف خلال فترة بقاء الوديعة.[2]
- **ودائع بإخطار:** وهي ودائع لا يتحدد لها تاريخ مسبق للإستحقاق وإن ما رغب المودع في السحب منها فعليه إخطار المصرف برغبته، وذلك قبل موعد السحب بفترة معينة تحددها سياسة المصرف، وهذا النوع من الودائع يعطي المصرف فرصة جيدة لإستثمارها لأن صاحبها يتعهد بإشعار المصرف بحاجته للسحب من حسابه قبل فترة كافية، هذا ما يمكن من استثمار نسبة أكبر من أمواله المودعة في المصرف مقارنة بودائع التوفير،[3] وتقبل الأموال المودعة في الحسابات الإستثمارية على أساس عقد المضاربة، وتشترط هذه الودائع أنه لا يجوز السحب دون إشعار المصرف، ولا يجوز السحب باستخدام الشيكات، بالإضافة إلى المشاركة في الأرباح.[4]

ب. **ودائع الإستثمارية المتخصصة:** وهي الودائع التي يقبلها البنك من المودعين لتستثمر في مشروع معين، ويكون لأصحابها الغنم وعليهم الغرم، ويكون للبنك حصة من الأرباح المتحققة، دون أن يتحمل شيئا من الخسارة طالما لم يتعدى البنك أو يقصر، ولم يشارك بأمواله،[5] ولا يمكن للمستثمر سحب هذه الوديعة كليا أو جزئيا إلا بعد الإنتهاء من المشروع ومعرفة النتيجة إن تحقق ربحا في المشروع أوخسارة، بحيث يتحمل المودع الخسارة وتوزع الأرباح وفق نسب متفق عليها.[6]

3. **الودائع الإدخارية:** في هذا النوع من الودائع هو تشجيع صغار المدخرين على الإدخار حيث تقبل المصارف الإسلامية مدخراتهم صغيرة القيمة وتودعها لهم في ودائع صغيرة ومن خلال دفتر توفير يحصل عليه العميل، وبموجب هذه الخدمة يحصل المصرف على تفويض من العميل لإستثمار أمواله والمضاربة فيها. ومن الواضح أن نجاح المصارف الإسلامية في جذب الودائع الإدخارية يعمل على تأصيل السلوك الإدخاري لأفراد المجتمع مما يجعل هذه الودائع تتسم بطول الأجل في مجموعها حتى لو كانت قصيرة الأجل بمفردها، ومن ثم يمكن استثمار هذه المدخرات في تمويل الإستثمارات طويلة الأجل.[7]
4. **شهادات الإدخار الإستثمارية:** تعتبر هذه الشهادات من الأوعية الإستمارية الحديثة فيرالمصارف الإسلامية ويمكن اعتبارها بمثابة أوراق مالية شبيهة بالسندات التي تصدرها الدولة أو الشركات المساهمة لكنها لا تعطي فائدة ثابتة بل تعطي عائدا من الأرباح التي حققتها أعمال المصرف الإسلامي المصدر لها، وقد تقوم هذه المصارف أحيانا بدفع مبالغ كأرباح مقدمة تحت حساب أرباح شهادات الإيداع الإستثمارية.[8]

---

[1] دحو محمد-صديقي أحمد، مرجع سابق، ص 201.
[2] عبد الله يحيى علي الريثي، دراسة قياسية لمحددات الودائع الإستثمارية في البنوك الإسلامية السعودية، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، مج 2، ع 16، 2021م، ص 89.
[3] دحو محمد-صديقي أحمد، مرجع سابق، ص 201.
[4] عبد الله يحيى علي الريثي، مرجع سابق، ص 89.
[5] أحمد شحدة أبو سرحان، مرجع سابق، ص 176.
[6] عبد الله يحيى علي الريثي، مرجع سابق، ص 89.
[7] حنيش أحمد-عباسي إبراهيم، مرجع سابق، ص 134.
[8] دحو محمد-صديقي أحمد، مرجع سابق، ص 202.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تمكنت المصارف الإسلامية من فرض نفسها في الساحة المصرفية كونها تملك العديد من المقومات التي تحقق الأمن والأمان بالإضافة إلى منتجاتها ومعاملاتها المالية التي تراعي القيم والأخلاق وأحكام الشريعة الإسلامية وكذلك الإقبال الكبير عليها من طرف العملاء، كان هذا النجاح دافعا قويا للبنوك التقليدية في العالم الإسلامي والغربي لدخولها إلى هذا المجال من أجل المزيد من الأرباح وجذب شريحة جديدة من العملاء الرافضين للمعاملات الربوية، حيث قامت هذه البنوك بممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال إنشاء فروع إسلامية متخصصة أو فتح نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية لتقديم خدمات مصرفية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

كما أكدت النوافذ الإسلامية نجاح الصيرفة الإسلامية بعد انتشارها في العديد من دول العالم ورفع الحرج عن المسلمين من المعاملات الربوية خاصة في الدول التي لا يوجد فيها بنوك إسلامية، فقد سارعت العديد من البنوك التقليدية لفتح نوافذ إسلامية داخل كياناتها لإستقطاب عملاء جدد وزيادة رؤوس الأموال.

تساهم منتجات الصيرفة الإسلامية في تعبئة الإدخار من خلال استقطاب الودائع بأنواعها المختلفة التي تعد وسيلة فعالة لتوظيف الموارد المالية في دعم النشاط الإستثماري والتنموي وتعزيز الإستقرار المالي في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

الفصل الثاني:
الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

انطلاقا مما توصلنا إليه في الجانب النظري للدراسة الذي تعرفنا فيه على الصيرفة الإسلامية وانتشارها في دول العالم العربي والغربي حيث تعتبر الجزائر واحدة من هذه الدول التي أدخلت الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري وذلك عقب صدور قوانين وتنظيمات مصرفية جديدة تسمح بفتح بنوك إسلامية مستقلة حيث جاء هذا مع صدور قانون النقد والقرض 90-10 ثم أصدر بنك الجزائر النظام 20-02 الذي أعطى الضوء الأخضر للبنوك التقليدية بفتح شبابيك تقدم خدمات تتوافق مع الشريعة الإسلامية وكانت هذه خطوة فعالة لتطوير وتعزيز مكانة الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

كما يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على المنتجات الإدخارية التي تقدمها شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية ومدى مساهمتها في تعبئة الموارد المالية التي تلعب دورا هاما في تمويل المشاريع الإستثمارية والتنموية مما يدفع عجلة النمو الإقتصادي في البلاد.

ومن أجل الإلمام بأهم المفاهيم الأساسية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر
المبحث الثاني: منتجات الإدخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية
المبحث الثالث: مساهمة شبابيك الصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد المالية

المبحث الأول: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر

لقد شهدت الجزائر اهتماما متزايدا خلال السنوات الأخيرة بالصيرفة الإسلامية من خلال إنشاء بنوك متخصصة بتقديم خدمات مالية إسلامية وكذا فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية وذلك بهدف تلبية حاجيات العملاء الراغبين في التعامل بخدمات مالية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى تنويع الخدمات المصرفية في الجزائر.

المطلب الأول: تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر

يعد مصرفي البركة والسلام الجزائريين المصرفين الإسلاميين الوحيدين في الجزائر اللذان يعملان في الساحة المصرفية الجزائرية، وسنتطرق فيما يلي إلى التعرف على كلا المصرفين على حدى .

أولا: تجربة بنك البركة

1. تعريف بنك البركة الجزائري:

بنك البركة الجزائري هو أول بنك برأس مال مختلط (عام وخاص) أنشأ في 20 ماي 1991م، برأس مال قدره 000 000 500 دينار جزائري، بدأ أنشطته المصرفية بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر من نفس السنة، وقد بلغ رأس ماله سنة 2020م إلى 000 000 000 20 دينار جزائري. يقدم بنك البركة الجزائري لمتعامليه من أفراد ومهنيين ومؤسسات باقة واسعة من المنتجات البنكية الرائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، مصادق عليه من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لديه، حيث تتكون هذه الهيئة من 5 أعضاء يتم اختيارهم من بين الفقهاء المتخصصين في المعاملات المالية والإقتصادية الحائزين على المؤهلات العلمية، الخبرة اللازمة والمتمتعين بالسمعة الجيدة في مجال الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. كما يتكون مجلس إدارة بنك البركة من رئيس المجلس و11 عضوا، حيث يهتم المجلس بتحديد استراتيجية البنك وتنظيمها كما يراقب خطة العمل ومدى مطابقتها مع استراتيجية البنك.[1]

2. أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري:

- **1991:** تأسيس بنك البركة الجزائري؛
- **1994:** الاستقرار والتوازن المالي للبنك؛
- **2000:** المرتبة الأولى بين البنوك ذات رأس المال الخاص؛
- **2002:** إعادة الإنتشار في قطاعات جديدة في السوق خاصة المهنيين والأفراد؛
- **2003:** إنشاء شركة للترقية العقارية "دار البركة" برأس مال 1,55 مليار دينار جزائري؛
- **2006:** زيادة رأس مال البنك إلى 2,5 مليار جزائري؛
- **2009:** زيادة رأس مال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري؛
- **2015:** إنشاء معهد للبحوث والتدريب في الصيرفة الإسلامية (IRFI)؛
- **2015:** إنشاء شركة للخبرات العقارية "SATEC IMMO" برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري؛

[1] بنك البركة الجزائري، https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar ، شوهد يوم 2025/05/24.

- **2016:** الريادة في مجال التمويل الإستهلاكي في القطر الجزائري؛
- **2017:** زيادة ثالثة لرأس مال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري؛
- **2018:** أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للمرة السادسة على التوالي،
- **2018:** من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية؛
- **2019:** أبرز البنوك في الساحة المصرفية الجزائرية؛
- **2020:** زيادة رابعة لرأس مال البنك إلى 20 مليار دينار جزائري؛
- **2021:** بنك البركة الجزائري يطلق أول تطبيق في الجزائر M-Pay للدفع عبر الهواتف الذكية؛
- **2022:** إصدار بطاقات البركة فيزا؛
- **2023:** تعيين السيد بدر الدين بن فليسي مديرا عاما لبنك البركة الجزائري؛
- **2024:** إطلاق "الحساب الجاري رائد" كمنتج جديد لبنك البركة الجزائري؛
- **2025:** تعيين السيد عبد المنعم عثماني مرابوط مديرا عاما لبنك البركة الجزائري.[1]

3. أهداف بنك البركة الجزائري:

- مساهمة البنك في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية؛
- تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات وتشجيع التوفير العائلي وتوجيهه نحو المشاركة في الإستثمار البنكي غير الربوي من أجل دفع عجلة التنمية؛
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة والبحث عن منتجات بنكية جديدة؛
- تحقيق ربح خالي من الربا من خلال استقطاب الأموال وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيصة وبـأفضل العوائد والأخذ بعين الإعتبار القواعد الإستثمارية السليمة.[2]

4. خصائص بنك البركة الجزائري:

أ. بنك مشاركة: يعتمد بنك البركة على المبادئ التي نصت عليها الشريعة الإسلامية في باب أحكام المعاملات المالية، والتي أطرها الفقهاء والمفكرون المسلمون ضمن إطار نظام المشاركة، وهو بذلك يعتمد في عملياته التي يقوم بها على احترام أحكام الشريعة الإسلامية سواء ما تعلق منها بعلاقته مع المودعين والمتمولين أو ما تعلق منها بأنشطته المصرفية والإستثمارية والتمويلية.

ب. بنك مختلط: بما أن بنك البركة الجزائري مؤسس برأس مال مختلط بين شركة عربية خاصة وبنك عمومي جزائري، فهو يشكل حالة استثنائية نادرة في عالم بنوك المشاركة الناشطة في الساحة الدولية والتي يعود أغلبها لرأس المال الخاص إذا استثنينا بنك التنمية الإسلامي الذي يعتبر مؤسسة مالية دولية.

ت. بنك ينشط في بيئة مصرفية تقليدية: يعمل بنك البركة في الجزائري في بيئة خاضعة بالكامل للأطر والنظم الرقابية التي يعتمدها بنك الجزائر والمبنية على أسس ربوية مخالفة تماما لمبادئ البنك والقيم التي أنشئ على ضوئها، إن هذا الأمر يجعل بنك البركة الجزائري يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام المصرفي الجزائري باعتبار أن كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر تتبع النمط المصرفي التقليدي القائم على الربا.[3]

---

[1] بنك البركة الجزائري، https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar، شوهد يوم 2025/05/24م.

[2] المرجع نفسه.

[3] عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، رسالة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009م، ص63.

5. أهم المؤشرات المالية لبنك البركة:

أ. **تطور حجم الأصول:** يعتبر حجم الأصول مؤشر مالي مهم يعكس النمو المستمر لأنشطة البنك وتوسعه بالإضافة إلى مدى فعالية الاستراتيجية التي يتبعها البنك في إدارة موارده ومصادر دخله، حيث يمثل الجدول التالي تطور حجم الأصول لبنك البركة الجزائري خلال السنوات (2019-2023):

جدول رقم (01): تطور مجموع الأصول لبنك البركة الجزائري (2019-2023)

(مليون دينار جزائري)

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
مجموع الأصول	261568166	287779449	287682429	277002276	309449615

المصدر: بنك البركة الجزائري، التقرير السنوي 2023.

من خلال الجدول رقم (01) الذي يمثل تطور مجموع الأصول في الفترة الممتدة من سنة 2019م إلى سنة 2023م، حيث نلاحظ أن بنك البركة سجل انخفاض من سنة 2020م إلى سنة 2021م، بحيث انخفض حجم الأصول من 287682429 إلى 277003376 مليون دينار جزائري، واستمرالإنخفاض إلى غاية سنة 2022م، أما في سنة 2023م شهدت ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت قيمته 309449615 مليون دينار جزائري.

شكل رقم (06): تطور إجمالي الأصول لبنك البركة الجزائري (2019-2023)

(مليون دينار جزائري)

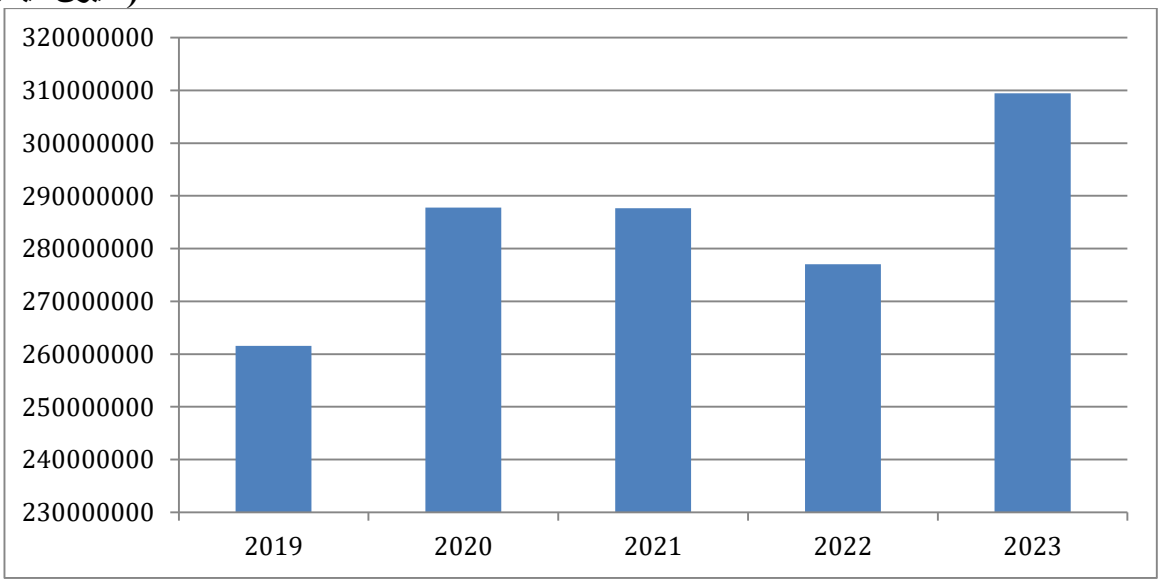

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

يبن الشكل أعلاه تطور مجموع الأصول لبنك البركة الجزائري خلال السنوات (2019-2023)، حيث نلاحظ أن مجموع الأصول كان منخفضا سنة 2019م مقارنة بالسنوات القادمة حيث بلغ 261568166 مليون دينار جزائري ثم ارتفع إلى 287779449 مليون دينار جزائري سنة 2020م، أما سنة 2021م فقد انخفضت مجموع الأصول إلى غاية سنة 2022م أين قدرت نسبة الإنخفاض ب 3,7% مقارنة بسنة 2020، ثم ارتفع حجم الأصول في 2023م إلى 309449615 مليون دينار جزائري وكانت القيمة الأعلى التي سجلها البنك خلال هذه السنوات.

ب.خارج الميزانية العمومية: يعد مؤشر خارج الميزانية العمومية من الأدوات المهمة في التحليل المالي للبنك الإسلامي حيث يمثل التزامات مالية لا تظهر ضمن الميزانية العمومية للبنك كما يؤثر على وضعه المالي لذلك يجب على البنك مراعاة حجم الالتزامات قبل اتخاذ القرارات. يمثل الجدول التالي تطور خارج الميزانية العمومية لبنك البركة الجزائري في الفترة ما بين 2019م و2023م:

جدول رقم (02): تطور خارج الميزانية لبنك البركة الجزائري (2019-2023)

(مليون دينار جزائري)

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
حجم الإلتزامات	23902201	20773476	11543984	6680646	3643262

المصدر: بنك البركة الجزائري، التقرير السنوي 2023.

يبين الجدول السابق تطور خارج الميزانية العمومية لبنك البركة الجزائري خلال السنوات الماضية (2019-2023)، حيث نلاحظ أن حجم الإلتزامات شهدت انخفاضا تدريجيا من سنة 2019م أين كان 23902201 مليون دينار جزائري إلى أن بلغ 6680646 مليون دينار جزائري سنة 2022م، واستمر الانخفاض إلى سنة 2023م أين سجل أدنى قيمة له خلال هذه السنوات ب 3643262 مليون دينار جزائري.

شكل رقم (07): تطور خارج الميزانية لبنك البركة الجزائري (2019-2023)

(مليون دينار جزائري)

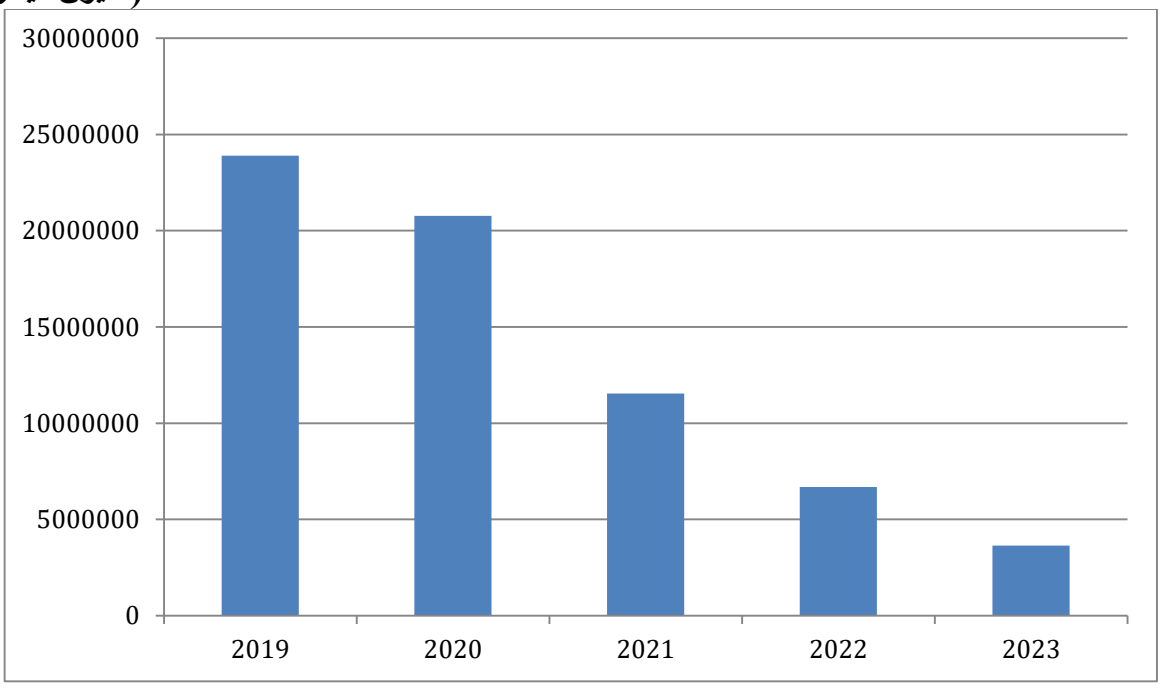

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

يمثل الشكل أعلاه تطور حجم الإلتزامات في بنك البركة الجزائري في الفترة ما بين 2019م و2023م، حيث شهدت هذه الفترة انخفاضا ملحوظا في حجم الإلتزامات، فقد سجلت سنة 2019م أعلى قيمة قدرت ب 23902201 مليون دينار جزائري ثم انخفضت بنسبة 13% إلى 20773476 مليون دينار جزائري سنة 2020م

واستمر الإنخفاض تدريجيا إلى غاية سنة 2022م حيث بلغ 6680646 مليون دينار جزائري، أما في سنة 2023م شهدت انخفاضا ملحوظا بنسبة 45% أين قدرت الإلتزامات ب 3643262 مليون دينار جزائري.

ثانيا: تجربة مصرف السلام-الجزائر

1. تعريف مصرف السلام:

مصرف السلام الجزائر هو بنك متعدد الهام والخدمات يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008م، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

إن مصرف السلام يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الإقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تتبع المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتظبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والإقتصاد.

تتكون شبكة فروع مصرف السلام الجزائر حاليا من 26 فرعا منتشرا عبر مختلف ربوع الوطن، في انتظار افتتاح فروع أخرى، انسجاما مع رؤية واستراتيجية المصرف التي تسعى إلى توفير وتقريب خدماته المصرفية بمختلف صيغها لمتعامليه وبأفضل جودة.[1]

بدأ بنك السلام الجزائر نشاطه برأس مال قدره 100 مليون دولار، ثم تم رفعه إلى 140 مليون دولار نهاية سنة 2009م استجابة للسلطات النقدية الجزائرية، التب ألزمت كل البنوك إلى رفع رؤوس أموالها إلى 140 مليون دولار كحد أدنى.[2]

2. رسالة المصرف ورؤيته وقيمه الجوهرية:

أ. التميز والتفوق في توفير خدمات مصرفية مبتكرة وذات جودة عالية تتواكب مع المستجدات والحلول المالية العصرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية لتحقيق أفضل قيمة ومنفعة مستدامة لجميع الأطراف.

ب. الريادة في مجال الصيرفة الشاملة، بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية، وبتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة، معتمدة من الهيئة الشرعية للمصرف.

ت. يحرص المصرف أن يعكس قيمه الجوهرية في قراراته وسلوك وأفعال موظفيه في مختلف تعملاتهم حيث يتم الإلتزام بهذه القيم من مختلف الوحدات التنظيمية للمصرف وعلى كافة المستويات، وفيما يلي أهم القيم الجوهرية التي يعتز بها مصرف السلام الجزائر:

- **التميز:** التجديد والابتكار والإبداع في طرح منتجات وخدمات متطورة ومبتكرة بما يتوافق مع القيم الإسلامية وضمن أحدث التقنيات بما يحقق تطلعات جميع الأطراف.
- **الإلتزام:** بمعايير الجودة الشاملة والحفاظ على حقوق المتعاملين والعمل وفق أسس وأحكام الشريعة الإسلامية وبتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية.
- **التواصل:** يحرص المصرف على جعل التواصل الداخلي والخارجي أهم أولوياته لإدراكه أنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل خدمة للعملاء.[3]

---

[1] مصرف السلام الجزائر، https://www.alsalamalgeria.com/، شوهد يوم 2025/05/27م.

[2] فطوم معمر، استراتيجية تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 280.

[3] مصرف السلام الجزائر، https://www.alsalamalgeria.com/، شوهد يوم 2025/05/28م.

3. أهداف مصرف السلام الجزائر:

- القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الإستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الإقتصادية والعمرانية والزراعية والإجتماعية في أي إقليم أومنطقة في الجزائر داخلها أو خارجها؛
- قبول الودائع بمختلف أنواعها؛
- سحب واستخراج وقبول وتطهير وتمثيل واصدار الكمبيالات أوالتعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محضور شرعي؛
- تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعات قواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات مع هذه البنوك؛
- قبول الهيئات والتبرعات وتوجيهات وفق رغبة دافعيها أو ما يعود بالنفع على المجتمع وهكذا؛
- قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق البنوك المحددة؛
- الزيادة في مجال الصيرفة الإسلامية، بتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- الحرص على تحقيق أعلى نسبة من العوائد للعملاء المساهمين على حد سواء؛
- التوسع الجغرافي داخل القطر الجزائري وهذا من خلال استحداث فروع جديدة.[1]

4. خصائص مصرف السلام:

أ. **بنك مشاركة:** يعتمد بنك السلام على المبادئ المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية، والتي أطرها الفقهاء والمفكرين الإسلاميين ضمن ما يعرف بنظام المشاركة، و يقوم هذا المصرف باحترام الأحكام الشرعية سواء ما تعلق منها بأنشطة مصرفية واستثمارية وتمويلية، أو ما تعلق منها بعلاقة المودعين و الممولين.

ب. **مصرف ناشط في بيئة مصرفية تقليدية:** ينشط بنك السلام في بيئة مصرفية تقليدية مبنية على أسس ربوية مخافة لمبادئه و قيميه التي أنشئ على ضوئها المتمثلة في التقيد بكل ما شرعه الدين الإسلامي الحنيف في مجال المعاملات المصرفية، وباعتبار كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر تتبع العمل المصرفي التقليدي المخالف لأحكام الشريعة، فإن هذا المصرف يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام المصرفي في الجزائر.

ت. **بنك شامل:** يعد مصرف السلام بنكا شاملا لكونه يقوم على فلسفة التنويع في الخدمات التي يقدمها وذلك بتنويع مصادر التمويل و مجالات الإستثمار في مختلف القطاعات، فهو يقوم بأعمال كل من البنوك التجارية وبنوك الإستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة وكل هذا في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.[2]

5. أهم المؤشرات المالية لمصرف السلام-الجزائر:

أ. **مجموع الأصول:** يمثل هذا المؤشر قدرة مصرف السلام المالية وحجم المدخرات التي تم تمويلها من قبل الدائنين أو كالخصوم أو الديون، حيث يمثل الجدول التالي تطور إجمالي الأصول لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة من 2018م إلى 2022م:

[1] مصرف السلام الجزائر، https://www.alsalamalgeria.com/، شوهد يوم 2025/05/28م.
[2] عيشوش عبدو، مرجع سابق، ص 64.

الجدول رقم (03): تطور إجمالي الأصول لمصرف السلام الجزائر (2018-2022)

(مليون دينار جزائري)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي الأصول	110109	131019	162626	237804	261963

المصدر: مصرف السلام الجزائر، التقارير السنوية 2018-2022، ص6-8.

يبين الجدول السابق تطور إجمالي الأصول لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة من 2018م إلى 2022م، حيث نلاحظ ارتفاع مستمر خلال سنوات الدراسة ففي سنة 2019م ارتفعت الأصول بنسبة 19% مقارنة بسنة 2018م، كما كانت أعلى نسبة ارتفاع خلال هذه السنوات في 2021م حيث بلغت نسبة الإرتفاع 46 % مقارنة بسنة 2020م، واستمر تزايد حجم الأصول إلى غاية 2022م.

شكل رقم (08): تطور إجمالي الأصول لمصرف السلام الجزائر (2018-2022)

(مليون دينار جزائري)

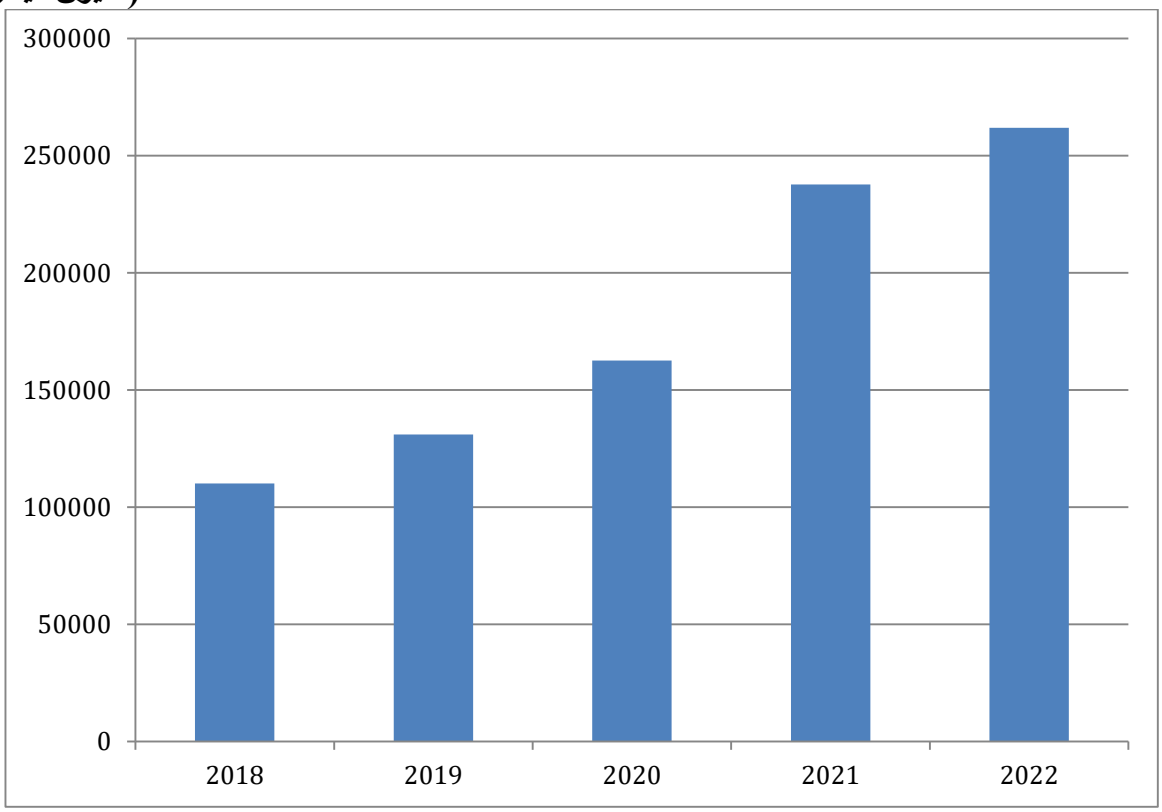

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

من خلال الشكل أعلاه الذي يمثل تطور إجمالي الأصول لمصرف السلام الجزائر خلال السنوات (2018-2022)، نلاحظ تزايد مستمر ونمو ملحوظ في إجمالي الأصول لمصرف السلام الجزائر، حيث بلغت في 2018م قيمة 110109 مليون دينار جزائري ثم ارتفعت بقيمة 20910 مليون دينار جزائري في سنة 2019م، كما سجلت أعلى قيمة ارتفاع سنة 2021م ب 75178 مليون دينار جزائري، وكانت أقصى قيمة لإجمالي الأصول سنة 2022م حيث قدرت ب 261963 مليون دينار جزائري.

ب. خارج الميزانية العمومية: يؤثر هذا المؤشر على الوضع المالي للمصرف لذلك يسعى مصرف السلام إلى التصرف حسب التزاماته لمواجهة عقبات المستقبل. الجدول التالي يمثل تطور خارج الميزانية العمومية في مصرف السلام الجزائر في الفترة الممتدة من 2018م إلى 2022م:

جدول رقم (04): تطور خارج الميزانية العمومية لمصرف السلام الجزائر (2018-2022)

(مليون دينار جزائري)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
حجم الإلتزامات	49851715	105803261	215385642	347281990	462954338

المصدر: مصرف السلام الجزائر، التقرير السنوي 2019-2022، ص 72-22.

يبين الجدول أعلاه تطور خارج الميزانية العمومية لمصرف السلام الجزائر خلال السنوات (2018-2022)، فنلاحظ أن هذه الفترة شهدت تزايدا ملحوظا في حجم الإلتزامات حيث قدرت الزيادة في السنة (2018-2019) ب 55951546 مليون دينار جزائري واستمر ارتفاع خارج الميزانية إلى سنة 2022 أين بلغ 462954338 مليون دينار جزائري.

شكل رقم (09): تطور خارج الميزانية العمومية لمصرف السلام الجزائر (2018-2022)

(مليون دينار جزائري)

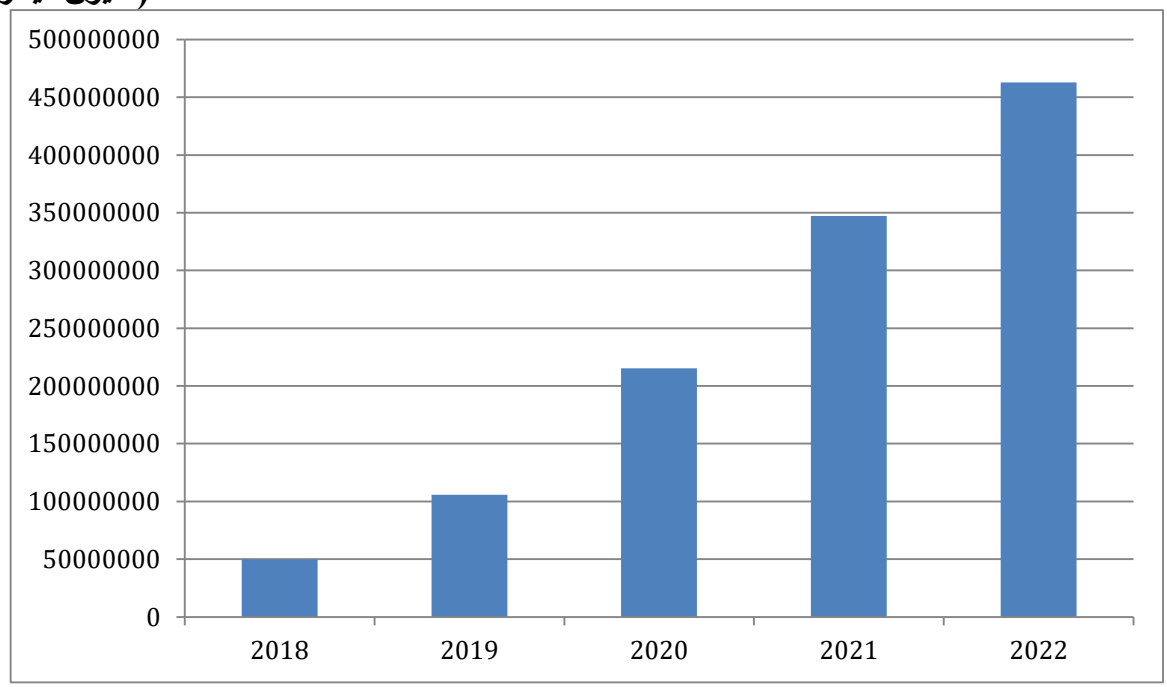

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

يمثل الشكل أعلاه تطور خارج الميزانية العمومية لمصرف السلام الجزائر خلال السنوات (2018-2022)، حيث نلاحظ ارتفاعا تدريجيا في حجم الإلتزامات في السنتين (2018-2019) و(2019-2020)، ثم سجلت أكبر قيمة للزيادة في الإلتزامات سنة 2021م قدرت ب 131896348 مليون دينار جزائري، واستمر النمو وصولا إلى أقصى قيمة لخارج الميزانية العمومية خلال سنوات الدراسة والتي بلغت 462954338 مليون دينار جزائري، وهذا ما يدل على قدرة مصرف السلام الجزائر على تحمل التزاماته ومواجهة المصاريف المحتملة.

المطلب الثاني: تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر

لقد حققت الصيرفة الإسلامية نجاحا كبيرا في العديد من دول العالم ما دفع بالجزائر إلى مواكبة هذا التطور حيث سمحت للبنوك التقليدية بفتح النوافذ الإسلامية لتقديم خدمات مصرفية تتماشى مع الشريعة الإسلامية ولتنظيم هذا العمل أصدرت مجموعة من التشريعات والقوانين الخاصة بالصيرفة الإسلامية.

أولا: تنظيم النوافذ الإسلامية في الجزائر وتطورها

من أجل توسيع انتشار المالية الإسلامية في الجزائر أعطى بنك الجزائر الضوء الأخضر للبنوك التقليدية لعرض منتجات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية المعمول بها في البنوك الإسلامية.

1. الإطار القانوني للنوافذ الإسلامية:

إن النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 هـ الموافق لـ 15 مارس 2020 م يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

تضمن العدد 73 من الجريدة الرسمية الصادرة في 2018/12/09م النظام رقم 18-02 المؤرخ في 2018/11/04م المتضمن لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، إذ يُعتبر هذا النظام أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر بحيث يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الإستصناع، السلم، والودائع في حسابات الإستثمار.

وفي 15 مارس 2020م أصدر بنك الجزائر النظام رقم 20-02 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وقد ألغى هذا النظام أحكام النظام 18-02 سابق الذكر.

حدد هذا النظام في مادته الثانية مفهوم العملية البنكية، التي تدخل ضمن "الصيرفة الإسلامية" في كل عملية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، عرف هذا النظام في مادته 17 "شباك الصيرفة الإسلامية" بأنه هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بتقديم خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية. كما رخص هذا النظام للبنوك أن تقدم ثمانية منتجات بنكية إسلامية وهي: المرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة والسلم والإستصناع وحسابات الودائع وودائع الإستثمار، وقد عرف هذا النظام كل منتج مالي إسلامي على حدى في مواده من 5 إلى 12 وكان من بين بنود هذا النظام ما يلي:

- **المادة 14:** قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، يجب على البنك أوالمؤسسة المالية أن تحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، تسلم لها من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- **المادة 15:** في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، تتكون هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، تكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص وفي إطار مطابقة المنتجات للشريعة، وفي رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.[1]

[1] طهراوي أسماء، مرجع سابق، ص 649 ص 650.

بالإضافة إلى ما سبق نص النظام 20-02 أعلى ما يلي:[1]

- يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تحوز على وجه الخوص، على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظمية وأن تمثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد وآجال إرسال التقارير التنظمية؛
- يجب أن يتضمن ملف الترخيص من بنك الجزائر ما يلي: شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، شهادة وصفية للمنتوج، رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، وثيقة تثبت الإجراء الواجب إتباعه لضمان الإستقلالية الإدارية لشباك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية؛
- يجب الفصل عن المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل على وجه الخصوص بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط شباك الصيرفة الإسلامية، كما يجب أن تكون حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن العاديين؛
- يجب تخصيص هيكل تنظيمي ومستخدمين حصريا لضمان استقلالية شباك الصيرفة الإسلامية؛
- يجب إعلام الزبائن بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم، كما يجب إعلام المودعين خاصة أصحاب الحسابات الإستثمارية بكل خصائص حساباتهم؛
- يجب أن تخضع ودائع الأموال الملتقات من طرف شباك الصيرفة الإسلامية لأحكام المواد 66 إلى 69 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003م المتعلق بالنقد والقرض، باستثناء الودائع في حسابات الإستثمار التي تخضع لموافقة مكتوبة من طرف الزبون.

2. تطور النوافذ الإسلامية في الجزائر:

إن إقدام البنوك التقليدية الجزائرية على إفتتاح نوافذ إسلامية هو إعتراف بنجاح الصيرفة الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، حيث بلغ عدد النوافذ الإسلامية التي تم فتحها في البنوك التجارية الجزائرية قبل نهاية سبتمبر 2021م في حدود 310 شباك[2] أما في البنوك العمومية فقد وصل عددها إلى 106 شباك من نفس السنة وهي موزعة بين البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والإحتياط.[3]

فقد حققت الصيرفة الإسلامية في الجزائر تطورا ايجابيا منذ إنطلاقها سنة 2020م، حيث يسوق حاليا 12 بنكا منها 6 عمومية وأخرى خاصة منتجات إسلامية مبتكرة تتلاءم مع احتياجات الزبائن في مجالات عدة، من خلال 861 نافذة ووكالة موزعة على المستوى الوطني، كما فتحت هذه البنوك إلى غاية سبتمبر 2024م حسابات بنكية وفق مبادئ الصيرفة الإسلامية بلغ عددها 745574 حسابا، وهذا ما يعكس مدى التطور الإيجابي لمجال الصناعة المالية الإسلامية منذ إنطلاقتها.[4]

كما ضم النظام المصرفي الجزائري في نهاية 2023م، 20 بنكا، حيث أنه 12 من البنوك تقدم خدمات ومنتجات تابعة للتمويل الإسلامي، ستة بنوك خاصة وستة عمومية منها اثنتان مخصصتان حصريا للتمويل الإسلامي. أما على مستوى إجمالي وكالات البنوك، نجد 89 وكالة مخصصة حصريا للتمويل الإسلامي نهاية سنة

---

[1] عزوز أحمد، شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة البويرة، الجزائر، مج 5، ع 1، 2022م، ص 257.

[2] طهراوي أسماء، مرجع سابق، ص 654.

[3] خطوي منير-بن موسى أعمر، النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة البليدة-غرداية، الجزائر، مج 5، ع 2، 2021م، ص89.

[4] جريدة الشعب الإلكترونية، https://www.echaab.dz/2025/01/02/، شوهد يوم 2025/05/30م.

2023م مقابل 75 وكالة مع نهاية سنة 2022م. من جهتها خصصت البنوك العمومية 18 وكالة للتمويل الإسلامي في نهاية سنة 2023، بينما وصل عدد وكالات البنوك االخاصة 71 وكالة، منها 58 وكالة تابعة للبنوك الإسلامية.[1]

الجدول التالي يمثل تطور القطاع المصرفي في الفترة الممتدة من 2019م إلى 2023م حسب التقرير السنوي 2023 لبنك الجزائر:

جدول رقم (05): تطور القطاع المصرفي الجزائري خلال السنوات (2019-2023)

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
المصارف	**1568**	**1578**	**1602**	**1624**	**1649**
الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	49	53	59	74	88
البنوك العمومية	1177	1188	1201	1225	1249
الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	0	1	2	10	17
البنوك الخاصة	391	390	401	399	400
الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	49	52	57	64	71

المصدر: التقرير السنوي 2023 لبنك الجزائر، ص 47.

يمثل الجدول أعلاه تطور القطاع المصرفي الجزائري للسنوات الماضية (2019-2023)، حيث نلاحظ أن هناك تزايد ملحوظ في عدد الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية خلال سنوات الدراسة، ففي سنة 2019م بلغ عددها 49 وكالة على مستوى البنوك الخاصة فقط، أما سنة 2020م فتحت البنوك العمومية أبوابها للصيرفة الإسلامية وتم فتح أول نافذة إسلامية داخل البنك الوطني الجزائري وذلك بعد صدور النظام 20-02، ثم استمر التزايد في عدد الوكالات على مستوى البنوك الخاصة والعمومية معا حيث بلغ عددها سنة 2023م 88 وكالة مخصصة للصيرفة الإسلامية منها 17 وكالة في البنوك العمومية و71 وكالة في البنوك الخاصة، وهذا ما يعبر عن نجاح الصيرفة الإسلامية وانتشارها في ربوع الوطن.

ثانيا: تجربة الشبابيك الإسلامية في البنوك الجزائرية:

تعد تجربة النوافذ الإسلامية خطوة مهمة نحو تنويع الخدمات المصرفية خاصة بعد اصدار بنك الجزائر للنظام 20-02 الذي حدد الإطار القانوني لتسيير هذه النوافذ.

1. تجربة الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية:

شرعت البنوك العمومية الجزائرية في إنشاء شبابيك للصيرفة الإسلامية بموجب تعليمة بنك الجزائر 02-20 بحيث تهدف هذه الشبابيك إلى تقديم منتجات مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ضمن إطار قانوني واضح. سنتعرف فيما يلي على البنوك العمومية التي قامت بفتح شبابيك إسلامية.

أ. البنك الوطني الجزائري (BNA):

البنك الوطني الجزائري هو بنك تجاري عمومي تأسس عام 1966م بموجب الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 1966/06/13م ليحل محل خمسة بنوك أجنبية (القرض العقاري للجزائر وتونس، القرض الصناعي التجاري، البنك الوطني للتجارة والصناعة في افريقيا، بنك باريس وهولندا، مكتب معسكر للخصم) والتي أدمجت فيه بتواريخ مختلفة، ويمارس كل مهام البنك التجاري يقع مقره الرئيسي (المديرية العامة) بشارع ارنستو تشي غيفارا بالجزائر العاصمة، هو شركة ذات أسهم يقدر رأسماله ب 41600 مليون دينار جزائري.[2]

[1] التقرير السنوي 2023 لبنك الجزائر، جوان 2024م، ص 46.

[2] مركان محمد البشير-بوخاري عبد الحميد-دراجي عيسى، تنوع العمليات البنكية ما بين التقليدية والإلكترونية، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة غرداية، الجزائر، مج 10، ع 3، 2019م، ص 241.

يمتلك البنك 227 وكالة منها 15 وكالة مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية تحتوي على 108 شباك إسلامي، تشرف عليها 21 مديرية جهوية للإستغلال منتشرة عبر كافة التراب الوطني، وتوظيف 6211 موظف هذا ما يجعله أحد أكثر البنوك الفاعلة في الساحة المصرفية الجزائرية مع أكثر من 2,8 مليون زبون. كما أطلق البنك الوطني الجزائري مشروعا يهدف إلى إدماج نشاط الصيرفة الإسلامية، وقد حصلت منتجاته على شهادة المطابقة الشرعية من قبل الهيئة الشرعية للبنك، والهيئة الوطنية للإفتاء في صناعة الصيرفة الإسلامية، ليبدأ ممارسة نشاطه رسميا بتاريخ 2020/08/04م، ليكون بذلك أول بنك عمومي يمارس هذا النشاط وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.[1]

يتضمن البنك منتجات تمويلية مختلفة للأفراد والمؤسسات والمهنيين وهي مبينة في الجدول الآتي:

جدول رقم (06): أهم المنتجات التمويلية الإسلامية للفئات المختلفة في البنك الوطني الجزائري

المنتجات التمويلية	المرابحة					الإجارة		الإستصناع		السلم
الأنواع	الإستغلال	الإستثمار	السيارات	التجهيزات	العقارية	التجهيزات	العقارية المنتهية بالتمليك	الترقية والعقار	داري	/
التعريف	تمويل قصير الأجل، يسمح للزبون اقتناء المواد الأولية، المنتجات المصنعة والنصف مصنعة، يقوم البنك بشراء البضائع المختارة ثم يعيد بيعها له بهامش ربح متفق عليه.	عقد بيع يقوم فيه البنك ببيع سلعة معلومة للزبون، يشتري البنك المعدات، المركبات أوالعقار، ويعيد بيعها له مع هامش ربح متفق عليه.	عقد بيع سيارات بصيغة مطابقة لأحكام الشريعة، يشتري البنك السيارة من الوكيل ويعيد بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه.	عقد بيع تجهيزات أوأثاث أوأجهزة، يشتري البنك التجهيزات التي اختارها الزبون ويعيد بيعها له بتكلفة الشراء وهامش ربح متفق عليه.	عقد بيع عقار بصيغة مطابقة لأحكام الشريعة، يشتري البنك العقار من مرقي عقاري أو أفراد ويعيد بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه.	عقد إيجار التجهيزات، يشتريها البنك من الموردين المحليين ويؤجرها للزبون، بعد دفع جميع المستحقات يرفع الزبون خيار الشراء ليصبح مالك التجهيزات.	تمويل مطابق لأحكام الشريعة، وهي اتفاقية تأجير لكراء سكن لدى مرقي عقاري أوأفراد مع خيار الشراء في نهاية المدة.	عقد يطلب بموجبه الزبون من البنك تنفيذ مشروع عقاري يتطلب عملية بناء، ويطلب من الشركة المنجزة تنفيذ المشروع.	عقد يلتزم البنك فيه بتنفيذ مشروع أوجزء منه بطلب من الشركة تنفيذه، عند الإنتهاء يفوض البنك الشركة المنجزة لتسليم المشروع للزبون.	عقد يقوم فيه البنك المسلم بتقديم التمويل مباشرة للعميل عبر اتخاذ دور المشتري تجاهه ومنحه فترة لتسليم البضائع.
المستفيد	المهنيين، المؤسسات	المهنيين، المؤسسات	الأفراد	الأفراد	الأفراد	المهنيين، المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات
المزايا	- تمويل 80% - تحفيز دورة الإستغلال - زيادة رقم الأعمال	- تمويل 100% - أقساط تسدد كل 3 أشهر	- سقف تمويل 90% من سعر السيارة	- مبلغ التمويل 100% - مدة التسديد 60 شهر	- سقف التمويل 90% - الملف يعالج في أقل من 30 يوم	- تمويل يصل 50 مليون دج - تمويل المشاريع الناشئة - مبلغ الإجارة ثابت	- سقف التمويل 90% - الملف يعالج في أقل من 30 يوم	- تمويل 60% من تكلفة المشروع لبناء عقارات مخصصة - تمويل 70% للتوسع والتهيئة	- تمويل 100% - عند السداد المبكر يتنازل البنك عن 50% من هامش الربح	- تمويل يصل إلى 100% - تخفيف الضغط على الخزينة

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على موقع البنك الوطني الجزائري.

[1] البنك الوطني الجزائري، https://www.bna.dz/، شوهد يوم 2025/05/31م.

ب. الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (CNEP) :

هو بنك جزائري متخصص في جمع أموال التوفير منح القروض العقارية للخواص، تمويل المقاولين العموميين والخواص، وتمويل مؤسسات إنتاج عتاد البناء ومؤسسات الإنجاز التي لها صلة بالبناء. يحتوي الصندوق على 224 وكالة و 17 مديرية شبكة تجارية بالإضافة إلى وكالة مخصصة للصيرفة الإسلامية و118 شباك إسلامي كما يضم أكثر من 4000 موظف وما يقارب 9,4 مليون حساب للزبائن، بدأ نشاط الصيرفة الإسلامية في نوفمبر 2020م. يتواجد الصندوق الوطني لتوفير والإحتياط - بنك على مستوى شبكة البريد لأجل جمع أموال التوفير.

تأسس الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط فعليا في 10 أوت 1994م على أساس شبكة لصندوق تضامني بين الولايات، البلديات، وتمثلت مهامه الأساسية في جمع أموال التوفير، أما أول وكالة للصندوق فقد افتتحت أبوابها بتاريخ 1967/03/01م بتلمسان.[1]

تتمثل المنتجات التمويلية في الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط في الجدول التالي:

جدول رقم (07): المنتجات التمويلية الإسلامية المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط

المنتجات التمويلية	المرابحة				الإجارة
الأنواع	مرابحة سيارات	تمويل المحلات	تمويل أراضي	تمويل مسكن	إجارة تمليكية
التعريف	هي صيغة تمويل متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، باستخدام صيغة المرابحة، وهي مخصصة لإقتناء مركبة سياحية.	هي صيغة تمويل متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، باستخدام صيغة المرابحة، وهي مخصصة لإقتناء محل تجاري أومهني.	هي صيغة تمويل متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، باستخدام صيغة المرابحة، وهي مخصصة لإقتناء قطعة أرض لبناء مسكن.	هي صيغة تمويل متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، باستخدام صيغة المرابحة، وهي مخصصة لإقتناء مسكن.	هي صيغة تمويل متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تسمح للأفراد بامتلاك عقار سكني جاهز معد للسكن باستخدام "الإجارة المنتهية بالتمليك".
المستفيد	الأفراد ما بين 21 و70 عاما	الأفراد ما بين 19 و70 عاما	الأفراد ما بين 19 و70 عاما	الأفراد ما بين 19 و70 عاما	الأفراد ما بين 19 و73 عاما
المزايا	- تسعيرة متميزة وجد تنافسية - دراسة سريعة للطلب	- إمكانية الإستعانة بشريك في الدين - تسديد كلي أوجزئي	- إمكانية الإستعانة بشريك في الدين - تسديد كلي أوجزئي	- إمكانية الإستعانة بشريك في الدين - تسديد كلي أوجزئي	- تمويل 90% من تكلفة الإقتناء - مدة الإيجار 40 عاما
الشروط	- يصل التمويل 4 مليون دج - مدة التسديد بين12 و60 شهرا	- يصل التمويل إلى 50 مليون دج - مدة التسديد بين 2 و15 سنة - هامش الجدية 10	- يصل التمويل إلى 15 مليون دج - مدة التسديد بين 2 و25 سنة - هامش الجدية 10	- يصل التمويل إلى 100 مليون دج - مدة التسديد بين 2 و40 سنة - هامش الجدية 10	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط

[1] الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، https://www.cnepbanque.dz/، شوهد يوم 2025/06/01م.

ت. بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA):

يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري ثاني بنك يظهر على الساحة البنكية الجزائرية بعد الإستقلال، تأسس بموجب الأمر رقم 366/66 المؤرخ في 1966/12/29م، وقد خلف مجموعة من البنوك بعد تأميمها، والمتمثلة في:

- القرض الشعبي التجاري والصناعي في الجزائر؛
- القرض الشعبي التجاري والصناعي في وهران؛
- القرض الشعبي التجاري والصناعي في قسنطينة؛
- البنك الإقليمي التجاري والصناعي لعنابة؛
- البنك الإقليمي للقرض الشعبي الجزائري.

كما عززالقرض الشعبي الجزائري بضم ثلاثة بنوك أجنبية وهي:

- البنك الجزائري المصري؛
- المؤسسة المرسيلية للقرض؛
- الشركة الفرنسية للقرض والمصرف.

يعتبر القرض الشعبي الجزائري بنك تجاري عمومي مكلف بترقية نشاطات متمثلة في تمويل عدد من القطاعات أهمها: الأشغال العامة والسكن، السياحة، الصحة، الإعلام، الخدمات، التجارة، الصناعات الحرفية، بالإضافة إلى تنمية المرسسات الصغيرة والمتوسطة، كما بلغ رأس مال القرض الشعبي الجزائري عند التأسيس 15 مليون دينار جزائري، ومع تزايد النشاط وبلوغ رأسماله حجم 800 ملين دينار جزائري في 1983م، قرر البنك التخلي عن جزء من مهامه، فأسس 1985م بنك التنمية المحلية (BDL) تاركا له 40 فرعا و89 ألف حساب في المناطق، إضافة إلى 550 موظفا بعضهم من الكوادر.[1]

يضم البنك امتداد جغرافي بما يعادل 165 وكالة موزعة عبر التراب الجزائري و3 وكالات صيرفة إسلامية و108 شبابيك صيرفة إسلامية، كما فتح أول نافذة إسلامية في البنك بتاريخ 2020/11/25م بوكالة القبة.[2]

يقدم القرض الشعبي الجزائري منتجات تمويلية منتوعة لمختلف الجهات تتمثل في الجدول التالي:

[1] عبد اللطيف أولاد حيمودة-زوبيدة محسن-بن علال بلقاسم، قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية-دراسة حالة بنكي CPA وBBA، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المركز الجامعي البيض، الجزائر، ع 12، ص 25.

[2] القرض الشعبي الجزائري، https://www.cpa-bank.dz/، شوهد يوم 2025/06/02م.

جدول رقم(08): المنتجات التمويلية الإسلامية المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري

المنتجات التمويلية	المرابحة			الإجارة
الأنواع	عقارات	تجهيزات	سيارات	إجارة منتهية بالتمليك
التعريف	تمويل يسمح باقتناء عقارات أومحل بتمويل مطابق للشريعة.	تمويل يسمح للأفراد الحصول على سلع استهلاكية وللمهنيين على تجهيزات مهنية، يشتري البنك التجهيزات ويعيد بيعها للزبون مقابل هامش ربح.	تمويل يسمح باقتناء سيارة أودراجة بتمويل مطابق للشريعة، يقوم البنك بشرائها ويعيد بيعها للزبون مقابل هامش ربح.	صيغة تمويل مطابقة لأحكام الشريعة، يقوم البنك باقتناء عقار تأجيره للزبون مقابل إيجار معلوم ومتفق عليه.
المستفيد	الأفراد	الأفراد، المهنيون، المؤسسات.	الأفراد	الأفراد، المهنيون، المؤسسات.
الشروط	- سن أقل من 75 سنة. - دخل منتظم ومستقر على الأقل 20000 دج.	دخل ثابت ومنتظم يعادل 30000 دج.	- سن أقل من 70 سنة. - دخل ثابت ومنتظم يعادل 30000 دج	- سن لا يتعدى 75 سنة. - وضعية جبائية وشبه جبائية مرضية - مبلغ الضمان 100%.
المزايا				- مبلغ التمويل غير محدود. - امكانية شراء العقار بمبلغ رمزي بعد دفع آخر إيجار.
مبلغ التمويل	يصل إلى 100%	يصل إلى 100%	90% من السعر، مساهمة الزبون 10%، أقصى حد للسيارة 7 مليون دج والدراجة مليون دج.	يصل إلى 100%.
مدة التمويل	40 سنة للعقارات الجماعية أوالفردية و15 سنة للمحلات.	من سنة إلى 5 سنوات، فترة التأجيل تصل إلى 6 أشهر.	السيارة: 1-5 سنوات، الدراجة: 1-3سنوات	40 سنة للعقارات و15 سنة للمحلات وقطعة الأرض، فترة التأجيل تصل إلى 3 أشهر.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الموقع الرسمي للبنك.

2. تجربة الشبابيك الإسلامية في البنوك الخاصة الجزائرية:

تبنت البنوك الخاصة الجزائرية النظام المصرفي الإسلامي من خلال فتح شبابيك تقدم خدمات إسلامية إلى جانب تقديمها لخدماتها التقليدية، سنتعرف فيما يلي على بعض هذه البنوك.

أ. بنك الخليج الجزائر:

بنك الخليج هو بنك خاضع للقانون الجزائري، بدأ نشاطه عام 2009م وهو شبكة مكونة من 63 وكالة منتشرة في 39 ولاية عبر التراب الجزائري، وهو أحد البنوك الثلاثة الرئيسية الخاصة في الجزائر، كما أنه أحد البنوك الرائدة في سوق الخدمات الإلكترونية إذ يعتبر أول بنك يقدم بطاقات دولية "فيزا" في السوق.

يعتبر بنك الخليج أول بنك قام بفتح نافذة إسلامية، بدأت بالنشاط سنة 2007م واستمرت إلى يومنا هذا، وهي الميزة التي جعلته يدخل السوق المصرفية الجزائرية من بابها الواسع، حيث تلبي التمويلات التشاركية الإسلامية رغبات شرائح واسعة من المجتمع الجزائري.

يقدم البنك خدمات تمويلية متنوعة موجهة لفئات معينة وهي كالآتي:

- **المرابحة:** وهي صيغة تمويلية للفئات الأفراد، المهنيين والمؤسسات بمنتجات متنوعة وهي:

✓ **مرابحة قصيرة الأجل:** هي تمويل قصير الأجل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية مخصص للمهنيين والمؤسسات لتمويل مخزونات السلع تامة الصنع والمكتسبة من الموردين المحليين والأجانب، من الناحية العملية، هي معاملة ثلاثية من المشتري النهائي (العميل) والبائع الأولي (المورد) والبائع الوسيط الذي ينفذ أمر الشراء (البنك)، حيث يقوم هذا الأخير بشراء البضائع نقدا نيابة عن عملائه وإعادة بيعها مع تمويل للعميل عن طريق إضافة هامش الربح المتفق عليه مسبقا إلى سعر الشراء.

✓ **مرابحة الإستثمار:** هي تمويل متوسط الأجل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية مخصص للمهنيين والمؤسسات لتلبية احتياجاتهم (اقتناء معدات الإنتاج، موارد الأشغال العامة، وسائل النقل)، عمليا، هي معاملة ثلاثية من المشتري النهائي (العميل) والبائع الأولي (المورد) والبائع الوسيط الذي ينفذ أمر الشراء (البنك)، حيث يقوم هذا الأخير بشراء البضائع نقدا نيابة عن عملائه وإعادة بيعها مع تمويل للعميل عن طريق إضافة هامش الربح المتفق عليه مسبقا إلى سعر الشراء.

✓ **المرابحة سيارتي:** هي عقد تمويل موجه للأفراد ويشمل اقتناء السيارات والدراجات النارية الجديدة المصنعة أو المجمعة بالجزائر بسعر التكلفة مضافا اليه هامش ربح معروف ومتفق عليه مسبقا، ويتم بين ثلاثة أطراف وهي البنك والمقترض صاحب عقد التمويل والمقترض المشارك المسؤول بالتضامن والتكافل عن سداد عقد التمويل مع المقترض.

✓ **المرابحة تسهيلات:** هي عقد تمويل موجه للأفراد ويشمل اقتناء وبيع سلع رأسمالية جديدة للإستخدام المنزلي يتم تصنيعها وتجميعها في الجزائر بسعر التكلفة مضافا اليه هامش ربح معروف ومتفق عليه مسبقا، ويتم بين ثلاثة أطراف وهي البنك والمقترض صاحب عقد التمويل والمقترض المشارك المسؤول بالتضامن والتكافل عن سداد عقد التمويل مع المقترض.

- **السلم:** هو تمويل قصير الأجل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية يهدف إلى تمويل مخزون المنتجات النهائية التي تم الحصول عليها من موردين محليين وأجانب كما أنها عملية مع تسليم البضائع آجلا، يعمل البنك كمشتري نقدي للبضائع التي سيتم تسليمها لاحقا، حيث البنك بارسال طلب إلى عميله لشراء كمية البضائع بقيمة تتناسب مع احتياجات الأخير ويقوم في نفس الوقت بتكليفه عن طريق عقد توكيل لبيع نفس البضائع لأشخاص آخرين، يتعهد البائع بتحصيل ودفع مبلغ البيع للبنك في تاريخ الإستحقاق المحدد بالسعر شاملا هامش الربح المتفق عليه.[1]

ب. بنك ABC الجزائر:

بنك ABC هو بنك عالمي متواجد بالجزائر منذ أكثر من 25 عاما، يمتلك البنك شبكة فرعية واسعة ويعمل على تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية لفئات العملاء المختلفة من أفراد ومؤسسات ومهنيين، كما يضم البنك 24 وكالة منتشرة على مستوى التراب الوطني عبر 15 ولاية و8 شبابيك لنافذة الصيرفة الإسلامية أطلق عليها إسم "البراق" متواجدة في وكالات البنك ابتداء من 2021م، بالإضافة إلى تشغيل أزيد من 5000 موظف.

ويقدم بنك ABC منتجات تمويلية مختلفة وهي:

- **المنتجات التمويلية الخاصة بالأفراد:** وتتمثل فيما يلي:

[1] بنك الخليج الجزائر، https://www.agb.dz/، شوهد يوم 2025/06/02م.

- ✓ **المرابحة-ممكن**: منتج "البراق ممكن-مرابحة" هو قيام شباك الصيرفة الإسلامية "البراق" بطلب ووعد من العميل بشراء أثاث وتجهيزات منزلية أو أجهزة إلكترونية أو أجهزة شخصية وتملكها وقبضها قبضا ناقلا للضمان. ومن ثم إعادة بيعها للعميل بثمن بيع متفق عليه مسبقا والذي يتضمن تكلفة الشراء مع هامش الربح المعلوم وفقا لأحكام المرابحة الشرعية.
- ✓ **المرابحة-كروستي:** منتج "البراق كروستي-مرابحة" هو قيام شباك الصيرفة الإسلامية "البراق" بطلب ووعد من العميل بشراء سيارة سياحية جديدة وتملكها وقبضها قبضا ناقلا للضمان. ومن ثم إعادة بيعها للعميل بثمن بيع متفق عليه مسبقا والذي يتضمن تكلفة الشراء مع هامش الربح المعلوم وفقا لأحكام المرابحة الشرعية.
- ✓ **الإجارة-سكني اقتناء:** منتج "البراق سكني اقتناء-إجارة" هو عقد إيجار يقوم بموجبه "البراق" ببيع منفعة أو حق استغلال أصول يملكها لصالح الزبون المستأجر مقابل أجرة مستحقة الدفع، وفي نهاية فترة الإيجار تنقل ملكية الأصول المؤجرة إلى الزبون المستأجر بموجب عقد بيع مستقل أو أي صيغة مقبولة شرعا وقانونا تلبي رغبة الزبون وفقا لأحكام صيغة "الإجارة المنتهية بالتمليك" الشرعية.

- **المنتجات التمويلية الخاصة بالمهنيين والمؤسسات:** وهي كالآتي:

- ✓ **المرابحة-مهني:** منتج "البراق مهني-مرابحة" هو قيام شباك الصيرفة الإسلامية "البراق" بطلب ووعد من العميل بشراء مواد أولية أو منتجات جاهزة وتملكها وقبضها قبضا ناقلا للضمان. ومن ثم إعادة بيعها للعميل بثمن بيع متفق عليه مسبقا والذي يتضمن تكلفة الشراء مع هامش الربح المعلوم وفقا لأحكام المرابحة الشرعية.
- ✓ **السلم-مهني:** منتج "البراق مهني-سلم" هو قيام شباك الصيرفة الإسلامية "البراق" بشراء سلعة موصوفة في الذمة من الزبون بثمن معجل دفعة واحدة وتسليم لأجل وفقا لأحكام صيغة "السلم" الشرعية، وعند تسليم سلعة السلم، يوكل شباك الصيرفة الإسلامية "البراق" الزبون البائع ببيع السلعة نيابة عنه وبسعر محدد ولأجل محدد ومعلوم بالإتفاق، مع الفصل التام بين عقد بيع السلم وعقد الوكالة في بيع سلعة السلم.
- ✓ **الإستصناع-مهني:** منتج "البراق مهني-استصناع" هو قيام شباك الصيرفة الإسلامية "البراق" بشراء سلعة موصوفة في الذمة من الزبون بثمن معجل دفعة واحدة وتسليم لأجل، يقوم هذا الأخير بصناعتها بنفسه في مصنعه أو ورشته وفقا لأحكام صيغة "الإستصناع" الشرعية، وعند تسليم سلعة الإستصناع، يوكل شباك الصيرفة الإسلامية "البراق" الزبون الصانع ببيع السلعة نيابة عنه وبسعر محدد ولأجل محدد ومعلوم بالإتفاق، مع الفصل التام بين عقد بيع الإستصناع وعقد الوكالة في بيع سلعة الإستصناع.
- ✓ **المضاربة-مهني:** منتج "البراق مهني-مضاربة" هو عقد شراكة بين شباك "البراق" والزبون في مشروع أو صفقة تجارية معينة يقدم الشباك بصفته رب المال بموجب هذا العقد رأس المال اللازم للمشروع أو الصفقة التجارية، ويساهم الزبون المتصرف في الأموال بصفته مضاربا بجهده وعمله وخبرته. يتم الإتفاق على نسبة توزيع الربح عند إبرام عقد المنتج " البراق مهني-مضاربة" ولا ربح في المضاربة إلا بعد سلامة رأس المال وفقا لأحكام صيغة المضاربة الشرعية.
- ✓ **الإجارة-استثمار:** منتج "البراق استثمار-إجارة" هو عقد بموجبه يقوم شباك "البراق" ببيع منفعة أو حق استغلال أصول يملكها لصالح الزبون المستأجر مقابل أجرة مستحقة الدفع، وفي نهاية فترة الإيجار تنقل ملكية الأصول المؤجرة إلى الزبون المستأجر بموجب عقد بيع مستقل أو أي صيغة مقبولة شرعا أو قانونا تلبي رغبة الزبون وفقا لأحكام صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك الشرعية.

✓ **الإستصناع-استثمار:** منتج "البراق استثمار-استصناع" هو إبرام عقد استصناع بموجبه يبيع الشباك سلعة يصنعها بصفته صانعا للزبون المستصنع بثمن ولأجل محددين بالاتفاق، ثم يقوم الشباك بصفته مستصنعا بعقد استصناع مواز مع صانع غير الزبون، يقوم الأخير بموجبه بصنع سلعة بنفس مواصفات سلعة الاستصناع في العقد الأول مقابل ثمن وأجل محددين، على أن يكون أجل التسليم في العقد الثاني قبل أجل التسليم في العقد الأول، مع الفصل التام بين العقدين.[1]

ت. بنك ترست الجزائر:

هو بنك خاص مسجل بموجب القانون الجزائري، تأسس في 2002/04/14م كشركة مساهمة برأس مال أولي قدره 750 مليون دينار جزائري وبدأ عملياته في أفريل 2003م، تم زيادة رأس مال البنك بانتظام منذ ذلك الحين، ويقدر حاليا ب 20 مليار دينار جزائري بواقع 13 مليار دينار جزائري في عام 2012م ثم ب17,194 مليار دينار جزائري اعتبارا من 2019/12/31م، وفقا للوائح التي تحدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر. بنك تراست الجزائر بفروعه 35 يغطي المدن الرئيسية للبلاد في مختلف المناطق وتخطط لافتتاح فروع أخرى بمعدل 5 فروع في السنة.[2]

يقدم البنك منتجات تمويلية متنوعة نذكر منها:

- **التمويل بالسلم:** هو دفع مسبق مع تسليم مؤجل للسلعة، حيث يتيح البنك إمكانية دفع أمواله مقدما إلى العميل ويضع نفسه كمشتري ويعطيه مهلة زمنية لتسليم السلعة المشتراة، ثم يواصل البنك التعامل بشكل طبيعي مع عملائه العاديين مع خصوصية القيام بذلك نيابة عن البنك، وعلى المدى المتفق عليه بين الطرفين، ثم يقوم العميل ببيع البضائع بهامش ربح لحساب البنك.
- **تمويل TBA PHARM:** وهو تمويل موجه للصيادلة، لتغطية إما الحاجة لرأس المال العامل ودفع الفواتير وإما لعمليات تطوير وتجديد الصيدلة كتمويل استثماري، ويمكن أن تصل عتبة التمويل إلى 10 ملايين دينار جزائري لفترة تتراوح بين 12 و24 شهر، بينما يصل تمويل الإستثمار إلى 2 مليون لفترة 24 شهر. ويستطيع الصيادلة هنا اللجوء إما للتمويل الكلاسيكي، أو إلى التمويل الخاص أي التمويل الإسلامي بهامش ربح.[3]

المبحث الثاني: منتجات الإدخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية الجزائرية

تشهد الجزائر توسعا ملحوظا في مجال الصيرفة الإسلامية خاصة بعد انتشار الشبابيك الإسلامية في العديد من البنوك العمومية والخاصة لتقديم منتجات إسلامية والتي من بينها المنتجات الإدخارية حيث تلعب هذه الأخيرة دورا فعالا في تعبئة الموارد المالية وفق الصيغ الشرعية.

[1] بنك ABC، https://www.bank-abc.com/ar/CountrySites/Alburaq/، شوهد يوم 2025/06/03م.
[2] بنك TRUST، https://www.trustbank.dz/، شوهد يوم 2025/06/03م.
[3] حبيبة مداس-جودي ليلى، النوافذ الإسلامية منهج لتبني خدمات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية-دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة والتمويل-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع 4، 2023م، ص 217 ص 218.

المطلب الأول: منتجات الإدخار في شبابيك البنوك العمومية الجزائرية

تقدم البنوك العمومية الجزائرية من خلال شبابيك الصيرفة الإسلامية العاملة لديها منتجات إدخارية منتوعة لمختلف الفئات سنتعرف عليها من خلال هذا المطلب.

أولا: منتجات الإدخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري

يقدم البنك الوطني الجزائري منتجات إدخارية للأفراد والمؤسسات والمهنيين حيث تتمثل في فتح حسابات بمزايا منتوعة وتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أنواع المنتجات الإدخارية:

1. **حساب ودائع تحت الطلب الإسلامي:** هو حساب إيداع جاري موجه للأفراد والمهنيين، يخضع لمبدأ القرض الحسن يسمح لحامله بإجراء المعاملات اليومية واستلام الأجور وغيرها من الودائع وسداد التزاماته المختلفة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. يستطيع حامل حساب الشيك الإسلامي سحب أمواله في أي وقت.

ومن مزايا هذا الحساب:

- الحصول مجانا على بطاقة CIB؛
- الحصول على دفتر شيكات مجاني؛
- الاشتراك في الخدمة البنكية عن بعد؛
- الاستفادة من خدمة WIMPAY مجانا.

2. **حساب التوفير الإسلامي بأرباح أو بدون أرباح:** هو حساب إيداع موجه للأفراد يسمح لصاحبه بإدخار أمواله لدى البنك، سواء بأرباح أو بدون أرباح، يسمح صاحب التوفير الإسلامي بأرباح للبنك باستثمار أمواله المودعة في المشاريع التمويلية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ومن مزايا هذا الحساب:

- التوفير: الأموال متاحة في أي وقت؛
- الأريحية: تقديم بطاقة إدخار مجانا؛
- السلامة: الأموال في أمان؛
- المطابقة: يتم استثمار الأموال في المشاريع التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

3. **حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر بأرباح أو بدون أرباح:** هو حساب موجه للأفراد يتيح لصاحبه تكوين مدخرات بوتيرته الخاصة، مخصص لأولياء الأطفال دون السن القانوني، يسمح لهم بالإدخار لأطفالهم بأرباح أو بدون أرباح، يسمح هذا الحساب بأرباح للبنك باستثمار أمواله المودعة في المشاريع التمويلية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. كما يسير هذا الحساب من طرف الوصي الشرعي حتى بلوغ الطفل السن القانوني.

ومن مزايا هذا الحساب: التوفير، الأريحية، السلامة، المطابقة.

4. **حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد:** هو حساب إيداع لأجل موجه للأفراد والمؤسسات والمهنيين يعتمد على مبدأ المضاربة وهي تقاسم الربح والخسارة، يضع صاحب الحساب المبالغ المودعة تحت تصرف البنك لفترة محددة مسبقا لتمويل المشاريع المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

ومن مزايا هذا الحساب:

- يتم توزيع الأرباح المحصلة من التمويلات الإسلامية الممنوحة لزبائن البنك؛
- مفتاح توزيع تنافسي.

5. **شهادة الإستثمار:** هي وصل للزبون من طرف البنك مقابل إيداع مبلغ مالي محدد لمدة معينة ويقوم البنك باستثمار في مشاريع الصيرفة الإسلامية، عند انقضاء آجال الإيداع المتفق عليها، يتم تحويل المبلغ المستثمر بشكل تلقائي في الحساب الإسلامي الأصلي للزبون، يمكن لشهادة الإستثمار أن تحمل إسم صاحب الحساب أو إسم المستفيد من أموال هذه الشهادة، يستفيد من هذه الشهادة الأفراد والمؤسسات والمهنيين.

ومن مزايا هذا الحساب:

- يتم توزيع الأرباح المحصلة من التمويلات الإسلامية الممنوحة لزبائن البنك؛
- مفتاح توزيع تنافسي.

6. **الحساب الجاري الإسلامي:** هو حساب موجه للمؤسسات يقوم على المفهوم الإسلامي القرض الحسن يستخدم في العمليات التجارية ويسمح لصاحبه بالقيام بالعمليات: الإيداع، السحب، الدفع، تحصيل وإيداع الشيكات، التحويلات، عمليات التجارة الخارجية، يسمح الحساب الجاري الإسلامي لصاحبه الحصول على أمواله بناء على طلبه.

ومن مزايا هذا الحساب:

- دفع وتحصيل الشيكات؛
- إصدار وإستلام التحويلات؛
- تواريخ القيمة هي تواريخ العمليات.[1]

ثانيا: منتجات الإدخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية في الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط

يقدم الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط حسابات وودائع إستثمارية تتوافق مع مبادئ الصيرفة الإسلامية، من حسابات جارية وحسابات ادخار واستثمار مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

أنواع المنتجات الإدخارية: وتتمثل فيما يلي:

1. **حساب شيك الصيرفة الإسلامية:** هو حساب للإيداع عند الطلب ومطابق لمبادئ الشريعة الإسلامية، يستفيد منه الأفراد والمهنيين، والذي يتيح لصاحبه إجراء جميع العمليات البنكية الجارية ذات الطابع الشخصي، كما أنه حساب دون عائد.

ومن مزاياه:

- توطين المداخيل،
- توافر الأموال وأمنها؛
- الاستفادة من مجموعة من وسائل الدفع.

2. **حساب جاري للصيرفة الإسلامية:** هو حساب للإيداع عند الطلب ومطابق لأحكام الشريعة الإسلامية مخصص للمهنيين والمؤسسات من أجل تسيير العمليات المتعلقة بممارسة نشاطهم، بالإضافة أنه حساب دون عائد.

[1] البنك الوطني الجزائري، https://www.bna.dz/، شوهد يوم 2025/06/03م.

ومن مزاياه:

- إدارة الحساب التجاري الجاري بكيفية تسهل الإدارة المحاسبية للنشاط؛
- إمكانية الإطلاع على رصيد الحساب وكشف العمليات عبر تطبيقCNEP CONNET؛
- إمكانية إجراء تحويلات بين البنوك 7/24 عبر نفس التطبيق.[1]

ثالثا: منتجات الإدخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية في القرض الشعبي الجزائري

يقدم القرض الشعبي الجزائري منتجات إدخارية مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال الشبابيك الإسلامية ما يسمح له باستقطاب شريحة جديدة من العملاء الرافضين للمعاملات الربوية.

أنواع المنتجات الإدخارية: وهي كالآتي:

1. **حساب التوفير الإسلامي:** هو حساب إيداع مخصص للأفراد حيث يسمح لهم بالحصول على عائد ناتج عن استثمار الأموال المودعة فيه على أساس مبدأ لمضاربة. يوجه هذا الحساب للأفراد والقصر الممثلين من طرف أوليائهم إلى حين بلوغهم سن الرشد. كما يسمح هذا الحساب للزبون بالحصول على دفتر توفير إسلامي، ولا يقدم عائدات للأموال التي تم إدخارها لمدة تقل عن ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى أن حسابات التوفير التي يقل متوسط رصيدها عن 10000 دينار جزائري لا يمكنها الحصول على عائد.
2. **حساب الصك الإسلامي:** هو حساب يخضع لمبدأ القرض الحسن حيث يسمح هذا الحساب بإجراء المعاملات اليومية واستلام الودائع وسداد التزاماته المختلفة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، كما يوجه هذا الحساب للأفراد لاستخداماتهم الشخصية، لا يحتوي هذا الحساب على قيود من حيث مبلغ المعاملات.
3. **حساب الإدخار الإسلامي بدون عائد "ادخاري":** هو حساب يتم من خلاله ادخار الأموال وإدارتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية دون تقديم عائد عليها كما يتيح هذا الحساب إمكانية الوصول إلى الأموال دون أية قيود وفي أي وقت.
4. **حساب الإستثمار الإسلامي غير المخصص "تنمية":** هو عقد بموجبه يودع الزبون (رب المال) رأس المال لدى البنك (المضارب) الذي يستثمره في مشاريع مطابقة لأحكام الشريعة بحيث يكون الربح الناتج عن المضاربة مشتركا ومشاعا بين طرفيهما وفق نسب توزيع متفق عليها، وتتراوح مدة الإيداع بين 3 و60 شهرا، كما يوجه هذا الحساب إلى الأفراد والمؤسسات والمهنيين.
5. **الحساب الجاري الإسلامي:** هو حساب للمهنيين والمؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة يتمثل في ودائع تحت الطلب كما يخضع لمبدأ القرض الحسن الذي يعتبر قرض مالي دون فوائد، يسمح هذا الحساب بتنفيذ مختلف معاملات الزبون في إطار نشاطه المهني.[2]

المطلب الثاني: منتجات الإدخار في شبابيك البنوك الخاصة الجزائرية

تستقطب البنوك الخاصة المنتجات الإدخارية لتعبئة مواردها المالية من خلال أنواع الحسابات التي تقدمها في شبابيك الصيرفة الإسلامية واستغلال هذه الأموال بصيغ تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

[1] الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، https://www.cnepbanque.dz/ ، شوهد يوم 2025/06/03م.
[2] القرض الشعبي الجزائري، https://www.cpa-bank.dz، شوهد يوم 2025/06/04م.

أولا: منتجات الإدخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر

يقدم بنك الخليج منتجات إدخارية متنوعة من خلال شباكه الإسلامي و هي كالآتي:

1. **حساب الإدخار بدون عوائد:** هو حساب وديعة لشباك الصيرفة الإسلامية "الصفا" الذي يسمح بتكوين مدخرات آمنة متاحة عند الطلب وموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية دون الحصول على عوائد، كما يمكن هذا الحساب من التحقق من الرصيد، إجراء عمليات السحب والتحويل والدفع في أي وقت عبر الشباك الآلي الخاص بالبنك من خلال بطاقة التوفير CIB ، ويقدر الحد الأدنى لفتح الحساب ب 1000 دينار جزائري.
2. **حساب التوفير START:** هو حساب استثمار لشباك الصيرفة الإسلامية "الصفا" موجه للشباب الذين تقل أعمارهم عن 23 سنة وللآباء الراغبين في مساعدة أطفالهم للإدخار تدريجيا حتى يتمكنوا من تحقيق أحلامهم لاحقا. عقد هذا الحساب هو عقد مضاربة يساهم البنك في العملية بإدارة الموارد المالية بصفته مضاربا ويساهم العميل بإيداعه للأموال (رب المال). يتم توزيع الأرباح بين الطرفين حسب الاتفاق في العقد حيث توزع بشكل فصلي، ويقدر الحد الأدنى للمبلغ المودع لفتح الحساب ب 10000 دينار جزائري.
3. **حساب التوفير SMART:** هو نفس المضاربة في حساب التوفير START إلا أنه يوجه للأفراد البالغين والراغبين في تكوين مدخرات وتنميتها لتحقيق أحلامهم. العوائد الموزعة تحسب على أساس الأرباح المحققة من محفظة التمويلات والعمليات البنكية الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية لشباك الصفا. بالإضافة إلى الحد الأدنى لفتح الحساب هو 5000 دينار جزائري.
4. **حساب دفتر التوفير:** هو عقد مضاربة كما أنه حساب استثمار يسمح بتنمية الأموال وتحقيق أرباح وفقا لأحكام مبادئ الشريعة الإسلامية من أجل التمتع بتقاعد هنيء. أما المبلغ الأدنى لفتح الحساب قدر ب 15000 دينار جزائري.
5. **الوديعة لأجل:** تتم عبر إيداع مبلغ رأس المال في حساب استثمار لتحقيق أرباح بطريقة تتماثل مع أحكام الشريعة الإسلامية. العوائد الموزعة تحسب على أساس الأرباح المحققة من محفظة التمويلات والعمليات البنكية لشباك الصفا. تتراوح مدة الإيداع بين 3 إلى 60 شهرا، ويمكن تقديم طلب سحب الأموال مسبقا في حساب الاستثمار في أي وقت.
6. **سند الصندوق:** هو عقد مضاربة يتمثل في وديعة لأجل في حساب استثمار لشباك الصفا. اكتتاب السند تتيح تحقيق أرباح بطريقة تتماثل مع أحكام الشريعة الإسلامية. العوائد الموزعة تحسب على أساس الأرباح المحققة من محفظة التمويلات والعمليات البنكية لشباك الصفا.[1]

ثانيا: منتجات الإدخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية في بنك ABC:

يقترح بنك ABC الجزائر بواسطة النافذة الإسلامية "البراق" باقة منتوعة من منتجات الودائع المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية وهي موجهة للأفراد والمؤسسات والمهنيين، سنتعرف عليها فيما يلي:

1. **البراق حساب جاري-قرض حسن:** هو عقد حساب يفتح لكل شخص طبيعي أو معنوي للغرض التجاري أو المعنوي، "البراق" يضمن رصيد الحساب، ويلتزم برد مبلغ مماثل عند الطلب. لا يستحق الحساب الجاري ربحا على الرصيد الدائن وفقا لصيغة القرض الحسن الشرعية، كما أنه موجه للأفراد والمؤسسات والمهنيين.

[1] بنك الخليج الجزائر، https://www.agb.dz/، شوهد يوم 2025/06/04م.

2. **البراق حساب شيك-قرض حسن:** هو عقد حساب يفتح للشخص الطبيعي لغرض شخصي أو مهني، "البراق" يضمن رصيد الحساب، ويلتزم برد مبلغ مماثل عند الطلب، كما أنه موجه للأفراد والمؤسسات والمهنيين. لا يستحق حساب شيك ربحا على الرصيد الدائن وفقا لصيغة القرض الحسن الشرعية.
3. **البراق حساب استثمار لأجل-مضاربة:** هو عقد حساب إيداع لأجل محدد المدة يدر لصاحبه أرباحا وفقا لمبدأ المشاركة في نتائج عمليات وعاء الاستثمار المشترك التي يجريها البراق بأمانة، فلا يضمن البراق المبالغ المودعة وربحها إلا في حالة التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط، وذلك وفقا لصيغة المضاربة الشرعية، وهو موجه للفئات الثلاث.
4. **البراق شهادة استثمار-مضاربة:** هو عقد ورقة مالية يكتتب فيها الزبون بمبلغ وأجل محددين تدر لصاحبها أرباحا وفقا لمبدأ المشاركة في نتائج عمليات وعاء الاستثمار المشترك التي يجريها البراق بأمانة، فلا يضمن البراق المبالغ المودعة وربحها إلا في حالة التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط، وذلك وفقا لصيغة المضاربة الشرعية، كما أنه موجه للفئات الثلاث.
5. **البراق ادخار استثماري-مضاربة:** هو عقد حساب تحت الطلب موجه للأفراد، يدر لصاحبه أرباحا وفقا لمبدأ المشاركة في نتائج عمليات وعاء الاستثمار المشترك التي يجريها البراق بأمانة، فلا يضمن البراق المبالغ المودعة وربحها إلا في حالة التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط، وذلك وفقا لصيغة المضاربة الشرعية.[1]

ثالثا: بنك TRUST الجزائر:

يقدم بنك TRUST الجزائر الخدمات التالية:

1. **التوفير التشاركي:** يقدم بنك TRUST الجزائر لعملائه الأفراد شكلا جديدا من الإدخار المحدد بالهامش، TAWFIR PARTICIPATIFE هو حساب استثمار جار للعملاء الراغبين في استثمار وتنمية ودائعهم حيث توزع الأرباح على الزبائن بشكل نصف سنوي وفقا لمشاركتهم في المشاريع التي تطلقها شركة TBA في إطار عمليات تمويل الهامش المحددة.
2. **الإستثمارات التشاركية:** يقدم بنك TRUST صيغة أخرى للإستثمارات التشاركية القائمة على الهامش، وهي نوعين: ودائع لأجل التشاركية وشهادات الإستثمار، تحصل هذه الأنواع على تعويضات على أساس نصف سنوي اعتمادا على ربحية الأعمال من جهة ومساهمة المودعين من جهة أخرى، أي أوائل شهر جانفي وأوائل شهر ماي من كل عام.[2]

المبحث الثالث: مساهمة شبابيك الصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد المالية في الجزائر

تعمل النوافذ الإسلامية على تعبئة الموارد المالية من مصادر متنوعة من خلال جذب شرائح واسعة من العملاء الذين يتجنبون المعاملات الربوية وتوجيه هذه الموارد نحو الإستثمار مما يساهم في توسيع قاعدة الإدخار وتعزيز النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة بما يتوافق مع القيم الإسلامية واحتياجات المجتمع.

[1] بنك ABC الجزائر، https://www.bank-abc.com/ar/CountrySites/Alburaq ، شوهد يوم 2025/06/04م.
[2] بنك TRUST الجزائر، https://www.trustbank.dz/ ، ، شوهد يوم 2025/06/04م.

المطلب الأول: تطور حجم الودائع في الجزائر

شهد النظام المصرفي الجزائري تطورا ملحوظا في حجم الودائع المصرفية خلال السنوات الأخيرة وذلك راجع لعدة عوامل اقتصادية وسياسية.

سنعرض من خلال الجدول التالي التطور الذي شهده النظام المصرفي الجزائري في حجم الودائع في الفترة الممتدة من 2019م إلى 2023م، حيث كان تطورا إيجابيا على مستوى البنوك العمومية والخاصة.

جدول رقم (09): تطور حجم الودائع المصرفية في الجزائر خلال السنوات (2019-2023)

(مليار دينار جزائري)

الودائع حسب القطاع	2019	2020	2021	2022	2023
الودائع تحت الطلب	**4313**	**4159,1**	**5216,3**	**6216,7**	**6134,5**
المصارف العمومية	3456,3	3270,4	4152,2	5104,8	4945,9
المصارف الخاصة	856,8	888,7	1064,1	1111,9	1188,6
الودائع لأجل	**5531,4**	**5757,8**	**6463,2**	**7584,9**	**8012**
المصارف العمومية	4986	5150,6	5775,3	6855,4	7258,4
المصارف الخاصة	545,5	607,3	687,9	729,6	753,6
الودائع كضمان	**795**	**839,1**	**805,4**	**728,8**	**770,5**
المصارف العمومية	635,2	690,6	635,5	609,4	607,8
المصارف الخاصة	159,9	148,5	170	119,4	162,7
إجمالي الودائع المجمعة	**10639,5**	**10756**	**12484,9**	**14530,4**	**14917**
المصارف العمومية	%85,32	%84,71	%84,61	%86,51	%85,89
المصارف الخاصة	%14,68	%15,29	%15,39	%13,49	%14,11

المصدر: التقرير السنوي 2023، بنك الجزائر ص 48.

يبين الجدول السابق تطور حجم الودائع المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2019-2023) حيث نلاحظ ما يلي:

- فيما يخص الودائع تحت الطلب نلاحظ تزايد ملحوظ خلال السنوات المدروسة في إجمالي الودائع تحت الطلب حيث كانت منخفضة سنة 2019م بقيمة 4313 مليار دينار جزائري، 80% منها في المصارف العمومية بمبلغ 3456,3 مليار دينار جزائري وحوالي 20% في البنوك الخاصة، ثم شهدت ارتفاعا سنة 2020م على مستوى الصنفين من البنوك بلغت في مجملها 4159,1 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2021م سجلت أعلى نسبة ارتفاع بـ25,41% خلال هذه السنوات حيث ارفعت الودائع تحت الطلب في البنوك العمومية ب 881,8 مليار دينار جزائري أما البنوك الخاصة ارتفعت ب 175,4 مليار دينار جزائري وكانت أعلى نسبة ارتفاع تسجلها خلال هذه السنوات، كما سجلت أعلى قيمة للودائع تحت الطلب خلال سنوات الدراسة في سنة 2022م أين بلغت قيمتها 6216,7 مليار دينار جزائري حيث كانت نسبة الارتفاع في البنوك العمومية 23% مقارنة بالسنة السابقة و4,5% في البنوك الخاصة، أما سنة 2023م شهدت انخفاضا في اجمالي الودائع تحت الطلب مقارنة بالسنوات السابقة أين بلغت 6134,5 مليار دينار جزائري، على مستوى البنوك العمومية انخفضت الودائع بنسبة 3,11% وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض حجم الودائع في قطاع المحروقات حيث انتقلت من 1066 مليار دينار جزائري سنة 2022م إلى 819,9 مليار دينار جزائري سنة 2023م عقب انخفاض أسعار النفط، في حين سجلت البنوك الخاصة ارتفاعا بنسبة 6,89% ذلك لأن البنوك العمومية لديها أكبر حصة في إجمالي الودائع تحت الطلب مما يجعل التغير على مستواها أكثر تأثيرا من البنوك الخاصة.

- أما بالنسبة لودائع لأجل فقد عرفت تزايدا ملحوظا خلال سنوات الدراسة حيث بلغت سنة 2019م 5531,4 مليار دينار جزائري 90% منها في البنوك العمومية و10% في البنوك الخاصة، وفي سنة 2020م ارتفعت الودائع لأجل بقيمة 226,4 مليار دينار جزائري مقارنة بالسنة الماضية أين ارتفعت الودائع في البنوك العمومية ب 3,3% والبنوك الخاصة بـ 11,32%، أما سنة 2021م فقد ارتفعت الودائع لأجل في لبنوك العمومية بنسبة 12% وهي نسبة جيدة مقارنة بالعام الماضي أما البنوك الخاصة فقد سجلت أعلى نسبة ارتفاع خلال هذه السنوات بـ 13,27%، وبالنسبة لسنة 2022م بلغت الودائع لأجل 7584,9 مليار دينار جزائري حيث ارتفعت بنسبة 17% وهي أعلى نسبة ارتفاع خلال سنوات الدراسة كما كانت الأعلى أيضا بالنسبة للبنوك العمومية حيث ارتفعت بـ 18%، كما بلغت الودائع لأجل ذروتها سنة 2023م بـ 8012 مليار دينار جزائري.
- وبخصوص ودائع كضمان بلغت سنة 2019م قيمة 795 مليار دينار جزائري ثم سجلت أعلى قيمة عام 2020م بـ 839,1 مليار دينار جزائري أين كانت أعلى قيمة للودائع في البنوك العمومية حيث قدرت بـ 690,6 مليار دينار جزائري، وقد شهدت هذه الودائع انخفاضا خلال سنتين متتاليتين (2021 و2022) لترتفع مرة أخرى سنة 2023م أين بلغت 770,5 مليار دينار جزائري تضم البنوك العمومية بقيمة 607,8 مليار دينار جزائري والبنوك الخاصة بـ 162,7 مليار دينار جزائري.
- وفي مجمل الودائع سجلت ارتفاعا ملحوظا على طول سنوات الدراسة خاصة سنة 2021م، فعلى مستوى البنوك كانت النسب متقاربة للصنفين حيث تتراوح بين 84% و86% بالنسبة للبنوك العمومية و13% و15% على مستوى للبنوك الخاصة.

شكل رقم (10): حجم الودائع لسنة 2023 في البنوك العمومية والخاصة

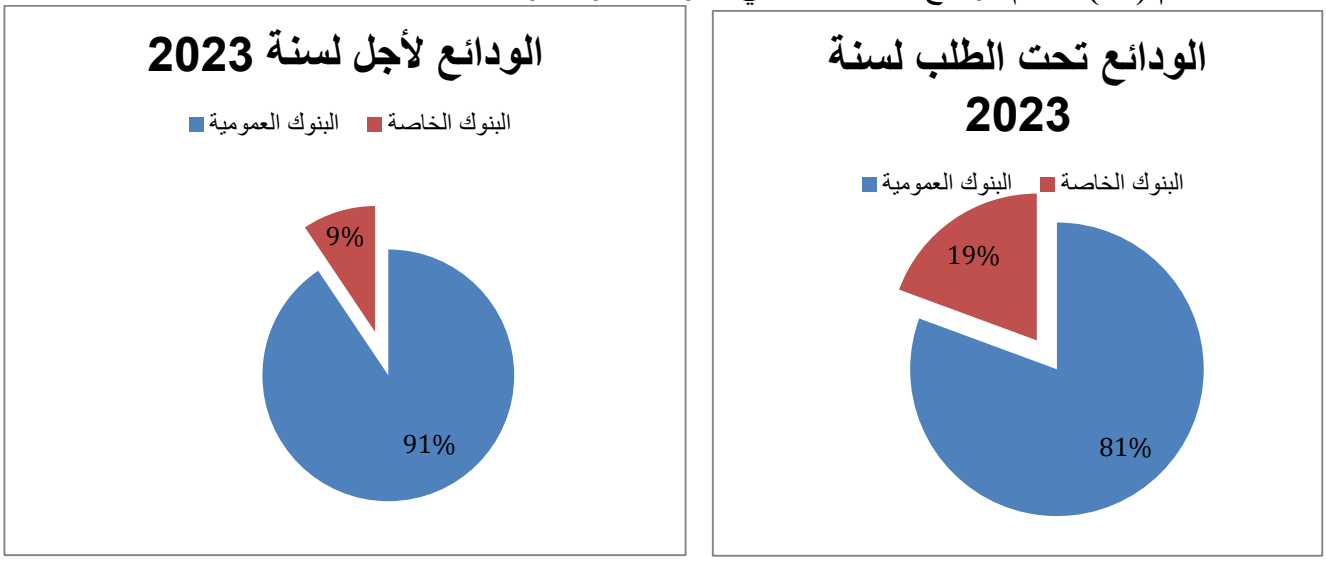

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (09)

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن حصة الودائع في البنوك العمومية هي الأكبر في كلا النوعين، حيث كانت الودائع تحت الطلب نهاية سنة 2023م تقدر ب 4945,5 مليار دينار جزائري بنسبة 81% و19% للبنوك الخاصة بمبلغ 1188,6 مليار دينار جزائري، أما الودائع لأجل بلغت قيمتها على مستوى البنوك العمومية 7258,4 مليار دينار جزائري بنسبة 91% و753,6 مليار دينار جزائري في البنوك الخاصة بنسبة 9%.

المطلب الثاني: تطور حجم ودائع التمويل الإسلامي في الجزائر

شهدت الجزائر تطورا ملحوظا في مجال الصيرفة الإسلامية خاصة بعد تبني البنوك العمومية لهذا النظام حيث يظهر هذا التطور في ارتفاع حجم الودائع الإسلامية وهذا ما يعكس ثقة العملاء في المنتجات المالية التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

جدول رقم (10): تطور حجم ودائع التمويل الإسلامي خلال السنوات (2021-2023)

(مليار دينار جزائري)

طبيعة الودائع	2021	2022	2023
حسابات الودائع	**212**	**254,3**	**421,7**
المصارف العمومية	18,9	56,9	112,5
المصارف الخاصة	193,1	197,4	309,2
الودائع في حسابات الاستثمار	**231,9**	**299,5**	**256,5**
المصارف العمومية	4,1	15,8	24,9
المصارف الخاصة	227,8	283,7	231,6
المجموع الكلي	**443,9**	**553,7**	**678,2**
المصارف العمومية	%5,16	%13,1	%20,21
المصارف الخاصة	%94,84	%86,9	%79,79

المصدر: التقرير السنوي 2023 بنك الجزائر، ص 55.

يمثل الجدول أعلاه تطور حجم ودائع التمويل الإسلامي في الفترة الممتدة من 2021م إلى 2023م حيث أنه هناك تزايد ملحوظ في ودائع التمويل الإسلامي حيث بلغ نهاية 2023م مبلغ 678,2 مليار دينار جزائري مقابل 553,7 مليار دينار جزائري نهاية 2022م بنسبة نمو 22,48% وهي نسبة أقل بقليل من السنة الماضية أين قدرت ب 24,73% بقيمة 443,9 مليار دينار جزائري.

وعلى مستوى المصارف العمومية التي بلغت حصتها في إجمالي الودائع القائمة 20,21% في نهاية سنة 2023م، بزيادة 7,11% مقارنة بالعام الماضي (13,1%) في حين تحتفظ المصارف الخاصة بحصة تصل إلى 79,79% حيث بلغ إجمالي حجم الودائع في هذه المصارف 542,6 مليار دينار جزائري في 2023م بنسبة نمو 12,5% مقارنة مع نسبة نمو 14,3% نهاية 2022م، كما لوحظ في العام السابق أن المصارف المتخصصة في التمويل الإسلامي استحوذت على 69,4% من إجمالي القائم للودائع، وهذا ما يمثل مبلغ 471,18 مليار دينار جزائري.

شكل رقم (11): تطور حجم ودائع التمويل الإسلامي لسنتي 2022 و2023

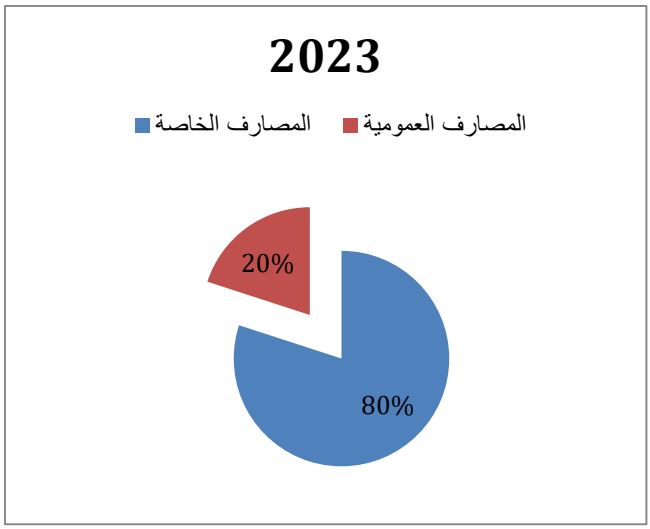

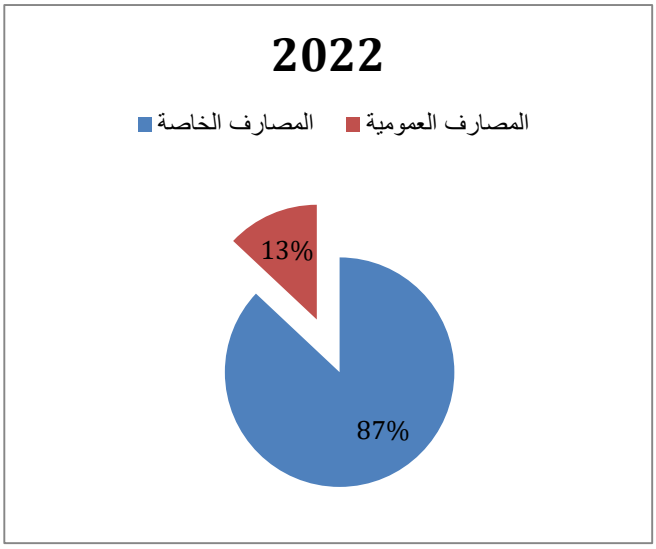

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

على مستوى المصارف العمومية ارتفع قائم حسابات الودائع بشكل مستدام بنسبة 97,7% ليصل إلى 112,5 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 2023م مقابل 56,9 مليار دينار جزائري نهاية سنة 2022م، حيث يفسر هذا التطور الإيجابي بالزيادة الكبيرة في عدد حسابات الودائع النشطة في هذه المصارف، والذي يتجاوز ضعف حجمه السابق. وفي الوقت نفسه سجلت المصارف الخاصة نموا أقوى بكثير في في حجم حسابات الودائع نهاية سنة 2023م مقارنة بالسنة الماضية والتي تقدر بنسبة 56,7% مقابل 2,3% فقط قبل سنة. وهذا يمثل زيادة من 482,2 مليار دينار جزائري نهاية 2022م إلى 542,7 مليار دينار جزائري نهاية 2023م.

المطلب الثالث: مساهمة ودائع التمويل الإسلامي في إجمالي الموارد المالية

من خلال هذا المطلب سنتعرف على مدى مساهمة ودائع التمويل الإسلامي في دعم إجمالي الودائع في النظام المصرفي الجزائري حيث أنها تلعب دورا محوريا ولها أهمية بالغة في تعزيز السيولة وتوفير مصادر تمويل مستقرة ومستدامة بالإضافة إلى أنها تجمع بين تحقيق عوائد اقتصادية جيدة وأنها تمتثل للضوابط الشرعية من خلال عملها وفق أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

أولا: مساهمة ودائع التمويل الإسلامي في إجمالي الودائع

من خلال الجدول التالي سنتعرف على نسبة مساهمة الودائع الإسلامية في الودائع الإجمالية خلال الفترة التي تمتد من 2021م إلى 2023م.

جدول رقم (11): مساهمة ودائع التمويل الإسلامي في إجمالي الموارد المالية خلال السنوات (2021-2023)
(مليار دينار جزائري)

السنوات	2021	2022	2023
ودائع التمويل الإسلامي	443,9	553,7	678,2
إجمالي الودائع	12484,9	14530,4	14917
حصة ودائع التمويل الإسلامي في إجمالي الودائع	**%3,55**	**%3,81**	**%4,54**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقرير السنوي 2023 لبنك الجزائر، ص 51-55.

يمثل الجدول أعلاه مساهمة ودائع التمويل الإسلامي في إجمالي الموارد المالية في الفترة الممتدة من 2021م إلى 2023م، حيث نلاحظ مستمر في ودائع التمويل الإسلامي أين بلغت عام 2021م مبلغ 443,9 مبيار دينار جزائري وفي نهاية 2022 قدرت ب 553,7 مليار دينار جزائري إلى أن سجلت أعلى قيمة نهاية 2023م بمبلغ 678,2 مليار دينار جزائري، أما إجمالي الودائع فقد سجلت هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا خلال سنوات الدراسة حيث قدرت نهاية 2021م بمبلغ 12484,9 مليار دينار جزائري ثم ارتفعت إلى 14530,4 مليار دينار جزائري بنسبة نمو 16,38% واستمرت في الإرتفاع إلى سنة 2023م أين بلغت 14917 مليار دينار جزائري وهي أعلى قيمة خلال سنوات الدراسة.

أما فيما يخص نسبة مساهمة ودائع التمويل الإسلامي في إجمالي الودائع في الجزائر فقد سجلت ارتفاعا تدريجيا خلال سنوات الدراسة حيث بلغت نهاية 2023م نسبة 4.54% وهي أقصى نسبة سجلت خلال سنوات الدراسة مقابل 3,81% نهاية 2022م بنمو قدر ب 0,73% وهي نسبة جيدة مقارنة بالسنة الماضية أين كانت 0,26% بنسبة 3,55% نهاية م2021.

شكل رقم (12): حصة ودائع التمويل الإسلامي من إجمالي الودائع في الجزائر لسنتي 2021 و2023.

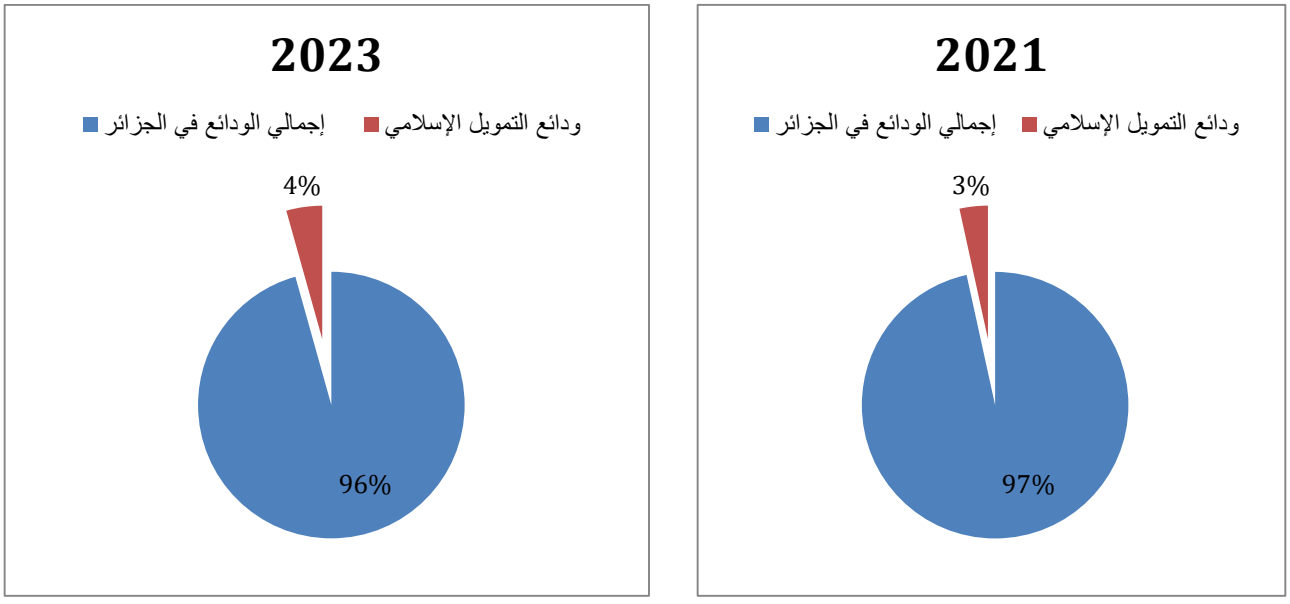

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الشكل السابق نستنتج أن مساهمة ودائع التمويل الإسلامي في إجمالي الودائع قد تطورت بشكل إيجابي خلال سنوات الدراسة حيث قدرت بنسبة 3,55% نهاية 2021م ثم بلغت ذروتها سنة 2023م مقارنة بالسنوات الماضية بنسبة 4,54% وهي نسبة جيدة مقارنة بعدد البنوك الإسلامية المتواجدة في النظام المصرفي

الجزائري (مصرف البركة ومصرف السلام) والنوافذ الإسلامية الناشطة في البنوك الأخرى، فبالرغم من أن هذه النسبة ضئيلة أمام إجمالي الودائع إلا أنها تعد مؤشرا إيجابيا على تنامي الإقبال على التمويل الإسلامي، كما تعكس هذه النسبة من جهة أخرى محدودية انتشار الشبابيك التي تقدم خدمات ومنتجات إسلامية وأن تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر يسير بوتيرة بطيئة نوعا ما.

ثانيا: مساهمة ودائع النوافذ الإسلامية في الودائع

سنتعرف من خلال ما يلي على حجم ودائع النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية العمومية منها والخاصة وحصتها في إجمالي الودائع المحصلة من جميع البنوك الجزائرية.

جدول رقم (12): مساهمة ودائع النوافذ الإسلامية في إجمالي الودائع خلال السنوات (2021-2023)
(مليون دينار جزائري)

السنوات	2021	2022	2023
ودائع النوافذ الإسلامية	9597	112430	142034
إجمالي الودائع	12484900	14530400	14917000
حصة ودائع النوافذ الإسلامية في إجمالي الودائع	%0,07	%0,77	%0.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على (التقرير السنوي 2023 لبنك الجزائر ص 51)، (التقرير السنوي 2022 لمصرف السلام الجزائر، ص 5)، (التقرير السنوي 2023-2021 لبنك البركة الجزائر، ص 4-ص3).

يمثل الجدول أعلاه مساهمة ودائع النوافذ الإسلامية في إجمالي الودائع في الجزائر حيث نلاحظ أن هناك زيادة في حجم ودائع النوافذ الإسلامية من 9597 مليون دينار جزائري نهاية 2021م إلى 112430 مليون دينار جزائري نهاية 2022م، ثم سجلت أعلى قيمة لها سنة 2023م بقيمة 142034 مليون دينار جزائري، تعكس هذه الزيادة الكبيرة نمو وتطور الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية.
وبالنسبة لحصة ودائع النوافذ الإسلامية في إجمالي الودائع المصرفية فعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في حجمها إلا أنها تبقى نسبة ضئيلة حيث ارتفعت من 0,07% نهاية 2021م إلى 0,77% نهاية 2022م، ثم قاربت النسبة 01% نهاية 2023م ، وهذا ما يشير إلى أن هناك مجالا كبيرا للنمو في هذا القطاع.

شكل رقم (13): مساهمة ودائع النوافذ الإسلامية إلى إجمالي الودائع لسنتي 2021 و2023.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

يمثل الشكل السابق مساهمة ودائع النوافذ الإسلامية إلى إجمالي الودائع لسنتي 2021م و2023م حيث تمثل ودائع النوافذ الإسلامية حصة صغيرة جدا من إجمالي الودائع في كلا السنتين إلا أنه هناك زيادة طفيفة بنسبة 0,88% مما يدل على زيادة الوعي والثقة في المنتجات الإسلامية خلال هذه الفترة وإقبال الأفراد والمؤسسات عليها.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر لا تزال في مراحلها الأولى إلا أنها استطاعت أن تفرض نفسها في الساحة المصرفية من خلال عرضها لمنتجاتها التمويلية المنتوعة والمختلفة عن الخدمات الربوية التقليدية ما سمح لها باستقطاب شريحة جديدة من العملاء الباحثين عن بديل للمعاملات الربوية المحرمة استنادا للمنتجات الإسلامية التي نص عليها النظام 20-02 الذي حدد جميع منتجات وعمليات الصيرفة الإسلامية التي تقوم بها شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر حيث يهدف ذلك إلى استقطاب الأموال التي لا ترغب في الإستثمار أو الإدخار في البنوك الربوية.

كما ساهمت شبابيك الصيرفة الإسلامية بشكل ملموس في تعبئة الموارد المالية سواء من خلال جذب المدخرات غير المستغلة سابقا بسبب ما يترتب عليها من فوائد ربوية أو من خلال كسب ثقة فئة من العملاء المتحفظين عن النظام التقليدي، وهذا ما يعزز دورها في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم النمو الإقتصادي الوطني.

الخاتمة

تمكنت المصارف الإسلامية كمؤسسة مالية من تحقيق تطورات سريعة في مختلف دول العالم خاصة الدول الإسلامية نظرا لدورها الفعال في تحريك عجلة النمو الإقتصادي وظهورها كبديل شرعي للبنوك الربوية، ما دفع بالعديد من الدول الأخرى للتفكير في تبني الصيرفة الإسلامية داخل أنظمتها لمواكبة هذا التطور وتنويع منتجاتها المصرفية لإستقطاب أكبر عدد من العملاء، وذلك من خلال إنشاء مصارف إسلامية مستقلة أو فتح فروع ونوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية ليصبح نظاما مزدوجا في بنك واحد.

كما أكدت الصيرفة الإسلامية نجاحها بعد إقبال البنوك االتقليدية على فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية داخل وكالاتها مما ساهم في توسيع الخدمات المصرفية مع شريحة أكبر من العملاء والمستثمرين، بالإضافة أن هذه الشبابيك لبت احتياجات الأفراد الذين يفضلون الإحتفاظ بأموالهم على توظيفها لدى البنوك التقليدية وذلك حتى يتم وضعها في في خدمة أغراض التنمية الإقتصادية والمالية لتساهم في تطوير المجتمعات.

كانت الجزائر من بين الدول التي دخلت عالم الصيرفة الإسلامية من خلال القوانين والتشريعات التي أصدرتها حيث كان النظام 20-02 المؤرخ في مارس 2020م المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في البنوك والمؤسسات المالية، وقد كان بنك الجزائر أول البنوك العمومية التي باشرت العمل بالصيرفة الإسلامية من خلال فتح شباك إسلامي داخل وكالاتها، ثم أقبلت البنوك العمومية الأخرى لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بصيغها التمويلية المختلفة مما ساهم في تعبئة المدخرات وتوجيهها للإستثمار وهذا ما يسمح بتطوير الإقتصاد الوطني.

أولا: نتائج الدراسة

من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية توصلنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛
- أهم ما يميز المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية هو استبعاد التعامل بالربا؛
- تقدم المصارف الإسلامية منتجات تمويلية من خلال صيغ تمويل شرعية كالمضاربة والمرابحة والإستصناع؛
- تقدم الشبابيك البنكية الإسلامية مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات تطابق تلك التي توفرها البنوك الإسلامية في الشكل والصيغة؛
- تقدم الصيرفة الإسلامية من خلال شبابيكها منتجات إدخارية تساهم في تعبئة الموارد المالية مثل حسابات التوفير وحسابات الإستثمار؛
- تساهم ودائع التمويل الإسلامي في تجميع المدخرات الممولة للمشاريع التنموية؛
- النظام 20-02 كان نقطة تحول للصيرفة الإسلامية في الجزائر حيث سمح للبنوك العمومية بإنشاء نوافذ إسلامية وبين العمليات البنكية المتعلقة بها؛
- إعتمدت السلطات الجزائرية فتح نوافذ إسلامية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية على مستوى البنوك العمومية كآلية لتبني الصيرفة الإسلامية؛
- وجود إقبال معتبر من بعض شرائح المجتمع على التعامل مع الشبابيك الإسلامية، ما يدل على مستقبل واعد لهذه الأخيرة يمكن العمل على تنميتها.

ثانيا: اقتراحات الدراسة

هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال هذه الدراسة:

- على المصارف الإسلامية التنويع والإبتكار في منتجاتها المالية لتفادي اللبس بين طبيعة عملها وعمل البنوك التقليدية؛
- ضرورة الإهتمام أكثر بالصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال إنشاء مصارف إسلامية أخرى؛
- العمل على تبني سياسات مصرفية تسويقية جديدة من شأنها استقطاب ودائع بحجم أكبر وتنوع أكثر؛

- تطوير البيئة القانونية والتنظيمية في الجزائر بما يضمن استقلالية أكبر للنوافذ الإسلامية ويدعم عملها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- تحسين حملات التوعية والتسويق المصرفي الإسلامي بما يساهم في رفع مستوى الثقافة المالية الإسلامية لدى المواطنين؛
- تدريب الكوادر البشرية العاملة في النوافذ الإسلامية لضمان جودة الخدمة والتزامها بالضوابط الشرعية؛
- العمل على زيادة توجيه الموارد المالية للإستثمارات الحقيقية التي تسهم في زيادة الربحية.

ثالثا: آفاق الدراسة

لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- مقارنة أداء النوافذ الإسلامية بالبنوك الإسلامية بالكامل؛
- إمكانية التحول الكلي للبنوك التقليدية في الجزائر إلى بنوك إسلامية؛
- مقارنة بين المنتجات المالية الإسلامية والمنتجات التقليدية في البنوك الجزائرية.

قائمة المراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: مصادر السيرة النبوية

ثالثا: الكتب:

- حسن حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مكتبة التقوى للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط$_1$، 2005م.
- سامر مظهر القنطقجي، نموذج توزيع أرباح وخسائر شركات المضاربة الإسلامية. مؤسسة للرسالة ناشرون، سلسلة فقه المعاملات 3، محمد نضال الشعار، أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي سوريا، ط$_1$، 2005م.
- شهاب أحمد سعيد العزعزي، ادارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط$_1$، 2012م.
- شهاب أحمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط$_1$، 2012م.
- عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون للنشر والتوزيع، لبنان، ط$_1$، 2008م.
- فريدريك ميشال، النظرية النقدية، ترجمة: أحمد فؤاد باشا، دار المعارف للنشر، القاهرة، مصر.
- قادري محمد الطاهر واخرون، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسين العصرية، لبنان، ط$_1$، 2014م.
- لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، المملكة المغربية، ط$_1$، 1990م.
- محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، دار الحرية، مصر، ط $_1$، 1990م.
- محمد عبد الحليم عمر الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر، البنك الإسلامي للتنمية، جدة -السعودية، ط$_3$، 2004م.
- محمد محمود العلجوني، البنوك الإسلامية: أحكامها مبادئها تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط$_1$، 2008م.
- محمود حسين الوادي-حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردنن، ط$_1$، 2012م.
- محمود عبد العال، المعالجة المحاسبية لأدوات التمويل الإسلامي، دار القلم للنشر والتوزيع، الامارات العربية المتحدة، ط$_1$، 2013م.
- محي الدين يعقوب ابو الهول، تقسيم اعمال البنوك الاسلامية الاستثمارية، دراسة تحليلية مقارنة، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط2012،$_1$م.
- نعيم نمر داوود، البنوك الاسلامية نحو إقتصاد إسلام، دار البداية، ط 1، عمان الاردن، سنة 2012م.
- يعرب محمود إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والإستثمار، دار الحامد، عمان، ط$_1$، 2014م.

رابعا: المقالات

- أحمد سلامي-غريسي فاتن، دراسة قياسية لدور الإدخار المحلي في علاج اختلالات الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، مج7، ع2، 2022م.
- أحمد شحدة أبو سرحان، التكييف الفقهي للحساب الجاري وآثاره، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، الأردن، مج 45، ع 4، 2018م.
- أماني صلاح محمود المخزنجي-محمود أحمد المتيم، أثر الادخار على النمو الاقتصادي: حالة اقتصاد نامي(بالتطبيق على مصر)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، مصر، مج 1، ع1، 2020م.
- بلعابد فايزة-لمطوش لطيفة، دراسة استشرافية لفتح الشبابيك الإسلامية بالبنوك التجارية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، مج 8، ع1، 2023م.

- بن زكورة العونية، أهمية النوافذ الإسلامية في دعم تمويل مشاريع التنمية-بنك الفلاحة والتنمية الريفية تموذجا-، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية الاسلامية المتقدمة، جامعة مصطفى اسطنبولي بمعسكر، الجزائر، مج 2، ع1، 2022م.
- بن لحسن لهواري، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر: المزايا والمآخذ من وجهة نظر العاملين والعملاء-دراسة ميدانية لعينة من البنوك في وهران-، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، مج 11، ع 3، 2023م.
- جعفر هني محمد، نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر، ع12، 2017م.
- حبيبة مداس-جودي ليلى، النوافذ الإسلامية منهج لتبني خدمات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية-دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة والتمويل-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع 4، 2023م.
- حنيش أحمد-عباسي إبراهيم، دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، الجزائر، ع2، 2017م.
- حيدر علي كاظم الفتلاوي -حلمي هاشم عبد القادر، إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:الفرص والتحديات، ، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، جامعة كارابوك، تركيا، مج2، ع13، 2022م.
- دحو محمد-صديقي أحمد، واقع الإدخار في المصارف الإسلامية، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، مج 4، ع3، 2019م.
- زينة مزيان، توعية فئة الشباب بأهمية الإدخار، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ع8، 2021م.
- سعيدي فاطمة الزهراء-بن زكورة العونية، تطبيقات النوافذ الإسلامية في الجزائر وفقا لقانون 20-20، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، جامعة المدية-جامعة معسكر، ع97، 2020م.
- سهى مفيد أبو حفيظة-أحمد سفيان تشي عبد الله، إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين، مجلة بيت المشورة، جامعة مالايا، ماليزيا، ع11، 2019م.
- صالح مفتاح-معارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، ع34، 2014م.
- ضرار الماحي العبيد-محمد عوض الكريم الحسين، الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مجلة الظاهرة الاجتماعية، مج10، ع1، 2009م.
- طهراوي أسماء، تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات، مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الأعمال، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، مج 5، ع2، 2022م.
- عبد الرحمان روان، الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من منظور الاقتصاد الاسلامي، مجلة حوليات، جامعة العقيد أحمد دراية بأدرار، الجزائر، مج 35، ع2، 2021م.
- عبد اللطيف أولاد حيمودة-زوبيدة محسن-بن علال بلقاسم، قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية-دراسة حالة بنكي CPA وBBA، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المركز الجامعي البيض، الجزائر، ع 12.
- عبد الله يحيى علي الريثي، دراسة قياسية لمحددات الودائع الإستثمارية في البنوك الإسلامية السعودية، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، مج 2، ع 16، 2021م.
- عبد الواحد غردة، عوامل زيادة الإدخار في الإسلام وآثره على تفعيل دور المصارف الإسلامية في تحقيق الإستقلال الإقتصادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ع 3، 2010م.
- عزوز أحمد، شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة البويرة، الجزائر، مج 5، ع 1، 2022م.

- خطوي منير-بن موسى أعمر، النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة البليدة-غرداية، الجزائر، مج 5، ع 2، 2021م.
- فايزة حسن مسجت-بان ياسين مكي، محددات الادخار المحلي في العراق، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، مج 12، ع2، 2022م.
- فطوم معمر، استراتيجية تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة الجلفة، الجزائر.
- قمومية سفيان-بلعزوز بن علي، تجربة بنك المشرق الاماراتي في التحول الجزئي الى مصرف اسلامي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، الجزائر، ع12، 2017م.
- لينة كرميش-حسيبة سميرة، واقع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، مج 6، ع2، 2024م.
- مركان محمد البشير-بوخاري عبد الحميد-دراجي عيسى، تنوع العمليات البنكية ما بين التقليدية والإلكترونية، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة غرداية، الجزائر، مج 10، ع 3، 2019م.
- معمري عبد الكريم-بلال بوجمعة، تقييم أثر الإئتمان المصرفي على حجم الإدخار المصرفي في الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، مج 6، ع2، 2018م.
- أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، جامعة تكريت، العراق، مج 19، ع2.
- يمينة خترومسي، النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، مج 2، ع2، 2022م.

خامسا: الأطروحات والرسائل الجامعية

- أحمد سلامي، الإدخار في الإقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الإقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014-2015م.
- دحو محمد، انعكاسات تطوير الصيرفة الإسلامية على تعبئة الإدخار المحلي دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة دراية أحمد، أدرار، الجزائر، 2019-2020م.
- عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، رسالة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009م.

سادسا: المواقع الإلكترونية

- بنك ABC، https://www.bank-abc.com/ar/CountrySites/Alburaq/.
- بنك TRUST، https://www.trustbank.dz/.
- بنك البركة الجزائري، https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar
- بنك الخليج الجزائر، https://www.agb.dz/
- البنك الوطني الجزائري، https://www.bna.dz/
- جريدة الشعب الإلكترونية، https://www.echaab.dz/2025/01/02/
- الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، https://www.cnepbanque.dz/
- القرض الشعبي الجزائري، https://www.cpa-bank.dz/
- مصرف السلام الجزائر، https://www.alsalamalgeria.com/

الفهارس

أولا: فهرس الآيات

نص الآية	السورة	الصفحة
"إن الذين ياكلون الربا..."	البقرة: 274	07
"لَا تَقْفُ مَالَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ... "	الاسراء: 36	07
"يأيها الذين ءامنوا اتقوا الله..."	البقرة: 278-279	**22**
"أفتومنون ببعض الكتاب..."	البقرة: 85	**22**
"فمن اضطر غير باغ ولا عاد..."	البقرة: 172	**22**
"وأنبئكم بما تاكلون وما تدخرون..."	آل عمران: 49	**26**
"قال تزرعون سبع سنين دأبا..."	يوسف: 47	**26**

ثانيا: فهرس الأحاديث

نص الحديث	التخريج	الصفحة
"من ضحي منكم فلا يصبحن..."	رواه سلمة بن الأكوع	**26**
"رحم الله إمرإ اكتسب طيبا..."	متفق عليه	**26**

ثالثا: فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور مجموع الأصول لبنك البركة الجزائري (2019-2023)	**36**
02	تطور خارج الميزانية لبنك البركة الجزائري (2019-2023)	**37**
03	تطور إجمالي الأصول لمصرف السلام الجزائر (2018-2022)	**40**
04	تطور خارج الميزانية العمومية لمصرف السلام الجزائر (2018-2022)	**41**
05	تطور القطاع المصرفي الجزائري خلال السنوات من 2019إلى2023	**44**
06	أهم المنتجات التمويلية الإسلامية للفئات المختلفة في البنك الوطني الجزائري	**45**
07	المنتجات التمويلية الإسلامية المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط	**46**
08	المنتجات التمويلية الإسلامية المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري	**48**
09	تطور حجم الودائع المصرفية في الجزائر خلال السنوات من 2019 إلى 2023	**57**
10	تطور حجم ودائع التمويل الإسلامي خلال السنوات من 2021 إلى 2023	**59**
11	مساهمة ودائع التمويل الإسلامي في إجمالي الموارد المالية خلال السنوات من 2021 إلى 2023	**61**
12	مساهمة ودائع النوافذ الإسلامية في إجمالي الودائع خلال السنوات من 2021 إلى 2023	**62**

رابعا: فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	خطوات التمويل بالمرابحة	10
02	خطوات التمويل بالمشاركة	11
03	خطوات التمويل بالسلم	12
04	خطوات التمويل بالمضاربة	14
05	خطوات التمويل بالإستصناع	15
06	تطور مجموع الأصول لبنك البركة الجزائري (2019-2023)	36
07	تطور خارج الميزانية لبنك البركة الجزائري(2019-2023)	37
08	تطور إجمالي الأصول لمصرف السلام الجزائر (2018-2022)	40
09	تطور خارج الميزانية العمومية لمصرف السلام الجزائر (2018-2022)	41
10	حجم الودائع لسنة 2023 في البنوك العمومية والخاصة	58
11	تطور حجم ودائع التمويل الإسلامي لسنتي 2022-2023	60
12	حصة ودائع التمويل الإسلامي من إجمالي الودائع في الجزائر لسنتي 2021-2023	61
13	مساهمة ودائع النوافذ الإسلامية إلى الودائع لسنتي 2021-2023	62

خامسا: فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	ا
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	31-05
تمهيد	05
المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك الاسلامية	15-06
المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية	09-06
المطلب الثاني: صيغ التمويل الاسلامي	15-09
المبحث الثاني: الإطار النظري للشبابيك الإسلامية	24-15
المطلب الأول: ماهية الشبابيك الإسلامية	21-16
المطلب الثاني: الظوابط الشرعية للنوافذ الإسلامية	24-21
المبحث الثالث: منتجات الصيرفة الإسلامية لتعبئة الإدخار المحلي	30-24
المطلب الأول: ماهية الإدخار	28-24
المطلب الثاني: آليات البنوك الإسلامية لتعبئة الإدخار	30-28
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	64-32
تمهيد	33

فهرس المحتويات

المبحث الأول: تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر	51-34
المطلب الأول: تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر	41-34
المطلب الثاني: تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر	51-42
المبحث الثاني: منتجات الإدخار في شبابيك الصيرفة الإسلامية	56-51
المطلب الأول: منتجات الإدخار في شبابيك البنوك العمومية الجزائرية	54-52
المطلب الثاني: منتجات الإدخار في شبابيك البنوك الخاصة الجزائرية	56-54
المبحث الثالث: مساهمة شبابيك الصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد المالية	63-56
المطلب الأول: تطور حجم الودائع في الجزائر	58-57
المطلب الثاني: تطور حجم ودائع التمويل الإسلامي في الجزائر	60-59
المطلب الثالث: مساهمة ودائع التمويل الإسلامي في إجمالي الموارد المالية	63-60
خلاصة الفصل الثاني	64
الخاتمة	67-66
قائمة المراجع	71-68
الفهارس	75-72